KÖPRÜLÜ KÜT.
481

PRÜLÜ K
488
M. Asım

[illegible]

خطائی علی المختصر

حاشية على المتوسط فى النحو
المشهور بحلبى

واوراق فى شرح هداية الحكمة لابى الشريف

م

كتاب خطائي

من اخر صلوة عن وقت الجمع فان كان جاحدا كفر والا استتيب
ثم قتل بالسيف حدا على الاظهر واقوال الشافعي رضي الله عنه
وروى انه عليه السلام من ترك صلوة متعمدا فقد كفر
بانه استوجب عقوبة الكافر
وقال ابو حنيفة يحبس الى ان يصلي
لانه بينه وبين الله تعالى
وعنه انه يحبس
غاية القصوى

اذا اردت شريف الناس كلهم
فانظر الى ملك في زي مسكين
ذاك الذي ... في الناس رافته
وذاك يصلح للدنيا وللدين

صاحبه احمد

مما افاده الزمان واساقها الا وان الى اذا ارد
الى نوبة الفقير الى محمد بن حسن عفى عنهما الغفران

٤٨٦

يا من حكى الخال على خده
حبة مسك فوق ياقوته
انعم بوصلك لا تكن باخلا
يا منية القلب يا قوته

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما اعطيتنا من سوابغ النعم وبوالغ الحكم ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم
على وجه الكمل واتم قوله نحمدك آثر الحمد على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواضل
والشكر مختص بالاخير ولما ان الله تعالى من عظائم النعم الا لا تحصى العدد والاحصاء
لله سبحانه من صفات الكمال ما لا يحوم حول الانتهاء ولا يقصده الكتاب بثنائه
الله تعالى للعمل بموجب حديث الابتداء او وانه ورد بلفظ الحمد قال عليه الصلوة
والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم ولانه لموافقة الكتاب المجيد
وانه ورد بلفظ التحميد وعلى المدح لانه يعم الاختيار للممدوح فيه والحمد يختص بالمحمود
فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد
يختص الحي ويكون بعد الاحسان فالحمد اولى للدلالة على كونه تعالى حيا ووصول
احسانه الى العباد وان ما له سبحانه من صفات الكمال وجزيل النوال
باختياره تعالى وارادته [illegible] ما بالاختيار على ما
ليس بالاختيار لا يخفى على ذوي الابصار ولما ذكرنا آثره من الوجهين
في الاول وآثر الجملة الفعلية على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام
والثبات الذي يدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار
التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام من الثبات والدوام
لدلالة الاول بمقتضى المقابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام
واصناف الافضال التام متجدد على الاستمرار فلا تخلو عن انعام جديد
ومزيد الاحسان عقيب مزيد فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين
صيغ الافعال واما اختيار صيغة المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما

كما ذكر في المفصل فلله لا له على عظم شان حمد الله لما يتضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج
الى معاون ونصير ومعتمد وظهير وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه
ليس بمجرد اللسان بل بالجنان والاركان على ما قال الامام الرازي
حمد الله تعالى يعم الموارد الثلثة ووجهه ان تجعل ما تحمد به من الموارد حامدا
كما يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق في
قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفذ ان صلوة الجماعة هي
صلوة بالظاهر والباطن وصلوة الفذ هي صلوة بالظاهر فقط وآثر صيغة
الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استجماعه تعالى لجميع صفات الكمال
اشارة الى الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه الكلام بل ربما
يدعى ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق بمقتضى المقام بل اظهر الدلالة على انه
تعين للحامد محرك الاقبال ودواعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه على
ما سيجيء بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في اياك نعبد وآثر
تاخير المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر
في المفصل لان تقديم الحمد كما سيجيء اشد طباقا بمقتضى المقام وجاريا على ما هو
الاصل من تقديم العامل على المعمول ولما فيه من لطيف الاشارة الى ان
ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر يكتفى بشهرته واستقراره في
العقول مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدعى ان ذكره من فضول الكلام
مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا ينفك عن شوب شبهة لان المناسب
ههنا قصد الافراد وانه يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان الحامد

المؤمن مشركٌ وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان دافعا
للشبهة لكنه يحمل لخلاف المقصود احتمالا راجحا لان التخصيص لازمٌ
للتقديم غالبا وآثر كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد على ما قيل في قوله يا من
شرح مع انه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد ضعفا لنفسه واستبعادا
لها عن مظان الزلفى وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر
وعاء القلب وشرحه مقدمة لدخول النور في القلب وذكر البيان
في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب لان التبيان ابلغ من البيان
على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ توجب الزيادة في المعنى لانه
بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلغ
احرى بالاقوى والقياس فتح التاء في تبيان كالتكرار لكسرها شاذ
والمراد من تلخيص البيان انما هو تنقيته عن القصور في افهام
المرام وصانها عن كدر النقصان في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان
لك يكون الاضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبرق
اللامعة في الاضاءة وصح ذلك لان التبيان للجنس فيصح اطلاقه على
الكثير والتاء للمبالغة ويجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها التبيان
بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة يعني اللمعان
لكونها مصدرا على زنة فاعلة للتبيان استعارة تخييلية هذا والانسب بقوله
من مطالع المثاني لك تعتبر تشبيه التبيان بالشمس او النجم الثاقب
ولا يبعد استعمال اللمعان وان كان اكثر ما يستعمل في البرق والنار
جوز ان يكون بالباء المدخل بعد الميم بمعنى الالفاظ وكثر يكون بالنار الملتهبة

لمع

يعني القرآن والاول انسب في مقابلة الكتاب ومطالع المثاني من اضافة المشبه به
الى المشبه اي المثاني التي هي كالمطالع ولا يخفى لطف الجمع بين اسامي الكتب
من التلخيص والايضاح [illegible] والتبيان والمطالع وذكر البيان
والمثاني سيما مع التلخيص والايضاح من اللطافة قوله ونصلي ينبغي
للعاقل ان يستعين في جميع اموره وكل شؤونه لجناب الحق سبحانه وتعالى
افاضة طلبته وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع ملائمة وقرب معنوي بين
المفيض والمستفيض ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلائق البشرية
والعوائق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات الحسية والشهوات
الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس تكون الملائمة
منتفية بيننا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا الى
متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق و
بوجه التعلق يفيض علينا لان وجه التجرد سبب الملائمة لجوار الحق
ووجه التعلق علة الملائمة لنا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم
رتبة وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا توسل ارباب التصانيف
في مستهلها ومفتتحها بالصلوة عليه الصلوة والسلام ولذلك ايضا
توسلوا بالصلوة على الآل والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه
عليه السلام فان ملائمة الآل والاصحاب لجنابه عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمتنا له وملائمتنا للآل والاصحاب اكثر من ملائمتنا له عليه
الصلوة والسلام وكلما كانت الملائمة اكمل واوفر كان امر الاستفاضة
اتم والحصول الا فاكثر وآثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظه

علية الصلوة والسلام

بين ما يستفيض

الثبوت

عنه

خواد

بقصد سببا للملائمة

والرا

النبي هو

من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع
من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي مأخوذا منه اي انه شرف
على ساير الخلق فاصله غير الهمز وهو فعيل بمعنى مفعول قوله المؤيد دلائل
اعجازه ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فدلائل الاعجاز المعجزات التي
يعرف بها اعجازه عليه السلام للمتحدين عن معارضته عليه الصلوة والسلام
والاتيان بمثل ما اتى به منها وقد اضافة دلائل الاعجاز اليه عليه السلام
كما في قولهم حب رمانك لانه لا يتعارف وصفه عليه السلام باعجاز
المتحدين وانما يتعارف وصف معجزاته بذلك فدلائل اعجازه
بمعنى معجزاته ويجوز ان يكون من قبيل جعل المعجزات دلائل اعجازه انفسها
للمتحدين ثم معنى تأييد المعجزات وتقويتها باسرار البلاغة لئن اعلى
المعجزات واتمها واعظمها واشملها هو القران واعجازه بما فيه
من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يبعد ان يراد بدلائل الاعجاز القران
والاضافة الى الرسول بادنى ملابسة لانضياف القران اليه عليه
الصلوة والسلام ومعنى تأييدها باسرار البلاغة انها اقوى دلائل
الاعجاز وما يعدى في اثبات المدلول بقوى الدليل والمضمار
موضع تضمير الفرس وهو ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك
في اربعين يوما ويطلق على موضع التضمير ايضا كذا في الصحاح وفي كتاب
الخلاص في اللغة المضمار الميدان وههنا ميدان تسابق الفرسان
وكانت العادة ان يغرز في آخر ميدان السابق قصبة ممن احرز
السبق واخذ القصبة عند سابقها فاحراز قصبة السبق كناية عن

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب
اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون
غلام مضافا الى زيد ثم عمرو واما فلنا
بحسب المعنى للفظ لانه يضاف بحسب
ثانيا كما في حب رمانك فان الحب
اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب
لا يقال اذا لم يمكن للمخاطب رمان
بل حب الرمان لكن بحسب اللفظ
اضيف الحب الى الرمان والرمان
الى المخاطب دلائل الاعجاز
عصام

قوله كما في قولهم حب رمانك حيث اضيف الحب الى الرمان ثم اضيف الرمان الى المخاطب فههنا ايضا اضيف الدلائل الى
الاعجاز ثم الاعجاز اليه عليه السلام حتى يلزم وصفه عليه السلام بالاعجاز بل قد اضيف دلائل الاعجاز التي هي بمعنى
المعجزات اليه عليه السلام والمراد بالاعجاز حينئذ ما هو وصف المعجزات لا وصفه عليه السلام فصار المعجزات
دلائل اعجاز المعجزات وهذا وان لم يمتنع اذ يجوز ان يفهم من نفس الفعل الخارق للعادة كونه معجزا فيكون دليلا لاعجاز
نفسه لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الاحسن والتفصيل انه بنى الامر اولا على ما هو الظاهر من اضافة الاعجاز الى النبي
صلى الله عليه وآله فحمل الاعجاز على معناه اللغوي وهذا وان صح لغة الا ان العرف يأباه فعدل عنه الى كون المضاف
دلائل الاعجاز وحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا اعجاز النبي واراد بالدلائل المعجزات كما في الوجه الاول فتوجه
لزوم كون المعجزات دلائل لاعجاز نفسها فعدل عن هذا ايضا الى حمل الاعجاز على اعجاز القران وحمل الدلائل
على براهين اعجاز القران وفي هذا الوجه ايضا اضيف دلائل الاعجاز الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الوجه الثاني
فتامل وتبصر
عبد الله بن شهاب الدين اليزدي حاشية خطائي

بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان التسابق
فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية ويكون اثبات السبق استعارة
تخييلية وذكر مضمار الفصاحة ترشيحا منه

السبق والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه والكلام تمثيل شبه
حال الاول والاصحاب في السبق على من سواهم في باب الفصاحة
بحال من سبق من الفرسان في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة
ثمه منا غيراه تحمل التجوز في المفردات وتحمل المكنية والتخييل والترشيح
قوله بسعد التفتازاني نقل عنه رحمه الله ان الاولى ليسعد باللام دون
الباء وكان وجهه ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وانه يتعدى الى مفعول
بلا واسطة قال الله تعالى اياما تدعوا اى اى اسم تسمونه فاصل الكلام
المدعو سعد التفتازاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال كما يقال سميته زيدا وبزيد
فلا يبعد ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية استعمالها في التعدية بالباء الى المفعول
الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى
فادعوه بها اى فسموه بها وان ابيت فاعتبر تضمين معنى الاشتهار او التسمية قوله
سواء الطريق اى على السواء او لسواء ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا
تعدت بنفسها يراد منها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام او
الى يراد معنى الدلالة قال تعالى ان هذا القران يهدى للتي هي اقوم وانك
لتهدى الى صراط مستقيم الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة
الظهر استعيرت لنكت الكلام وهي استعارة مصرحة ولذا قال سبكتها
يد الافكار ففيه مكنية وتخييل وترشيح قوله الجم الغفير اى الجمع العظيم
من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر اى انه من الكثرة يحجب بستر
ما وراءه او وجه الارض ويقال ايضا الجماء الغفير على اعطاء فعيل بمعنى فاعل

ايضا سميته بزيد

قوله فقر لنكته

الفقرة بالكسر اذكر غالكي جمعي
فقرات وفقر كلور
اخترى

حكم فعيل بمعنى مفعول تغليب احداق الاخذ والانتهاب اى اخذ الغنيمة
جدّكم في النظر الى الكتاب بعين الاخذ والانتهاب كما يقال نظر اليه بعين
القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مدّوا اعناق المنح
على الكتاب والمنح تهدى الصدرة بصولة ادون من الاولى ففيه
اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب معانيه وعبّروا عنها بعبارتهم
كانت العبارات ادون من عبارات الكتاب قوله كنت اضرب عن
هذا الخطب يقال ضرب عنه اى صرف عنه اى اعرض
نسي عنه قال الله تعالى افنضرب عنكم الذكر واصله في الراكب اذا اراد
ان يصرف مركبه ضربه ليعدل له فوضع الضرب موضع الصرف وفي
المصادر ضربت عنه اى تركته وامسكت عنه فعلى هذا لا حاجة الى اعتبار
حذف مفعول الضرب وكانه بيان لحاصل المعنى لا ان معنى آخر غير الصرف
قوله صفحا اى اعراضا او معرضا على انه مصدر او مفعول له او
حال وقرئ بالاوجه الثلثة قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا كما في
الكشح ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف تقول طوى فلان على كشحه اى قطعه
كذا في الصحاح ومعنى دون مرامهم قدام مطلبهم وقبل الوصول اليه قوله
باسرها اى بجمعها والاسر القد الذي يشد به الاسير باسره فقد ذهب
جميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء لك برمته وهي قطعة الحبل البالية وعن آخرها
اى بكلها وهو متعلق بمحذوف اى مبدلا ما شاء عن آخرها والا يستلزم
نشأ القبول عن جميعها وقيل من اخرها الى اولها وكلمة عن دون
من يأباه وقيل عن جميعها تعبيرا بالجزء عن الكل وقيل متباعدا عن اخرها

الكشح بوزن الفلس ... اختري

ليفيد المبالغة في العدم واورد عليه بانه ربما يتوهم خلاف المقصود لان
التباعد عن الاخر كما يكون بعد التجاوز عنه يكون قبل الوصول اليه ايضا
وقيل اى متجاوزا عن اخرها وفيه انه يلزم معنى تجاوز عنه عفا اللهم الا ان
يعتبر تضمين معنى التعدي والتجاوز ونحو ينبغي ان يقدر من اول الامر التعدي
والتجاوز ونحوه مع المسامحة وتحرزا عن التكرار قوله نضب الماء نضوبا غار
وعن الاصمعي الناضب البعيد والشعار المنظر ولا يخفى لطف قطعه
خلافا بلا ثمر فان شجر الخلاف لا ثمر له والمراد هنا الاختلاف بلا نتيجة
والادراج جمع درج وادراج الكتاب طيه يقال ذهب دمه ادراج الرياح
اى هدرا والمراد من بقية اثار السلف ما بقي من اثارهم من لطائف
الفوائد وشرائف الفرائد في هذا الفن او رواجه ونفاق
سوقه والاعتداد به والالتفات اليه او من يقرر فرائد الفن
وينشرها ويروجها بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل
المراد من بقية اثار السلف المولى الاعظم بهاء الدين الحلوائي قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح الابطح مسيل واسع
فيه دقاق الحصى يجمع على الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهبت
تلك الاحاديث وخصص الاعناق بالذكر لان السرعة والبطء في
سير الابل انما يظهران فيها غالبا والكلام تمثيل شبهها حال تلك
الاحاديث بحال ذهاب السائرين على المطايا في البطاح وسيلانها
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالسائرين
عليها في الذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات

الغور بالفتح بالعمق اختري

الدرج بالفتح والدروج بالضم ... اختري

ذهاب

المطا بالاحاديث تخييلية وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيحا وان يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لجين الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيحا للتشبيه
واما الاخذ والانتهاب فذكر اولا ان جماعة سالوه اختصار الشرح معللين بان ارباب الطلب قد تقاصرت هممهم وان اصحاب الانتحال قصدوا الاخذ والانتهاب واعتذر ثانيا عن عدم انجاح مسئولهم بما ذكر ان الاتيان بالمستحسنة جميع الطباع ليس في قدرة البشر وان هذا الفن قد كسد سوقه وذهب رواجه وقد دفع ثالثا من تعليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ والانتهاب امر نشط لارتكاب من يرتكبه العالم الذي يقع الاخذ في كلامه او نشط لارتكابه من يرتكبه ويؤيد الاول قوله فللارض من كاس الكرام نصيب فانه كالتعليل لما تقدمه
وذكر اللبيب ربما يتجه ايضا وفي بعض النسخ وللارض بالواو وهذا يستقيم على الوجهين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على طرز قوله وكيف الخ ومنظوم في سلكه ومما ذكرنا علم وجه ذكر اما في قوله اما الاخذ وهو انها لتفصيل المجمل الواقع في ذهن السامع فانه لما اعتذر عن عدم الاسعاف بمسئولهم وقع في ذهن السامع انه باي شيء يدفع ما عللوا به سوالهم فقال اما الاخذ وقوله فللارض الخ مصراع اوله شربنا واهرقنا على الارض جرعة وقد يروى وللكاس من ارض الكرام نصيب ويفسر الكاس بالخنزير ولا يخفى ملائمته للمصراع الاول وان كان الاول ابعد عن لطف

لكن

بمورد اشارة الى شناعة حال اهل الانتحال نهر اي بمنع من النهر وهو المنع والزجر ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ النهر وعن الطالبين بلفظ السائلين لمكان ذكر الانهار ومطابقة نظم التنزيل واما السائل فلا تنهر مع توافقهما في المنع ولمثل هذا متعلق بقوله فليعمل وان كان الفاء فيه للسببية لانها وقعت في غير موقعها على ما قالوا في قوله تعالى وربك فكبر الشغف العشق والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والاوام حر العطش والاقتراح طلب الشيء من غير روية وفكر وفي قوله مقترحهم دون مسئولهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى انهم سالوا ذلك من غير فكر وروية وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم وثانيا الاول في مقابلة الاول وثانيا الثاني يعني صارفا من ثنيت العنان اي صرفته وثنيت لعنان العناية الاولى ان يكون بدون الواو ليكون قوله ثانيا حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة مصدر محذوف اي انتصابا ثانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقدر حال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا عليه اي انتصبت مجتهدا وثانيا لعنان العناية او يقدر فعل معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا عن فاعله اي واجتهدت او شرعت ثانيا لعنان العناية ولا يخفى ما في عطفه ولعنان العناية اليه ثانيا من الاستعارة بالكناية والتخييل والترشيح جمود القريحة بالجيم وخمود الفطنة بالخاء المعجمة اول ما يستنبط من البئر استعيرت لما يستنبط من العلم مجامع التشبيه

للجميع فان احدهما سبب ميوع الارواح والآخر سبب جمود الاشباح ثم تمليك العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية والقريبة ذا نهار والوث فنى ذكر الجمود مع القريحة التي من الآثار في الاحجار وجعل الجمود مع القريحة لطف ظاهر والقرح الريح العاصفة فيناسب ان يجعل الجمود بها لان الريح تخد النار وفي وصف قريحته بالجمود ومطلبه بالجمود اشارة الى لين طبيعته كالماء والنار وهو غاية حسن القريحة ولطف الطبيعة الحوش القطع كل اغبر اي ذي غبرة قائم الارجاء اي مظلم الاطراف قوضت عنه خيامه بالاختتام التقويض نقض البناء من غير هدم والخيام جمع خيمة وتبيع نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الاتمام لاحتجابه عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره على الناس بعد الاتمام كان كنقض الخيمة ورفعها ومعنى قوله بعدما تكشفت اي انه كشف اولا عن وجوه اللطايف النقاب ثم قوض عنها الخيام كي تنكشف وجوهها على الداني والقاصي والخرايد جمع خريدة الجميلة من النساء كني بها عن حسنها واللثام ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ قوضت عنه الخيام بالاختتام وفي بعضها ختام الاختتام ومعنى اضافة الختام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها فقضت ختامه بالاختتام الفض الكسر والختام ما يختم به من طين ونحوه ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب قبل تمامه كان محجوبا عن اعين الانام كالشيء المختوم واذا اتممته فقد ازلت ما حجبه عن نظر الناظرين وتمكنوا من النظر اليه فصار ذلك كفض

الختام

اللثام النقاب التمام نبت ضعيف سهل الاخذ هو اهلي الثمام مثل يضرب بمطلوب يتوصل اليه بغير تعب وعناد والمعنى ونشرت كنوز فوائده التي كالفرايد بحيث يمكن من اخذه ويتوصل اليه من غير مشقة

الثمامة بالفتح انواع نباتدر بر ضعيف اوتدركه انوك بيرقلرندن اوك دلكلرن وبار قلرن بركدرلر جمعي ثمام كلور اخترى

الختام وضع الفرايد على طرف الثمام وهو نبت ضعيف ربما تحشى به خصاص البيوت كناية عن تسهيل اخذها وتحصيلها وتيسير طريق الوصول اليها وتقديرها اي الشيء بذل وقتي اعجبني ان هذا حمد ذا ... وهو الثناء باللسان وان اختص باللسان لكن ذكرناه لفوائد التنبيه على مقابلته للشكر والتصريح باختصاص الحمد باللسان [redacted] وما تمهد ما قصدنا من بيان الفرق والنسبة بينهما وظهور ما نشير اليه من تفرع النسبة بينهما على تعريفهما ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريف يغني عن ذكر هذين التعميمين وقد يوجه ذكره بان الثناء يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قوله اثنى الله سبحانه على ذاته وفي الحديث انت كما اثنيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان احترازا عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق الثناء عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فالظاهر ان المراد من كونه باللسان ان يكون قولا ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن [redacted] بجارحة اللسان [redacted] لتنزهه تعالى عنه ووجه التعريف كونه قولا وبالجملة فثناء الله تعالى ان كان حقيقة فحمده ايضا كذلك وان كان مجازا فمجاز فلا وجه للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة القول وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز والله اعلم

اى لا يشاء بهذا اختصاص مثل الغاية بالدليل الذى هو الاصل ومثل ورود ذلك
... بعد الافادة لا ينطرد الشبهة فى اول الامر ومثل كون الغرض متعلقا
بالسبب لا بالحكم وامثال ذلك منه كما ذكر التوضيح كون الدعوى بالدليل منه

وهذا القدر فى اطلاق الافادة كاف كما يقال خبر الرسول يفيد العلم الاستدلال
ومن البين فى ذلك قولهم معنى قولنا المقدمة فى كذا ان هذه المعانى فى تحصيل الادراكات
... بمعنى انها يحصل بتلك المعانى على ما حققه الشريف الجرجانى فى حواشى المطول

... فيد فى بجعل المعرفة بمعنى تعيين والادلة بمعنى الامارات منه
وتحصيل اليقين عند الامارات انما هو شان المجتهد الاغير وهذا التوجيه
لا ينافى فى الجواب ... كما لا يخفى منه

فيكون باعتبار كونه فقها مفيدا وباعتبار
كونه معرفة مفادا منه

اى يندفع الاعتراض لكن لا يلايم المقام منه

... المعلوم ... معرفة العلم بالامارات
على طريق الاجتهاد منه

الثمام النقاب التمام نبت ضعيف سهل الاخذ هو اعلى التمام
مثل يضرب بمطلوب يتوصل اليه بغير تعب وعناد والمعنى وضعت كنوز
فوائده التى كالفرائد بحيث يمكن من اخذه ويتوصل اليه من غير مشقة

الثمامة بالفتح انواع نباتاتدن بر ضعيف او تدركه انوك بر قلمدن ادك
دلكلرنه وبار قلرن بركدر لرجمعى ثمام كلور اختري

الثمام وضع الفرائد على طرف الثمام وهو نبت ضعيف ربما تحشى به
خصاص البيوت كناية عن تسهيل اخذها وجعلها وتيسير طريق
الوصول الى تحصيلها اثنى الشئ يثنى وتثنى الجنبين اى وصف بخير ثنائه
حتى ... وهو الثناء باللسان وان اختص باللسان لكن ذكرناه
لفوائد التنصيص على مقابلته للشكر والتصريح باختصاص الحمد باللسان
واته مدار ما قصدنا من بيان [redacted]
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سنذكره من تفرع النسبة
مبنيها على تعرفهما ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء
كان باللسان او بالجنان او بالاركان وان كان الاطلاق فى النعم يغنى
تغنى عن ذكر بغير النعمة وقد يوجه ذكره بان الثناء يطلق على
ما ليس باللسان حقيقة كما فى قوله اثنى الله سبحانه على ذاته وفى
الحديث انت كما اثنيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان
اعترانا عن ذلك ويتوجه عليه لئن كون اطلاق الثناء عليه بطريق
الحقيقة ممنوع ولو سلم فالغاية ان المراد من كونه باللسان لئن يكون
[redacted] قولا ولا شك لئن ذلك فعل وان لم يكن
[redacted] بجارحة اللسان
لتنزهه تعالى عنه وجه التعريف كونه قولا وبالجملة فثناء الله تعالى لئن
كان حقيقة يخرجه ايضا كذلك وان كان مجازا فيخرج فلا وجه للاحتراز
بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف
الا بما ذكرنا من ارادة القول وعلى الثانى لا حاجة الى الاحتراز والله اعلم

بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ولبيان
كونه هو ان يكون قولا
فى الثناء

ادا ... ١٢١١

ان بين التعريف الذي ذكره هنا وبين ما ذكر في الشرح وهو الثناء باللسان
على الجميل عموما من وجه لانه ترك هنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد
كونه على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمذكور هنا يصدق
على ثناء على قصد التعظيم للشيء الجميل بخلاف المذكور ثمه ويصدق
المذكور ثمه على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا
فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا الامرين فالخلل في التعريفين لاشتمال كل منهما على
واحد منهما وان اعتبر كونه على الجميل فقط فالخلل في التعريف المذكور هنا
وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثمه ويستبعد ان يترجح الاخير
فيستقيم ما ذكر هنا بان احدا اذا اثنى على ظالم بانواع الثناء على ما فعل
من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر
انه حمد ولذا يذم بهذا الحامد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا ان يقال
الجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او بجعل الحامد جميلا والظاهر
ان الحامد في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا ويصوره
بصورته ويتصوره وهو انهم ذكروا ان الحمد يخص الامر الاختياري
وما ذكر هنا مطلق عن التقييد به ولا يبعد ان يرجح الاطلاق بانه
لا يوجب اشكالا في حمد الله تعالى على صفاته لانها ليست باختياره تعالى
عندهم والالزم حدوثها لما عرف في موضعه ولا يحوج الى تاويل في
الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة وغيرها
او باعتبار ما يقال ان يبتني الشكر الجناني اعني الاعتقاد
من التعظيم لانه لا معنى لا نبائه بالنسبة الى نفس الشاكر

وانقسم

ولا يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطلع الشاكر بقول
او فعل فذلك المطلع هو المنبي حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف
الشكر بالمنبي جامعا ولا قوله او بالجنان صحيحا لا نبائه عن انبائه
الاعتقاد لانا نقول معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبي او يطلب عنه ولا يقدح
فيه الجهل بالمنبي ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني وما ذكر من
الانباء في المطلع المذكور ان اريد به الانباء عن تعظيم المنعم فكذلك
منع ظاهر بل هو منبئ عن الاعتقاد والاعتقاد منبئ عن التعظيم وان اريد به
الانباء عن الاعتقاد فمسلم ولا ضير لان الكلام في الانباء عن التعظيم
وقد يوجه السؤال على ما ذكر ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
بانه ليس شكرا جزما لانتفاء الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه بامر
فذلك المطلع هو الشكر الا الاعتقاد لانه المنبي دونه فيجاب بان الانباء
متحقق فيه لما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا
فضلا عن ان يكون هو الشكر بل يجوز ان يكون من غيره بالهام
او اخبار ولئن كان من جهته لا يلزم ان يكون هو هذا المطلع لا
ما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جزما غاية الامر
ان يكون هناك شكر لن احدهما القول او الفعل المطلع والآخر
ما يطلع عليه من الاعتقاد وانباء احد الشكرين عن الآخر لا يوجب عدم
كون الآخر شكرا ثم ورد الحمد لما كان الظاهر من التعريفين هو
النسبة بين الموردين وبين المتعلقين وظهر ما بين النسبتين
النسبة بين الحمد والشكر فرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من هذا

الظاهر عليه ع يا على ما هو كما عرف التعليم هو اسم للذات الواجب
اى بالذات لانه المفهوم من الاطلاق وذكر المصنف اعنى الوجوب الذاتى
واستحقاق جميع المحامد كانه بلدنح بعرج بلطيف الى استجماع صفات
الكمال

[illegible]

اما الوجوب الذاتى
فلان يستتبع سائر صفات الكمال وقد تمرع بعض المحققين بعضها او تحقيق
انه يمكن تفريع الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد لجميع
صفات الكمال ودلالتهم عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات فى ضمن
اطلاق هذا الاسم فيفهم منه كما انه اشتهر حاتم بالجود والسخاوة فى ضمن اطلاق
هذا الاسم فيفهم منه الصفة منه وكذلك فرعون الذى عادى موسى عليه
السلام اشتهر بصفة الظلم فى ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم منه
الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم
الرحمن كما تفهم من اسم الله تعالى فالمستجمع هو اسم الله تعالى دون غيره
ولا يبعد ان يقال جهة الاستجماع بان هذه الذات المخصوصة هى المشهورة
بالاتصاف بصفات الكمال بما يكون علما لها دالا عليها بخصوصها يدل
على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا للمفهوم كلى يعم هذه الذات وغيرها وان
انحصر فى الاستعمال بها كالرحمن فانه موضوع للذات لها الرحمة الكاملة
ومنحصر فى الاستعمال به تعالى والعدول الى الجملة الاسمية
يعنى ان قوله الحمد لله كان فى الاصل جملة فعلية اى حمدت الله حمدا او حمد

الاثبات

حمدا لله فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل جملة اسمية للدلالة على الدوام
كما قالوا فى سلام عليكم وفى عبارته تنبيه على ان العدول للدلالة على الدوام دون اسمية الجملة
ما قال فقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة فى زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق
لزيد وذكر ان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافى كون العدول الى الاسمية للدلالة
لان الدال هو المنفى العدول الى الاسمية بانضمام العدول هذا ولكن
ان كونها اسما لافادة الدوام لاغراض تتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول اصلا فيدل بظاهره على النقض
لا اسمية تدل على الدوام كما ذكره الرضى رحمه الله فى العوامل انها لم تدل على التجدد ثبت الدوام
بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ما ثبت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافيه اثبات
الدلالة العقلية فان قلت ان الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرف فيه فعلية تقديرا ولذا جعلوا انحصار
الفعلية منقسما الى اداة نظرية وقد صرحوا بان الجملة الاسمية التى خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية
فكيف ادعى ان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان نحو سلام عليك يفيد الدوام وكذا قوله تعالى انا معكم
مع ان الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يفرق بان الاسمية التى خبرها ظرفية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام كالعدول مثلا اما اذا وجد فيحمل على الدوام وقال بعضهم ان يجوز اذا وجد الداعى
الى الدوام ان الاسمية التى خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا لتصريحهم بانها كالفعل المجرد فى افادة
التجدد فلو جاز هذا لجاز ان يحمل الفعل ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعى ولا يقدم عاقل على
التزامه اللهم الا ان يفرق بين التصريح بالفعل وتقديره والاوجه ان يفرق بين الفعل وبين الاسمية التى
خبرها فعل بان المقصود فى الفعل نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة والمقصود فى الاسمية
المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزوم كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة التى فى الخبر على التجدد
لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك فيجوز ان يحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعى
بخلاف الفعل وقد يقال الظرف انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة مثلا واما اذا وقع خبرا

الانصاف فان ...

فعدد ما سم العامل لان الاصل في الخبر الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
[illegible] ثبت واستقر وقد يكون سواهم انما ذكروا الكون استقرار العمل مقتضيا لافراد الطرف
وكون السنن ظرفا فقد صرح في ان الخبر الظرف مقدرا بالفعل وتمر ان تعالى انما قدروا الظرف
بالفعل اذا لم يوجد داعي الى الدوام والثبات واما اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفاعل او جابه للاسم
ونعود اليه عبارة انه ليس لا لفعال هذا الاسم ما في بواسطة المقام ولا اسمام باسم
الذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم على الاعتبار وان لم يلائم فينبغي ان لا يؤخر الا باعول لكون
الكلام اللائق مطابقة لمقتضى المقام لارعاية الامور الزائدة ترجح العارض وقد يجاب بانه لم يرجح العارض
بل لما رضا نسبة فعل عاملا لاصل من تقديم المبتدا على الخبر سيما اذا كان المبتدا اسنادا
مسند العامل بحسب الاصل فان مرتبة العامل التقدم على معموله كما ذهب اليه صاحب الكشاف
فيه بالذكر لانحاجة المقام ذهب الى ان اقرار الخبر والمنزل منزلة اللازم غير [illegible] الى مفعوله
وما يتعلق بذا ذالك ايهاما فالمقصود والعبارة ادرج لفظ الابهام مع انه تركه
في الشرح انه اقصر حقيقة عن الاحاطة لاجماله ويمكن توجيه الترك بانه تحمل الاحاطة على بانواع
الفعل منه ورد الاحاطة التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة عنها حقيقة ولو اجربت الاحاطة
على اطلاقها على توجيه الترك ايضا كما ذكر في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الابهام
[illegible] حمل الاحاطة على التفصيلية بان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع على القصور
[illegible] لم يكن لتلك الوجوه اخرا بما يعتد به فذكر الابهام يستقيم على تقدير
الاحاطة على [illegible] وحملها على التفصيلية بلا تطوع اما تركه فانما يستقيم على الاول
[illegible] ولا يتوهم انه اختصاصه بشيء دون شيء ايضا لو ذكر المنعم به فانما
ذكر [illegible] تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالمذكور واما ذكر التوهم لان التخصيص
[illegible] المذكور فان قلت ان يعتذر ذكر الجميع تفصيلا فلا خفاء في امكانه اجمالا

وجه يجعل قصور العبارة عن الاحاطة وعدم [illegible] في افادة الاحاطة
[illegible] الناقص منزلة العدم اذ لا شك
ان الاجمال بالنسبة الى التفصيل قصور او ان يجعل كله
عن متعلقة بالعبارة لا بالقصور [illegible]

والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد هاهنا وهو المنطق المعرب او باعتبار انها من فن البيان المذكور هاهنا الاسم
كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يتحقق بها الكل ملاحظة

براعة الاستهلال

بالتعليل فاصر قلت اذا ذكر المنعم اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص في العمومات سيما في المقامات الخطابية فيتوهم الاختصاص بالبعض فالمناسب
في ذكر الكل اجمالا او قد يوجه التعليل بان عدم حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او بذكر البعض
تفصيلا وليس كذلك رعاية لبراعة الاستهلال وهي كون الابتداء مناسبا للمقصود
انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي تفوق الابتداء وكمال التسمية يكون تسمية للسبب باسم المسبب
تنبيها على كمال السبب في السببية ثم ان البراعة هنا اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب في فن
البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشاركا في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور هنا وهو المنطق الفصيح المعرب ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم
البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف او لا فالتعليل لكون علم من
عطف الخاص على العام بالرعاية لا يخلو عن شيء والوجه بانه تعليل لما يتضمنه الكلام من عطف الخاص
وهو مطلق الذكر بإيثاره التعليل الاخر وسوقه وتنبيها على فضيلة نعمة البيان لان التنبيه انما يحصل
بملاحظة كونه خاصا بعد العام ومعطوفا عليه وعلى التوجيه بانه يعتبر او لا العطف قوله تنبيها
على رعايته ثم يجعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة كونه خاصا معطوفا على عام
قلنا المراد لم نعلم وارد وايضا ان التعلم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد علمنا ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
بقوتنا واجتهادنا اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم كذا سمعت منه رحمه الله وعكس ان يكون
فائدة التصريح بانه تعالى رقاهم من حضيض الجهل الى ذروة العلم فيظهر وجه كونه نعمة غاية الظهور
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم اي نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم وقد يقال
ملاحظة عموم كلمة ما تورث الفائدة اي الخطاب المعمول فيه ان الفعل مصدر مع المعمول او
الفاعل نحو يعجبني ضرب زيد ولك ان تجعل الفعل مع المصدر على ما هو حقيقته وتغير التجوز في اما وفصل
الخطاب عطف على نحو جرد فطيفة واخلاق ثياب فاصله خطاب فصل كرجل عدل وانما هي اقبال

لا يقاح [illegible] تعلق وكون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما [illegible] ذكره

جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو حسن چلبي

وصحابة ٨ الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على الصحب خير الانام عليه وعليهم السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب حسن چلبي

واذ بادر وكان هذا اوفق لما عليه ائمة المباحث رجحوا التحرز العقلي انما هي اجمال على حذف المضاف اي ذات اجمال وكذا اذ لا تعبير في الكلام بجوز اصلا مع انه تعالى اعطى الرسول عليه السلام كون خطابه مفصولا او فاصلا على ان يكون المصدر من المعلوم او المجهول وفي هذا الوجه دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بمن اوتي فصل الخطاب وكمال الشرف انما هو كون خطابه عليه السلام فاصلا او مفصولا لا ذات الخطاب ينبئه من تبيينه النبي عليه يعني ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام بما تكفل بفصاحة الكلم والكلام وقدم كون الفصل بمعنى المفصول لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب لكونه مفصولا لا لكونه فاصلا بدليل اهل لان النصير يرد الاشياء الى اصولها وعلى ما نقله الكسائي عن بعض الاعراب ان اهل واهيل وال واويل لظاهر ان اصل ال اهل بهمزتين وال جمع طاهر بناء على ما اشتهر من جواز افعال في جمع فاعل كصاحب واصحاب والنحو كما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار او جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار والطهار جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة بالتخفيف جمع خير بالتشديد احتراز عن خير اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تعالى لم لا يجوز ان يكون جمع خير مخفف خير فانه يثنى ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لمن المصطفين الاخيار فانه ذكر في الكشاف انه جمع خير مخفف قال الشاعر الا بكر الناعي بخير بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد ذكره في الصحاح انما تنبيه خير مخفف خير وتابعه وغاية ما يمكن ان يقال من جهته رحمه الله ان النكتة لتصغير الرد الى الاصل فاذا اريد جمع خير المخفف على اخيار ينبغي ان يرد الى اصله وهو التشديد ثم يجمع على اخيار كميت واموات وان مراده بالتشديد في الحال اولى لا صل يكون متناولا لخير المشدد والمخفف ويحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية عن عدم كونه افعل التفضيل لا استلزامه اياه مطلق والاصل في تفسير كلامه قال الجمهور

مراده انه في الاصل كان كذلك حذف مهما يكن من شيء واقيمت اما مقامها كما اقيم نعم مقام الجملة وفي كلام من لا يعتد به انه حذف يكن من شيء وغير مهما الى اما بقلب الهاء همزة وتقديم الهمزة لكونها في الحلق لصدر الكلام ولانها من اقصى الحلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد لكلامهم تغيير الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان معنى البيت وان اما يفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا انه كان الاصل كذلك بل الاصل ان يكن من شيء اي ان الشرط فزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والاسمية لازمة للمبتدا هذا احسن من عبارة الشرح لصوق الاسم اللازم للمبتدا الى ما ذكرنا في الحاشية وقوله لزمها لصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فانه لم يلاصقها اسم واجاب رحمه الله في الحواشي ان المبتدا محذوف اي اما المتوفى وقال الرضي رحمه الله اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فمنطلق او لا كالآية المذكورة والاقامة لازم مقام الملزوم والفاء لازم في الجملة يحتمل ان يكون كل من الاقامة والفاء تعليلا لكل من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم ويحتمل ان يكون على طريق اللف والنشر مرتبا او مشوشا واما فاء الجملة لانه لما لم يتم مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والزمت الفاء ظاهرا واللازم للمبتدا انما هو لا شيء وانها لم تقم مقامه بل مقامه اما وهو حرف واما الفاء فلانه لكونه في الجملة ظاهر بالنسبة الى لزوم اللصوق لان اللازم للمبتدا انما هو اسمية ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة على الجزاء لا الواقعة في خلال اجزائه وهذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه واما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر واما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان اللصوق الاسم باق لصوق الاسمية لانا بالصوق الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية اللاصقة باقية واما القائم مقام المبتداء

اذ ابوى من المبتدا المحذوف واما بيان تحقق لازمه من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء
وان دخلت فى ظاهر الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لمانع من كون الفاء على ما كان عليه لاصل
من الوقوع فى صدر الجزاء وهو كراهة توالى حرفى الشرط والجزاء فالفاء واقعة فى الصدر
اصالة وتقديرا او مقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول بان ما قام مقام الشرط الذى هو ملزومها
من هذا الوجه واما بيانها بالنسبة الى لزوم اللعرق فهو ان لا مرية لما جعلت لاصقة بما على الوجه
الذى ذكرنا لازما اقيم مقام الملزوم وهو المبتدا قوله علم البلاغة هو المعانى والبيان وعلم
توابعها هو البديع يشعر بظاهره انه حمل البلاغة على المعنى العلمى الاضافى وجعل قوله وتوابعها
عطفا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم البديع وكلاهما لا يخلو عن اشكال
اما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلى اللهم الا
ان يلتزم كون البلاغة علما للعلم كعلم البلاغة كما قال صاحب الكشاف فى رمضان وشهر رمضان
او يتركب الى قوله وعلم توابعها اشارة الى ان المضاف محذوف فالمعطوف عليه علم البلاغة
فيكون جر توابعها كجر الآخرة فى قوله تعالى والله يريد الآخرة اى عرض الآخرة فيندفع بعض الاشكال
وعلى الاول يندفع كله واما الثانى فلان العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة حذف بعض الكلم
ولا اذا اقامة المضمر مقام المظهر فيه الا ان يتكلف مثل ما ذكرنا فى شهر رمضان ورمضان فيندفع النقض الاول
وعلى الكلمون فيه التغيير الثانى دغاية ما يمكن ان يقال حمل قوله علم البلاغة على معنى
علم زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعانى والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم له
اختصاص بتوابعها وهو البديع وقوله لا تعرف من العلوم اشارة الى ان الغرض اضافة بالنسبة الى
سائر العلوم فيندفع ما يقال ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم الحصر وقوله يكون
من ادق العلوم بتوريع دقائق العلوم فلا يتوجه ان دقة العلوم توجب دقة العلم الا اذا قدر لو خصصت
هذه المقدمة فليست الا دقة مشهورة لينبغى ينبه بما ذكرنا الى انه يعرف ان القرآن معجز لا يقال

ان اراد معرفة نفس المجاز القرآن فالحصر غير مستقيم لان الاعجاز يعلم بما يذكر فى علم الكلام حيث بحث
عن كون القرآن معجزة للرسول عليه السلام وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال البلاغة لا للصرفة او
السلامة عن الاختلاف والتناقض او غيرهما فكذلك ايضا لان ذلك يعلم بما يذكر فى علم الكلام فى النبوات
وربما ذكر فى بعض كتب الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز ثابت له بناء على كونه فى اعلى مراتب
البلاغة وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه فى اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة
لا بما يذكر فى علم الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فكون المعنى ان المعرفة المتعلقة بكونه
فى اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم ارتفع الاشكال فان قلت سيجئ ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز والمعلوم ان القرآن واقع فى حد الاعجاز واما كونه فى الطرف الاعلى فلا كيف وان بعض الآيات اعلى
طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله فى اعلى مراتب البلاغة قلت المراد باعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الاعلى وما
يقرب منه وهو حد الاعجاز او التشبيه ووجه الاعجاز الاستعارة بالكناية كما سيجئ ان المنية تشبيه فى
النفس المسكوت عن ذكر اركانه سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به
والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شئ يلائم المشبه به ذكر
وجه الشبه وجهين الاول ان يشبه فى النفس وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار ويثبت الاستار
للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام فان الوجه يستعمل في
المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق وهو البعيد والمراد ههنا البعيد والثانى ان يشبه
نفس الاعجاز بالصور الحسنة ويثبت الوجوه للاعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخييلية وذكر
الاستار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه به وهو الصور الحسنة فان قلت الترشيح كما ذكر انما يقترن بلفظ المشبه به فلا
يتصور فى صورة الاستعارة بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اصلا وان حمل الترشيح للتخييل كما نقل رحمه الله
فيتوجه عليه انا لو الترشيح انما يكون فى الاستعارة المبنية على التشبيه لانهم فسروه بذكر ما يلائم المشبه به
والتخييل على مذهب المص مجاز عقلى عار عن التشبيه قلت عدم ثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا

في قوله عز اسمه علمتن لحوا بي الموكلين يدا ان قوله عز الموكلين ترشيح للمجاز المرسل والبديع انه لا فرق اصلا وما ذكروا من لا اقتران بلفظ المشبه به فالظاهر انهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان في الكلام تشبيه وما ذكروا من التعبير فانما هو في الترشيح الذي في الاستعارة لانها مكدرا اى من الفعل فيعمل فيها العامل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها حائل مانع ولذا يعمل فيه معنى حرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون لا معنى لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الاشارة كقوله تعالى ذلك يومئذ يوم عسير اى فالنقر يومئذ ومعنى الضمير كقوله وما هو عنها بالحديث المرجم اى ما حديثي عنها وما الحرب الا ما علمتم وذقتم واراد بالظرف ههنا ما يعم الظرف الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وما ذكر في الشرح من الظرف وشبهه فانما اراد بالظرف الحقيقي وسيعرف الفرق بينهما وهو ان الزائد متعلق في الحشو دون التطويل وفي قوله الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكرنا ليس فرقا بعينه وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح وهي حكم كلي قضية كلية اى حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولك كل حكم الذي للمنكر يؤكد ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكد وذاك كذلك والاصل منطبق على فروعه اى يشتمل عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل لانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته بغير جزئياته يرجع الى ذلك المحذوف فيعتبر الحذف على هذا الوجه فينطبق اى يصدق مفهوم موضوعه ولا يعتبر هذا من تتوهم فهو اخص من لا مثله لا يعني ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من الذكر للايضاح ان يكون الذكر له فقط وكذا المراد من الذكر للايضاح ان يكون الذكر له فقط واما ان يكون الذكر له في الجملة سواء كان الذكر لامر آخر ايضا او لا فالاول يقتضي بيان تباينهما كليا وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل يعني ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا لا من غير عكس لان الاثبات لا يثبت بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به بان يكون من التنزيل او من الحديث او كلام من

اوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم في تفسير التنزيل والنسخ بالوجه الصحاح علما باني ان اتشبعاني وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى مفعولين بناء على انه لا يستنكر الالو ههنا حقيقية التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لانه يقول لما ألوك نصحا انما يلزم لان الالو في التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا الى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع او جعل الالو مجازا عن واما الاول فلانه يجوز ان يكون الالو عبارة المعنى لازما بمعنى التقصير من غير اعتبار تضمين او [illegible] تجوز ويكون جهدا منصوبا على التمييز اى لم اقصر من جهة الاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر الالو والجهد متنازعين في كلمة فيحصل المقصود او يكون نصبا على نزع الخافض اى لم اقصر في الاجتهاد وان اغمضنا من جميع ذلك فالتزمنا جهدا مفعولا فاي حاجة الى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا الى مفعولين لم لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد على تضمين معنى الترك او التجوز بالالو عنه اى لم اترك جهدا او لا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى لم امنعك جهدا ايماء الى تضمين معنى المنع التجوز بالالو عنه وليس التقييد بكاف المخاطب الا معتبر فيه بوجه الا الاولى ان لا يتعين المفعول المحذوف قصدا الى التعميم وان عدم تنبيه الاجرار الا بعض احيانا مخاطبا كان او لا قوله اضافة للمصدر نصب على المصدر بما يشعر به اى اضاف الترتيب الى ما ذكرا مضافة او على الحال والعامل فيها معنى اى المفسرة من معنى التفسير ثم الظاهر على الاول والثالث تقدير الفعل وحذف اللهم الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل عن سيبويه في مررت به فاذا له صوت صوت حمار ان ناصب المصدر هو معنى الجملة الاشعارها بمعنى الفعل واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان الحال كالظرف يعمل فيه العامل الضعيف كمعنى حرف النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى حرف التفسير تقريبا يحتمل اوجها ان يجعل تقريبا علة لقوله رتبته وتسهيلا او علة على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابالغ وعكسه ترجيحا بالاتصال وان كل واحد منهما علة لكل منهما وان يجعل

كلاهما على الآخر وان يجعل على الاول والفصل للمقدم كما ان القصر في المتأخر وكلامه رحمه الله
الظاهر يحتمل الوجه الثاني والرابع ويحتمل الاول بوجه ويحتمل الثالث بان يقال قوله تقريبا وان كان
على الكل من الفصل الاول تعرض لوجه [illegible] عليه للآخر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من نوع خفاء
وادراج المعنى في قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب
تغاير المتضمِن والمتضمَن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمن معناه
لان متضمن لذلك المتضمن لكن خاليا عن ذلك المعنى ونعم الوكيل عطف اما على حسبي
قيل لا نم ان الواو للعطف بل للاعتراض على مذهب من جوّز وقوعه آخر الكلام ولو سلم فلا نم ان المعطوف
عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون انا اسال فانه جملة حالية وعطف الانشاء على الاخبار في جمل لها
محل من الاعراب لا جواز للنفي جوازه ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسبي فلا نم ما ذكر من عطف الانشاء
على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية ولو سلم فيجوز ان يقدر
المبتدا في نعم الوكيل اي وهو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها
انشائية وهذا لا يوجب كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه لا يلزم عطف الانشاء
على الاخبار لان الجملة الانشائية لا تقع خبرا للمبتدا فلا بد من التأويل بمقول فيه ذلك فيكون عطف
مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
ولا شبهة في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا
لم يستلزم الاعتراض على مذهب الجمهور والمعطوف عليه الحال فلا يجوز ان يعطف الانشائية على الحال
لاستلزامه وقوع الانشاء حالا فانه ممتنع وقصده رحمه الله عليه على ما نقل عنه في الحواشي الى
كفنوه به العطف وتعيين وجه التركيب لا ان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل الاخبارية سيما
الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون انشائية
على القول بعدم [illegible] ولذا اختاره رحمه الله كما ان الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام

كقولك زيد ولعمرو وكذلك الاسمية التي خبرها فعلية في حكم الفعلية في افادة التجدد ولان الانشائية اذا
وقعت خبرا فلا حاجة الى التأويل فهي باقية على الانشائية واعلم ان الظاهر من كلام الشارح
ان المذكور هنا اعتراض لا تبيين وكفى وقد بينا وجهه في الحاشية كما يتبين ان شاء الله
تعالى حيث يشرع [illegible] الخاتمة الفن الثالث استثناء الاول المعنى ذكره في الايضاح ان ما جعل الخاتمة
فيه من السرقات الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكره في علم البديع بعض المصنفين ناسب ذكرها
بطريق التعريف العهدي اشارة الى السابق يقال الاصل في التعريف العهدي ان يذكر سابقا باللفظ
وينبغي ان يجوز ذكره بمرادفه ايضا والسابق هنا انما هو المعاني والبيان والبديع فلم يذكر هنا ما يشعر بكونها
فنونا فكيف يجعل الفنون اشارة اليها ولئن جوز ذلك باعتبار كونها فنونا فاهر جدا بعيد ظهوره عن ذكره
[illegible] يكون الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيطلق على المعاني عليه وهكذا الفن
الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولا وهو الذي يحترز به عن الخطأ
في تادية المعنى المراد والفن الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي والفن الثالث
الى ما يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر سابقا ان الذي يحترز به عن الخطأ في تادية المراد هو علم
المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحترز به عن الخطأ في تادية المراد يكون حمل علم المعاني عليه
تكرارا خاليا عن الفائدة لانا نقول لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث افاد الاعادة فيهما فطرد ذلك
في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك مأخوذة من مقدمة الجيش اراد انها منقولة عنها
لمناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة في مقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يريد انها استعارة منها
فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يبعد ان لا يلزم النقل والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
اطلقت على طائفة من المعاني او على طائفة من الالفاظ متقدمة على العلم او على سائر الفاظ الكتاب [illegible] النقل من
الوصفية الى الاسمية او لا اعتبار موصوفها مؤنثا كما قالوا في لفظ الحقيقة [illegible] ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف
اي ذات مؤنثة ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها يصحح الاطلاق لا كما لعبارة [illegible] الفاتحة
فالاطلاق على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا المفهوم ومجاز ان كان بملاحظة

مخصوصها وان كان بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم لتوضيح الاسم كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة
انما يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه الطائفة والظاهر انه لم يثبت بل الظاهر
انها موضوعة لما بازاء مقدمة الجيش ولذا ادعى انها مأخوذة من مقدمة الجيش
من قدم بمعنى تقدم ولا يجوز فتح الدال من المقدمة ولذا قال في الفائق ان الفتح خلف وفي بعض
الكتب انه يجوز فتحها على انها من المتعدي وقيل يجوز كسرها على انها منه ايضا لان من الطائفة لما فيها
من سبب التقدم كانها تقدم نفسها او لافادتها الشروع بالبصيرة يقدم من عرفها من الشارعين
على من لا يعرفها . ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه كثيرا ما يقدم المصنفون قدام المقصود
ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فنا او قسما او بابا او فصلا ويجعلون كتبهم مشتملة على هذه
الامور استعمال الكل على الاجزاء وقد اراده رحمه الله بمقدمة الكتاب حيث المقدمة بمعنى انها مقدمة
جعلت جزءا من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كالاطلاق في الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاءه
لا اختلاج فيه قطعا اصطلاح جديد فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم
التي هي معان قطعا ليس بوجه و انتفاع بها لما هو الواقع في اكثر النسخ المصححة وفي بعض النسخ امتناع
لها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الباء او لا انتفاع بمعنى النفع على ما قيل و الفرق بين مقدمة العلم و
مقدمة الكتاب وهو ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما
على الالفاظ الدالة عليها فلا وما يرى من التوقف فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة لو تيسر فهم
المعاني من غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ مخصوصة اي طائفة من الكلام
فالمقدمتان متباينتان لا يصدق احديهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قول الشارح رحمه الله في
الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها المقصود اولا ان النسبة بينهما الخصوص والعموم
مطلقا توهم ساقط فانه انما عرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفا عليها
المقصود انما التوقف التوقف العادي او المراد انه يتوقف على معانيها نعم لو ارتكب ان مقدمة
العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع و حمل التوقف المذكور في تعريفها

على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة الكتاب اذا جعلت
ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور اي الفاظها ومقدمة
الكتاب على شيء واحد واذا خليت عنه ولم يذكر شيء منه فيها فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة
العلم بمعنى الفاظها وبالعكس لان ما سوى الفاظ مقدمة العلم لم يقدم امام المقصود فالمقدم امامه مقدمة
الكتاب دون مقدمة العلم الذي لم يقدم امامه فما يدل على مقدمة العلم مقدمة الكتاب مشتملة على
ما يدل على مقدمة العلم وعلى غيره فالظاهر انه يصدق مقدمة العلم [illegible] مقدمة الكتاب
بدون مقدمة العلم والعكس لان مقدمة العلم ح بعض من مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة
الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب اللهم الا ان يجعل مقدمة
الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل
ان جعلنا مقدمة العلم الالفاظ الدالة عليها ومقدمة الكتاب معانيها مستعارة منها والنسبة بين المقدمتين
هي التباين اللهم الا ان يرتكب الارتكاب المذكور وبين الفاظ مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب هي العموم
من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب بوصف المفرد ان اجري المفرد والكلام
على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اعني المركب الناقص مع ان المقام يقتضي جمع الالفاظ لا يخص بها
بعضا دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد والكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل
في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلاقه على
ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب بالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحدا منهما
يراد به وبالمضاف ما ليس بمضاف ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي اي المركب
التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحينئذ لا مرا جع انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام
الفصيح او المفرد الفصيح فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رحمه الله وتقريره فصاحة المفرد بالخلوص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس
يرشد الى ان الحق هو الاول لانه لا اشكال في وصف المركب الناقص بتنافر الكلمات وضعف

التأليف والتعقيد لفظيا او معنويا فلو حصل هذا المركب في اطلاق المفرد على ما اختاره رحمه الله ينبغي ان يكون فصيحا مع اشتماله على هذه الامور المخلة بالفصاحة لانه يصدق انه خالص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزامه لا يليق بحال عاقل فاذا لم يكن فصيحا يكون تعريفه لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذه الامور انما تخل بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير مسموعة لان الظاهر انها تخل بالفصاحة مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناء على انها توجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على ما اختاره رحمه الله لزم ان يذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعا كما ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان المركب من الموصوف والصفة مشتملا على تنافر الكلمات يكون فصيحا على تقدير هذا المركب في المفرد واذا اعتبر اسناد حتى صار كلاما لزم ان ينقلب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلا عن الحروف ولا يخفى شناعته وايضا اذا انضم الى هذا المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحا بعد ان كان فصيحا قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح وهو ايضا شنيع بين شناعته وهو انهم فسروا المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة كبرق نحره وتأبط شرا وقد مرّ ومن المعلوم انه يجوز اشتمالها على تنافر الكلمات مثل ان يسمى بانه قد يمتنع ان يكون فصيحا لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته الخلوص عن تنافر الكلمات او نزاعه في تعريفه الخلوص عنه ايضا لتصير مانعا ولا دفع لذا سر دقيق الكتاب وغاية ما يمكن ان يقال ان المراد بالمفرد الكلمة وانها معتبرة بالمعنى اللغوي الوارد على ما ذكره في المفصل وتأويله بحيث يخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور المذكور في اكثر النحو انها كلمات او يقال هذه الاعلام مركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو نفس اللفظ فانه يسمى كلمة لغة او يرد عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رحمه الله وهو ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخص من الدعوى كما وجب بان المراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيد ولعل تقدير ان يفسر الكلام هنا بالمستقل بنطقه ويراد بالمفرد مع الكلمة فلا يعد اصلا انما هي باعتبار مطابقته لان بلاغة الكلام منطا بقته لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها

لعو

قال في المختصر والتعليل بان البلاغة الخ واعترض عليه بان مراد المعلل ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاعتبار المذكور واذا لم يوجد ذلك الاعتبار في المفرد لم يوجد البلاغة فصح التعليل اجاب عنه الخلخالي بان اخذ هذا الاعتبار في مفهوم البلاغة انما يستفاد من كتب القوم لا من كلام العرب اذ لم ينقل منهم اخذ هذا الاعتبار في تعريف البلاغة وفيه نظر اذ لا يلزم من عدم النقل منهم انه لا يكون عندهم مأخوذا فانهم فكيف يأمل منه لحسن جلبي ١٦

على ان الكلام ليس في المطابقة معتبرة في كليهما بل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاعتبار المذكور فيصح ما ذكر من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع وقد يفتقر الى كما اختاره رحمه الله من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرف بما في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة عندهم لا منقولا عن العرب وذلك اصلا وهو ظاهر الغير المشتركة في امور يعنيها تفسير للجملة وبيان لما هو مناط التعريف والاخفاء من ان المراد لم يرد فيما امور يصلح تعريفا لها وبيانا لها وله اختصاص بها والا فالمفهومات العامة تعم اليها المختلفة وايضا منزله فيها وهذا ما اورده على ابن الحاجب فيما فعل من قسمة المستثنى اولا ثم تعريف القسمين لا حاجة اليه لان القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفا لهما وهو المذكور بعدها اجزاؤها كما ذكره صاحب الالباب وتعريف الفصاحة بالخلوص الخ عن تسامح لما ذكره الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا الكون وانما هو امر صادق عليه فلا يصح تفسير الفصاحة الذي هي هذا الكون بما ذكره من الخلوص فان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على المعرّف وصدق الخالص بهذا الخلوص على الكائن بهذا الكون لا يوجب الخلوص على الكون فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ كالناطق والكاتب النطق والكتابة نعم قد يتلازمان كما في الماشي والمتحرك والمشي والحركة لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول ان الادباء كثيرا ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور المعرِّف يستلزم تصور المعرَّف ولا يحافظون على قاعدة المعقول من وجوب كون المعرِّف محمولا مع ان من اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباين كتعريف البيت بالجدران لا ربع والسقف ونقل عنه رحمه الله ان وجه صحة التعريف في الجملة هنا هو قصد المبالغة وادعا ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يخفى عليك ان مثل ذلك لا يليق بحاله في التعريفات لانا لا ندعي كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى شيء منه في باب التعريفات وجه التسامح ان الفصاحة وجودية والخلوص عدمي ويتجه عليه منع كونها وجودية ولو سلم

فلا شك في رسم الوجودي بالعدمي من غير تسامح   نقل العامين بجمع العامين مع افراد الخ

والمرسل لطيفة هي الاشارة الى ان العامين مع كثرتها تغيب في الاخرين مع وحدتها وقيل
العامين يعمي المداري ان تستتر المداري في الشعر وبروعته البيت لفضل نصاعته ومرسل
المداري شبه ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد في البيت المشط وفي
التعبير عنه بالمداري مبالغة لطيفة الى المهموسة ... الرخوة والحروف المهموسة يجمعها قولك
حروف ستشحثك خصفة والمجهورة ما عداها والشديدة حروف اجدت طبقك والرخوة ما عداها وعدا
حروف لم يدعونا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة ... على ان هذا
القائل فسر الكلام بالمركب التام ... يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قول اكثرها على قول
من فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة
كلماته افسد من قوله لانه على تقدير غيره يوجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب الناقص بدون
فصاحة كلماته لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص ليس بكلام والقياس
على الكلام العربي معناه انه اثبت جواز عدم فصاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم
عربية كلام عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
انا انزلناه قرآنا كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل او رومية كالقسطاس
او هندية كالمشكاة ... هذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر من وقوع
الاستبرق واخواته في القرآن لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت عربية
ايضا بجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله انا انزلناه راجع الى السورة لا الى القرآن كما قيل ...
واطلاق القرآن على بعضه شائع ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم والاسلوب
لا عربي اللفظ ولا ينافي كون كلماته غير عربية ولو سلم انه عربي اللفظ فذلك باعتبار الاعم الاغلب
لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة الى العربي ولا كذلك في الكلام الفصيح
لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلمات ليست شرطا في عربية

الكلام بل يكفيها عربية اكثر كلماته ولو اخذ ان يقول المعلوم من كلامهم ان فصاحة المركب التام او المركب
مطلقا يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان عدة من افراد الكلام مسماة باسم كالسورة
او القرآن مثلا فلا نعلم انه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام او كلمة منه فمعنى
اشتراط فصاحة قول المصنف سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع غيره او لا ان لم يؤخذ في فصاحة السورة
او القرآن تامل واشتراط الفصاحة في الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب ذلك لا اشتراط
مجرد استعمال القرآن على كلام غير فصيح مع انه لم يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح لازم البتة اما اذا اعتبر ام اعتبر كلاما فظاهر واما اذا لم يعتبر فلان علم
يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزؤه ... لاشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام ووجه قوله بل
كلمة غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام يلزم جزما ايضا لان اللازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام
وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة ... ان كان مستلزما للاول فاشار الى ان ما هو اللازم بلا شك مستلزم للفساد
من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احدهما للآخر واما كان كون اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزما
للفساد اظهر بناه ابطال كلام هذا القائل فقال بل كلمة غير فصيحة   مما يقود الى ما يجلب نحو ال
نسبة الجهل او العجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى بانه غير فصيح او بان الفصيح او لان
غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم الثالث
محتمل وهو ان يكون هو تعالى قادرا على ايراد الفصيح بدلا عن غيره وعالما بعدم فصاحته وبان الفصيح من حيث
هو فصيح اولى كان اولى لكن لم يورد لحكمة له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهر انه لا حكمة في ذلك لان القرآن انما
اتى به معجزة وتصديقا للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة على الصحيح فان
قلت غاية الامر ان الثالث ... بالاخلال بكونه سفها وخروجا عن الحكمة فلم يتعرض له ولم ينقل الى
نسبة الجهل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيجة الجهل فنسبته يدخل في نسبته ... وقع
مطلوبا مرافق لما في الصحاح والنزج دقة في الحاجبين وطول وزججت المرأة حاجبها دققته وطولته واللاكوزع

اى بالنون المنقوطة
اى المكتوبة

وان سلس ان الزجج دقة الحاجب واستواؤه وحاجب ازج وزججت حاجبها وزججتها بالمدقق
على اعتبار الاستواء ليس بقول حسان في مدح النبي عليه السلام بعينين دعجاوين من تحت حاجب
ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستواء
وفيه انه انما يتم ان لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بيانا
لاتصاف الحاجب بالاستواء بعد بيان اتصافه بالدقة والطول بقوله ازج وترك العطف
لقوله كمشق النون ربما يدفع المناقشة كالسيف السريجي او كالسراج لا بد لهذا التخريج
من ان ينطبق على قاعدتهم ويمكن توجيهه بان التفعيل يجئ بمعنى النسبة الى الاصل كالمتمم والمنزر
اى المنسوب الى تميم والمنسوب الى نزار فالمسرج بمعنى المنسوب الى السراج
او السريجي او بانه ثابت فانه اسم مفعول من سرجته بمعنى نسبته الى السراج كالمتمم والمنزر
من تممته ونزرته بمعنى نسبته ونحوه كالسيف السريجي او كالسراج يمكن بيانا لحاصل المعنى
على هذا التوجيه بانه من قبيل قوس الرصاف لا صارف كالقوس فانه مسرج بمعنى الصائر
كالسريجي او كالسراج او بانه من عنون الرجل وامصار وعونا فالمسرج بمعنى الصائر سريجيا او سراجيا
على معنى التشبيه اى مثله او بانه من اورقت الشجرة اى صارت ذات اوراق فالمسرج بمعنى المطلوق
ذا سراج وهذا مخصوص بالتخريج الاخير ورد على الكل انه انما يستقيم لو كان المسرج بكسر الراء لكنه
بفتحها فان قلت لم لا يجعله اسم مفعول يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغرابة
مسرج حكموا بانه ليس باسم مفعول منه لان كونه اسم مفعول مخرجه من الغرابة بناء على ان سرج الله
وجهه ليس غريبا وفيه نظر لانه لا منافاة بين غرابة مسرج وكونه اسم مفعول من سرج لعدم غرابة
سرج الله وجهه ممنوع وقد جعل رحمه الله في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من سرج وغريبا وقد ذكرنا
وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم ذكروا في تخريجه وجوها ولو كونه اسم مفعول من سرج الله وجهه
فلم يذكروه وفيه ان الجواب الثاني من السؤال لم يعم قوله او يكون من باب الغرابة بالى ذلك الابقاء

فقد ذكرنا ان وجه تخريج مسرج من السراج بيان ما نقل عنه ثم انه اجاب عن السؤال بوجه ليس الا اداء انه
يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولدا استعمل من السراج وفي تقريره وجوه احدها انه اذا كان مولدا
حادثا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعله اسم مفعول
من سرج وفيه ان الظاهر ان الحكم بالغرابة ليس مبنيا على تولد سرج الله فان الاول من ائمة المعاني
والثاني من ائمة اللغة وثانيها انه اذا كان مولدا لا يفيد جعل مسرج اسم مفعول منه خروجه عن الغرابة لان المولد غريب
وفيه انه حينئذ لا يبقى فرق بين وجهي الجواب فرق يعتد به الثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم مفعول
منه لانه لغة اصلية وهو ... والوجه الثاني من الجواب انه سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل مسرج اسم
مفعول منه خروجه من الغرابة وفيه انه اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغرابة في مقابلة المولد
وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على تقدير الثاني في السؤال هذا تقرير ... اول وجهي
هو السؤال واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا ثاني وجوه تقرير وجه الاول من وجهي
الجواب ... مدح النبي ... الشبه والمناقشات وان امكن دفع بعضها بتغيير ما في قوله قلت سوى معنى
هذا التشبيه او ماخوذ ... يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او ماخوذ من السراج كالمسرج فلا يفيد جعله اسم مفعول
منه خروجه من الغرابة ... ثم استعير ... على معنى الاستعارة ذكر رحمه الله في شرح
الكشاف انه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر الى ان وصف اللقب بالشرف ليس كثيرا وليس بذكر
انما هي من جملة الغرابة اي اذا لم تكن الغرابة مشتملة عليها كما قال الشارح لان الكراهة
داخلة تحت الغرابة فان ارادة ذلك اللفظ الغرابة المشتملة عليها ممنوع كيف ولم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل
على الكراهة الا ان اراد ان الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها بان لم يكن كل غريب مكروها وهو ممنوع ولو سلم
فمراد صاحب التفصيل ... الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره
في تعريفها وان كانت الكراهة مخلة بالفصاحة فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة وانما لم يكن التعريف
مانعا فلا يندفع شيء منهما بما ذكره رحمه الله ان الكراهة بسبب الغرابة اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار
انتفاء السبب في مفهوم اعتبار انتفاء المسبب فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء المسبب انتفاء المسبب

حال من الضمير في خلوصه فيكون بمنزلة هيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه حسن جلبي

وهو فاعل المقدر

لجواز ان يثبت بأسباب شتى ولان السبب ملزوم والمسبب لازم فلا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم ولو ذكر رحمه الله ما يدل على ان الكراهة سبب للغرابة لاندفع السؤال لان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا وقيل لان الكراهة اشارة الى ما ذكره الخلخالي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع الى النغم لا الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته واما يرجع الى الاستعمال على تركيب يتنفر الطبع عنه لا الى الاجزاء في ان الكراهة مستغنى عنه وكذا ذكر على الثاني لان قيد الغرابة يغني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة الخلوص عن الاستعمال المذكور لاخلاله بالفصاحة جزما اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه على نظره رحمه الله ان اراد به انه قد يكون الكراهة في بعض الالفاظ بانه مع قطع النظر عن النغم الا ان الخلخالي لم ينكر ذلك بل اثبته حيث ذكر ان الكراهة قد يكون للغرابة او الاستعمال المذكور لا للنغم وان اراد به ان الكراهة حينما كانت يكون بانه مع قطع النظر عن النغم وانما ذكر لفظ الاشياء على سبيل التمثيل فاثباته مشكل حال من الضمير في خلوصه فيكون المقيد بهذا الحال هو الخلوص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستقيم الاحتراز عن مثل زيد اجلل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن الامور المذكورة حال فصاحة كلماته وهي ان يقال زيد اجل كما يقال عدالة المرء ان ينتهي عن المنهيات حال اختياره فاذا ارتكب شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عدالته بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منتهي عنها حال الاختيار وان ارتكبها الاضطراره فلا يقدح الارتكاب للاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا هنا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحة الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق الخلوص في حال فصاحتها وهي ان يقال زيد اجل والجواب انه انما يصدق عليه ان لو كان قولنا زيد اجلل حال فصاحة الكلمات وهو ممنوع بل هذه الحالة انما هي قولنا زيد اجل وهو غير قولنا زيد اجلل في الحال

قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الاظهر في الرد ان يقال القيد راجع الى النفي مع فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه المعمول في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة ان تقدم في لم ابالغ ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود وان تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات لما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثر كما نبهت في بحث لم ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على هذا ثم ما يقال من انه كما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره السيد المحقق في الكراهة من ان الاولوية على اخلالهما اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات فقط هذا حسن جلبي

يثبت الكلام ان اراد حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت كما وجد بعض الاحوال حالا من حال الاختيار وحال الاضطرار فاستقام ما ذكرت فيه لانه لا يمكن هذا في التنافر لان العامل في ذي الحال في الكلمات فيكون قيدا للنفي لانه اعتبر في الفصاحة الخلوص عنه والا يكون قيدا للخلوص حتى يكون قيدا للنفي واذا كان قيدا للنفي يكون النفي داخلا في كلام فيه تقييد فيكون النفي راجعا الى القيد على ما هو المشهور عندهم من رجوع النفي الى الحكم على المقيد الى قيده فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود وان تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رحمه الله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لان هذا اللازم انما يلزم البتة لو اقتصر على الثاني لا على الاصل رجوع النفي الى القيد او ضم اليه حديث التنزل لان اللازم على الاول ان لا يكون هذا الكلام فصيحا لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحا وان كان غيره ايضا فصيحا فكونه فصيحا قدر مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فما ذكره ههنا اولى مما وقع في الشرح انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا لانه انما يستقيم على تقدير التنزل وان كان يمكن توجيهه بانه اراد انه يبين غاية فساد هذا القول فذكر انه لا يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرف على شيء منها فلحصول هذا المقصود بني الكلام على التنزل لكنك خبير بان الفساد في عدم صدق التعريف على شيء من افراد المعرف اكثر منه في صدقه على المعرف وعلى غيره وان كان الغير الذي يصادق عليه التعريف في الثاني اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل التنافر مع الفصاحة كما يدل عليه التعريف على ما ذكر فما بال اخلال التنافر مع عدم الفصاحة اولى قلت هو يلتفت الى شيء ولكن في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف صدقه على شيء غير المعرف سيما اذا كان صادقا على الغير فقط دون شيء من افراد المعرف كما فيما نحن فيه على تقدير الانحصار على الاصل المذكور على انه على تقدير التنزل يصدق التعريف على صنفين

الاولية

من الكلام ليس شيء منهما من ايراد المتوقف وحديث الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احدهما ويدفع الفساد الثاني من صدق التعريف عليه فقط دون الثاني من صدقه على الآخر كما بيناه الى كاشفة المشهور بين الجمهور فلا يدفع الضعف تجويزها غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في نحو ضرب غلامه زيدا يوجب الضعف وان جوزه البعض كالاخفش وابن جني لفظا ومعنى وحكما اذ الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا معنى نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكور قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيدا غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل التقدم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى كتكون رتبة الفاعل التقدم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير معنى وكتكون رتبة المفعول الاول التقدم على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا او كتقدم الكلام السابق للمرجع نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكما استلزام الكلام السابق ذكر المرجع استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه اي الميت فان الكلام السابق ... ولا يقولون لا يكون مصرحا به الا ان يكون سياق او سياق مقتضيا لذكره معنى ان الحكم الواضع ... مرجعا ... حكم الواضع ... ليكون لا يغيبه سلعا ...

والواو في المورث

المورث

تقدم الذكر

والواو للحال اشار الى ان الاولى ان يجعل العطف في المنكسر امدحه انما لوجود الفصل في نمط قوله ... وذلك لان حالية قوله وجدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة على ... المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية زيادة الايجاز جميعا بدل ... فان قلت العطف ... ان ... ممدوحه بسبب مدح الورى اياه وفيه من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط في الجملة ومدح ان ... قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة في ذلك لوجوه للحال اثره على كونها ... على ان ... امدحه لوجود الفعال ... امدحه ... احدهما حسن المقابلة لقوله وحدي فان قوله وحدي مقابلة قوله والورى معي وقد جعل حالا او قيدا بحيث للوم الذي قوبل بالمدح فينبغي ان يكون قوله والورى معي ايضا حالا او قيدا للمدح رعاية للتطبيق بين المتقابلين والثاني انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزاء للمدح الشاعر وموقوفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى هذا اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والثالث بخلاف ما انه يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معي والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء فان المعطوف على الجزاء جزاء على حدة كالمعطوف عليه معلوم ... على تقدير الحالية فان الشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجزاء مدحه مقيدا بالحال المذكور ... المعية ... على عدم ... مدحهم ... النعليق بالشرط

ثم مقابلة المدح باللوم ربما يعتذر عنها بانه اشار بذلك الى ان ذمه ... لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ... على سبيل الشرطية والتعليق ... فانا بعرض لومه وبادنه في السكار ... على الكلية في المدح ... الدلالة ... اشار الى انه بضيق ... فائدة الكلية المبنى عليها المطافة ... كل ... تنافر ... الكلمة لتنافي ما سبق ان الثاني دون المتنافي ... احد الامرين موجبا للتنافر ... لكان ... يلزم عدم فصاحة نحو ... القرآن بل ... الامرين سبب للتنافر ... كل ... اشارة الى ان التنافر ههنا بمعنى النفرة لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكر وفائدة التعريف ... على الكمال ... يفعل ... فيه ... الفاعلان ... ضعف التأليف ... عن ذكر التعقيد اللفظي لانه ... ضعف التأليف ... الضعف ... اعلم ان ... بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر اما اغناء الضعف ... فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف اي التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب ...

بخلاف ما

الدلالة

ينطبق

صعوبة في الفهم لا محالة والتخلص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم فكان قصر رحمه الله باذكر دفع اعتراضه
لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال وان كان الاقتصار بناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
انما يدفع اعتبار ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس فدفعه بان يقال ان كل ضعف
يوجب تعقيدا فان مثل جاء احمد بالتنوين يشتمل على الضعف دون التعقيد . لكلي انتقال
الذهن اما للسبب الخلل الواقع للمتكلم او للسامع فعلى الاول لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم
وعلى الثاني لا يصح تعليله بعدم ظهور الدلالة بالخلل او الامر بالعكس فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب
قرينته وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايراد باعتبار معنى العلم والظهور الذي يعرف الخلل
ويظهر بالايراد وان يراد الثاني وتعليله عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور . وذلك بسبب
ايراد اللوازم قد يفهم منه ان السبب في التعقيد لا غير ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب ان
قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك داخلا في ضعف التأليف والوجه انه انما خص الايراد
بالذكر لان القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم
ان اريد باللوازم والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان لام الجنس تبطل الجمعية
الى الجنسية فلا خفاء وان اريد معنى الجمع فظاهره انه لا يصح اعتباره بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره
بالنظر الى المواد ويكفي في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل
مادة ويوجه بان يراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في
كل مادة . سافلة بعد الدار ليتكلم ليتقرب بها ثم ذكر السبب واضافة البعد الى الدار مع اضافة
القرب الى ذوات المخاطبين لطافة حيث اشار بذكر السبب الى ان طلب البعد الى ما يتوصل به الى
مقصود عظيم هو قرب الذات كما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو ازداد من البعد واسوا من
السوء مستوفي تقسيم في مملكته ارتكابه واوقع التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السبب على
موضوعه وان حمله على مجرد التأكيد فاللطافة باعتبار اختيار العبارة الدالة على السبيل وضعا
ورمزا باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى ما اتهم يتعلق غرض لطلب البعد فالعاشق لا يطلبه
لانه يلتذ بعد نفسه محالا وكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب المحب انما هو قرب ذات المحبوب
لا قرب مكانه

قوله لا يراد اللوازم الآتية ما ذهب اليه المص من ان الانتقال في كل واحد من المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم ان
يقول لا يراد الملزومات ثم لا يخفى انه لا يصح اعتبار اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة في كل مادة
فينبغي ان يعتبر بالنسبة الى المواد ويقدر جمعها كانه قيل بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة في
المواد وينبغي ان يعلم ان ما ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الآحاد لا تقتضي ان يلزم في كل
مقابلة مقارنة الواحد للواحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز ان يكون على السواء يجوز ان يكون على التفاوت
مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة ويجوز ان يتعدد دابة البعض ولهذا
قيل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان غسل يدي كل شخص ثابت بالكتاب فلا يلزم اتحاد الواسط في جميع المواد
ولا اتحاد اللازم فيها وقد يلزم تكثرة الواسطة في كل مادة على ان المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد ويؤيد ذلك انه وصف
اللوازم بالافتقار الى الوسائط الكثيرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف التقييد فيلزم انتفاء كل لازم بعيد
بهذا الافتقار وانت خبير بان القول بوجود الواسطتين بين معنى اللفظ والمراد في المثال المذكور لا يخلو عن اشكال
فالاولى ان يقال وصف اللوازم بالافتقار المذكور بالنظر الى تعدد المواد وليس للتقييد بل للكشف قاسم بيگي

قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق
اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود وجعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما صح بناء على ظهور المراد وحقيقة
ان معنى التعقيد في اصطلاح علماء البيان كون الكلام معقدا فيكون استعماله على هذا المعنى حقيقة عرفية وان كان باعتبار معناه
اللغوي مجازا كما ان استعماله في معناه اللغوي يكون مجازا عند اهل المعاني والايراد المذكور باعتبار معناه اللغوي فلا بد ان التعريف
يكون للمعنى المجازي لان اطلاق التعقيد على هذا المعنى على سبيل المجاز تامل
حسن چلپي

قوله اي كون الكلام معقدا الخ قيل الظاهر المذكور معناه الاصطلاحي لا اللغوي ليحتاج في اطلاق التعقيد عليه الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول
قلت انما جعله الشارح مصدرا من المبني للمفعول رعاية للانسب فان جعل التعقيد حال كونه مصدرا من المبني للمفعول منقولا
الى المعنى المصطلح انسب واولى من جعله حال كونه مصدرا من المبني للفاعل منقولا اليه على ما لا يخفى على من له مسكة وهذا كما ان
جعل القرآن بمعنى المقروء اولا ثم جعله اسما للكلام المنزل انسب من جعله من اول الامر اسما له ولهذا اختاره رحمه الله في هذا
الكتاب قاسم بيگي

قوله ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى اي معنى من المقصود من ايراد الكلام اعلام المراد فلا يرد على طرد الحد المتشابه اذ المقصود منه الابتلاء
لا الانهاء وانما لم يتعرض له لانه في كلام البشر لا يكون وفي كلام الله تعالى قليل هذا ان لم يجعل قوله لخلل احترازا في الحد والا فلا حاجة الى زيادة
قيد لاخراج المتشابه والكناية والمشترك والمجمل ايضا اذ ليس عليها خلل لا في النظم ولا في الانتقال على ما مر به لا يقال لا يجوز ان يكون قوله
لخلل من جملة التعريف لانه يجوز ان يكون التعقيد حاصلا من اجتماع امور كل منها جار على قوانينهم شائع الاستعمال في كلامهم و
اطلاق الخلل عليه بعيد بل لانا نقول لا بعد في اطلاق الخلل على اجتماع هذه الامور فان الشائع في كلامهم انما هو كل واحد منها لا
المجموع من حيث هو ولهذا كان اجتماعها موجبا لصعوبة فهم المراد وهذا كاف في اطلاق الخلل قوله كما توهمه بعضهم توهم الخلخالي
الى ان ذكر الضعف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه السبب له وكذا ذكر التقييد اللفظي يغني ذكر اللفظ لانه لازم له فاشار رحمه الله
الى دفع الاول ولم يتعرض لدفع الثاني لكونه في غاية الظهور قاسم بيگي

فان الانتقال خصّ المقام ان المشهور عندهم استعمال جمود العين في حال الحزن بل لم يوجد في كلامهم استعماله في حال
السرور اصلا حتى صار كانه حقيقة في بخلها بالدمع حال ارادة البكاء فارادة السرور توجب صعوبة فهم المراد وان كان له
وجه جواز بمقتضى القواعد فان هذا كاف في التعقيد وفي كونه خطاء عند البلغاء فما قيل الجمود حقيقة في عدم
جريان المدامع لكيفية عرضت له وكما ان سكب الدمع مسبب عن الحزن كذلك جمود العين مسبب عن السرور فاذا اريد
بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجمود وان اريد بالسكب الفراق او الحزن فبالجمود الوصال او السرور يحصل التطابق
ليس بشئ لما ذكرنا من انهم يستعملونه في حال الحزن على ان الظاهر ان حقيقة الجمود انعقاد المدامع بعارض البرد
وهو معلوم الانتفاء في الدمع فلا يصح القول بصحة ارادة حقيقته في الدمع مع ان المذكور جمود العين لا جمود
الدمع ولا شك ان العين ليس مايعاً يعرضه انعقاد وعدم جريان بسبب البرد فان جعل مجازا عن عدم جريان
المدامع وجعل هو كناية عن السرور فلا يخرج هذا من التعقيد واما ما قيل ما ذكر من التعقيد انما هو على تقدير ان
يكون الشاعر الحزن ليحصل السرور اما اذا كان مراده البكاء ليحصل عدمه فلا اختلال فجوابه ان سوق كلام
الشاعر صريح في ان مراده ما ذكره الشارح لا ما ذكره القائل وقد يجاب بانه ايضا يوجب تعقيدا بناء على
ما مر من انهم انما يستعملونه في عدم البكاء في حال ارادة البكاء وتصحيحها باستعمال المقيد في المطلق تفيد لا يخرجه
من التعقيد كما ذكره اقول لا يخفى ان المقيد المستعمل في المطلق ليس مما يكون بين معناه وبين المراد واسطة في
اللزوم من باب التعقيد كيف ولم يقل احد بان استعمال المقيد في المطلق يوجب تعقيدا او ما ذكره الشارح
من انه جعله من باب استعمال المقيد في المطلق لا يخرجه عن التعقيد باعتبار انه لم يكتف باستعمال المقيد في المطلق
بل حكم بانه بعد الاستعمال في المطلق يجعل كناية عن السرور فافهم قاسم ليثي

من شرح

لا ريب بانه قوله هو الصحيح انما لانه ثبت عنده بالنقل الصحيح وانما ان اراد عنده في متن البيت ما ذكره
الشيخ وهو مبني على الرفع كلمه الخطاء لانه اراد بالخطاء ما يعد خطاء ويكون حكمه عند البلغاء والا
فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكره الشارح انه يستعمل الجمود في معنى خلو العين مجازا استعمالا للمقيد في المطلق
ثم يكني بالمطلق عن السرور الحبيب تقديرا صيغة المتكلم من طاب يطيب وتقديرا المتكلم والا يحسن
ان يجعل صيغة المتكلم من طلب لطيب وتقديرا مفعول لانه قبل الظاهر من كلام الشيخ انه جعل طلب البعد
مجازا عن لازمه وهو تطيب النفس به وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه والا وجه انه لا حاجة الى
التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب اللزوم ههنا كلام
فاسد وتوضيح ما ذكروا في معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب وخلاف
المقصود فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو
السرور وتوجيه مراده ان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو نقيض المطلوب في الواقع لا بما
يظن انه مطلوب وليس به وربما يدفع الفساد بان من ظرائف الشعراء انهم يتعمدون طلب
شئ يكون مطلوبهم خلافه استنادا الى حصوله لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطلوب وهذا من
الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء نظرا وانما يتعدى فيه امثال ما هو المتعارف وقد جاء
بذلك صريحا ابو الحسين الباخرزي فقال وكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي
وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي كانها تجري في الى الشئ بانه الطلاق
السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكره الاساس ومن المجاز فرس سابح وسبوح
ووجهه ان السابح والسبوح من سبح في الماء فان اعتبر موصوف السبوح في البيت هو الفرس
على تشبيه سيرها في البر سيرا في البحر في سرعة السير مع عدم اتعاب الراكب يكون
السبوح استعارة تبعية وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابح في الماء يكون استعارة اصلية
من لطف المبالغة وما ذكر الاسعاد في الغرة مع السبوح من اللطافة فان الغرة في الاصل

اجتنبت

ولنعم الاشتمال

مصرحة والاخفى ما في اثار السبوح على السابح

... لا ... آه ... على الله ... على الاشياء ... والله ... الى افاده

الاول ... والمستقيم

ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار بجميع المذكور من فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يتكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وان كثرته بتثليث الذكر وقد يجاب انه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا حسن چلبي

٤ المطلع

ما يغمز كان ... ابيات ... الى الشبه ... وبالغرة مطلق التثليث استعمالا للنقيد

ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا لان التكرار لما كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكرين او الذكر الاخر فعلى الاول لا يتحقق بتثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته وعلى الثاني لا يتحقق كثرته بالتثليث وان تحقق تعدده لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تربيع الذكر لا ... شيء يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا الايراد بوجهين آخرين احدهما ان في كثرة التكرار ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني ان ... بالذكر ثالثا يحصل تكراران احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا وقد يحصل بالذكر ثانيا الى الاول فالمجموع ثلثة تكرارات والكثرة ... ارض ذات حجارة تخالف ... ما في الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بضم النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة ولا يبعد ان يوفق ما ذكره رحمه الله بيان المراد ... هنا فانه اريد باسم الحجارة موضعها ... الذي فيه وفي ذلك ما ... به النغل والنقل اما النغل كما نقل من الصحاح واما النغل فلان المناسب انما يكون ... الامر بالتصويت ... غير الصوت ... لاسماع الصوت بصوت الغير ... انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والكبور كالبلابل ... الانوار ... ملاحظة الوراد فلا ... انهم لا يتصور ... الامر بالتصويت على السماع بل ... الرؤية بل ... ما يمكن ... شهادة ... بفساده انه يحكم بفساد توجيه يخالف ... منير ... فلا يخل بالفصاحة ... رحمه الله في الشرح توجيه النظر في القيل المذكور فصاحة ... بان ... في السمع انا اذا ... الى الثقل ... السامع والافلا يخل بالفصاحة ... ضعف ... التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه لورود المنع على قوله والا فلا يخل بالفصاحة وانه اراد ... انه لا جهة لاخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزمهما من الثقل ... في السمع فانهما تناسب ... سببا ... بالفصاحة ما يلزمهما من الثقل لان

الفصحاء

ذكر الشيء بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع المذكورين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا
عن ان يتكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار
وان كثرته بتثليث الذكر وقد يجاب انه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر
الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول مع الثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار
من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر التي حصلت من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا ح جلبي

قسمة

قوله لا يتوقف تصوره على تصور غيره احترز به عن بعض الصنع عن الاعراض النسبية وبقوله لا يقتضي القسمة والا
عن الكم والنقطة والوحدة على القول بانها من الاعراض وقيل اوليا لئلا يخرج ما يقتضي القسمة واللاقسمة
باعتبار عارضه او معروضه وقيل لئلا يخرج العلمان بالمركب والبسيط فان الاول يقتضي القسمة والثاني
اللاقسمة لكن ليس اقتضاء اوليا بل بواسطة اقتضاء متعلقه والظاهر ان العلم المتعلق بالمركب والبسيط
يخرج بقيد في محله وكذا العلمان المنقسمان باعتبار عارضهما والبياض المنقسم باعتبار انقسام محله فانه
لا يقتضي انقسام محله بل يقتضي انقسام محله انقسامه والوحدة والنقطة لا يخرج شيء منهما عن التعريف لانهما
لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما اللهم الا ان يقال المراد انه لا يقتضي القسمة حال كونه في محله
وعلى هذا يكون قيد الحاصل لغوا فان قيل من الكيفيات ما يتوقف تعقله بشيء اخر كالعلم والقدرة والحياة
والارادة ونحو ذلك قلنا ليس هذا توقف بل هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصورها يستلزم تصور
متعلق لها بخلاف النسبيات فانها لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه نعم يرد هذا على عكس
تعريفه بانه عرض لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه ولا يرد على التعريف المذكور الكيفية المركبة لتوقف
تعقلها على تصور اجزائها لان الجزء عين الجزء ليس غير الكل كما انه ليس عينه كما حقق في موضعه نعم يرد عليه
الكيفية الكسبية لتوقف تصورها على تصور القول الشارح
قاسم كتخي

لان فصحاء كلامهم ما ينطق على اللسان فكذا ما ينطق على السمع وراسخة في النفس حتى تراءى انه اي انه
كيفية في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير اولى من المشهور انه لا يوجب
تصوره تصور امر خارج عنه لانه خرج عن الحد الكيفيات التي يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم
والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصورها يوجب تصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف
المعلول على علته كما في الاعراض النسبية فعلى المشهور لا يكون الحد جامعا وعلى ما ذكره رحمه الله يكون
اي اما من هذا الوجه لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفية
النظرية لتوقف تصورها على تصور القول الشارح فلا يكون الحد جامعا ولا يرد ذلك على المشهور اشعار بانه
لو عبر عن المقصود الخ فقد يتوهم انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا التعبير تعقيدا وليس
كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام في المقصود للاستغراق باي ذكر
وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق العرفي فالظاهر انه لا يتحقق بدون
الرسوخ فقوله ما لم يذكر الراسخ فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الملكة يشعر
بان ذكره الاديب في الاستقامة بهذا الاشعار واما التزام التعريف ما يوجب عدم فصاحة بهذا التعبير فغير
ناتج وذكر وقال قوله ملكة احترز عن التعبير بهذا التعبير بتوجه ما ذكرت انه لو دال لكن
الدفع ايضا لما بينا في الحاشية اما ان يعتبر الاشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية
لا انه مقتضى نفس الكلام وانما يقتضيه امر اخر من قصد افادة فائدة الخبر او لازمها وغير
هما وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الخصوصية
وان كان اقتضاء اصل الكلام ناشئا وانما انشاء الانكار سوى اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه والحال مقتضي الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
كما يشعر به قوله اي ان يعتبر لانا نعود نقول المقتضي هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل
اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار وسنعاكس هذا على ذكر خطبة علي كرم الله وجهه من
قال ايها الناس المتوفى على لفظ اسم الفاعل مع انه رضي الله عنه قرأ والذين يتوفون

والاولى
والمعدوم والمستقيم
ورد
بلى
وكان
نفس ح

منكم على بناء المعلوم ورد كل ما بالاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالغ في اشتراطه فجعل المقتضى
نفس الاعتبار مع انه فيه نوع تمهيد لما سيذكره ان المقتضى هو الاعتبار المناسب وانما قال مع
الكلام مع ان خصوصيته انما هي في الكلام لانه قيد الكلام بكونه مؤديا لاصل المراد والاشكال ان خصوصية
خارجة عنه مصاحبة له وانما هي داخلة في مجموع الكلام من الكلام المؤدي لاصل المعنى ومن الخصوصية
وانما قيد الكلام بذكر حتى احتاج الى كلمة مع ولم يجعل كلمة في اشعارا بان مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا
على اصل المعنى والمؤدى به الكلام كلا الكلام عن ذلك الاشعار فانا جلت لذا يختص المقام الاقتصار
على اداء اصل المراد قلت هذا الاقتصار امر زائد على اصل المراد خصوصية في اصطلاح
فنحو الفاء فيه انه جعل من ضمنها وان وجه ان الخصوص يعني الفاء صفة فيه دليل اياه الانصار شيء فيه يصير
بمعنى المصدر وبعضها مصدر فلا يلتبس الكاف بحذف الباء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر
بمعنى الصفة وهو مقتضى الحال ان الكاف به لكن الضمير يرجع الى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر
ويحتمل ان يرجع الى الذي يعتبر ان اعتبار الخصوصية مقتضى الحال بالتأويل السابق وتحقيق
ذلك ان حاصله ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة كالكلام المؤكد والخالي عن
التأكيد مثلا مع مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام عليه ثم ذلك تحقيقا اشارة الى ان
ما يدل عليه كلامهم في مواضع ان المقتضى هو الاحوال من التأكيد والخلو عنه مثلا ليس بتحقيق
بل شايع كما ذكره الشارح الفاضل فصح به رحمه الله ودام الشرع امور احدها ما
نقل عنه في الحواشي وذكره في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف المعاني انه تطبيق الكلام على
ما يقتضي الحال ذكره فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال
وثانيها انه ذكر المص في تعريف المعاني ان احوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس تلك
الاحوال لم يصح هذا القول لكن فهذا الكلام وان ثبت لزم المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح
المعقول لم يكن باعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال لكن بين الكلام الذي
يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكر بمعنى المقتضى كان يحقق حقيقة في تلك الاحوال

الى الكلام

كما في الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل
ما يقتضي الكلام امر آخر كما سبق بيانه مؤيدا بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في معظم المواضع
يحكم بان البعض من الاحوال مثل مؤكد انكار انما حيث يقتضي تأكيد الكلام وخلو ذهنه يقتضي خلوه
عن التأكيد وان الاحتراز عن العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صاحب
المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير يستدعي للتأخير الى غير ذلك لم يرد في
كلامهم ما يدل على ان المقتضى هو الكلام سوى ما ذكره السكاكي على ما يقتضي ذكره وما ذكر المص في تعريف
المعاني وما قالوا ان الكلام مطابق لمقتضى الحال وما ذكرنا فليس شيء من هذه الامور بحكم بان
المقتضى هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلامه في الاحوال والكلام الكلي منشأ وبيان في عدم
المذكور منه على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي ويمكن جعل الكلي
مذكورا بذكر الجزئي لكونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكونها
كيفياته كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرق مسموعا بسماعها فقال من
سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكور حقيقة كالتعريف والتنكير
ومذكورات الكلام فعند ظهور ما يقتضي الى ذكره يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما
الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والمؤكد الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والمؤكد
الجزئي المتحقق في الكلام فيجوز ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف
المص هي الجزئيات الموردة في الالفاظ فيصح ان اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي
يطابق الكلي ويوافقه بالاشتمال عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلا ان زيدا
قائم باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملا على الكلي ايضا ولئن تنزلنا عن ذلك
يقال لا شك ان مقتضى الحال امر كلي وهذه الاحوال واما الثالث فلان كون
المطابقة كما يكون بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى الموافقة
على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجح هذا بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن

لا صطلاح المعقول كيف العلماء المنبايان غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ
المطابقة فيحمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد دليل النقل الموافقة ولا ريب
في صحة القول بموافقة الكلام للاحوال باشتماله عليها مع لكن حمل المطابقة ههنا على الصدق
يوجب تعكيس لاصطلاح المعقول لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئيات بمعنى ان الكلي
صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثمه
هو مطابق على لفظ اسم الفاعل وههنا المطابق على لفظ اسم المفعول والامر المصدوق عليه
بالعكس وهذا معنى قوله على عكس ما يقال الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان ما ذكروا
من مطابقة الكلي للمقتضى يحتمل كون المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
لذلك وما نقلنا من كلامهم في معظم المواضع محكم في ذلك وجمل المتشابه على المحكم شريعة
لنا راسخة سيما اذا ايد الحكم بانه هو الاصل في اطلاق الالفاظ وهو تحقيق المعنى حقيقة
كما بينا وقد نكشف عليك مما ذكر اندفاع الامور التي دعته رحمه الله الى الحكم بالتسامح لكن
الاعتبار اللائق عليك بيان ان علية تفاوت المقامات الاختلاف مقتضى الحال اي انما يصار تفاوت المقامات
منه بنفس المقتضى لانه اذا تفاوت المقامات فالاعتبار اللائق باحدها وهو الذي يكون مقتضاه
يغاير الاعتبار اللائق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال
لان المقام هو الحال لا يتغاير الا بالاعتبار كما ذكره ولو بين جهة اختصاص الكمال من بين الامور بلبله
وجهة اختصاص المقام من بين الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره لكان حسنا وقد بينا الثاني
في اي سنه مقام تقييده لا يصح رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والمتعلق والمسند اليه
والمسند ومتعلقه بنا على المذكور لانه ح لا يستقيم كلمة او في قوله او اداة قصر
وتابع او تقوه ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم مثلا وهو ظاهر بل انه راجع الى احد مطلقا
لانه صادق على كلها فيصح تقييد احدها بمؤكد وكذا او كذا على ان يكون الاحد في اداة
الاحد
غيره

صوحبت معها الصواب ان يقال صوحبت وصوحب معها لان صاحبا لم يجئ الا متعديا الى مفعول واحد اما بنفسه او
بكلمة مع ثم الظاهر ان المراد بمصاحبتها كلمة اخرى مصاحبة لها فتفسيره بما يدل على كون الكلمة الا ولى صاحبة
ونهاية ما يقال في توجيه هذه العبارة ان فيها تضمين معنى الجعل والتصيير اي جعلت الكلمة بتابع
الكلمة تنبيها على ان القصد الى المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة
غيره في الثاني والثالث لا حاجة الى ان يقدر مؤكدا او تقييد باداة قصر وتقييده
الى آخره للغنية عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده بمؤكد
يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان
اطلاق الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا
كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى التعلق
ايضا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فقس اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها
ان مما وقع في الشرح كلمة اخرى صوحبت معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة
صوحبت معها او صوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الظاهر ان المعنى
لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك المصاحبة مطلقا
سوا شارك الغير تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا وكذا قوله لذا المقام لتلك المصاحبة
مع غير تلك الكلمة مثلا ان مع الماضي مقام ليس لها مع غيره سوا يشاركه في اصل المعنى
ولا وكذا للماضي مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني بالكلية وتقييد الاول
بصورة المشاركة في اصل المعنى قلت الثاني مذكور معنى لانه
يصدق على المصاحبة مع الكلمة انها كلمة مع صاحبتها فيندرج المقام
الذي للكلمة مع صاحبتها بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي للمصاحبة مع
غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة
مع صاحبتها مقام ليس لها مع غير تلك المصاحبة فقد اخذنا ان هذا المقام
ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان لان مع الماضي
مقاما ليس لها مع غيره وليس له مع غيرها لان الماضي مع ان
كلمة مع صاحبتها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة

واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتملة على غرابة
ومحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لربما توهم ان الحكم المذكور
في غيرها لشيوع التخصيص في العمومات الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط
لا شك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فكانه اراد بالشرط
اداته بحذف المضاف او اراد بالشرط معنى الشرطية وارتفاع شان
الكلام في الحسن الى آخره يتوجه على كلتا المقدمتين اما على
الاولى فلانا نقرر ان نفس الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار
المناسب والارتفاع في الحسن لابد ان يكون زائدا على اصل الحسن
فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل بكمالها وزيادتها وان الثابت
بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المفتاح ان الارتفاع
والانحطاط بقدر مصادفة المقام لما يليق به واما على الثانية
فلان الانحطاط في الحسن بحسب اصل الحسن وما بانتفاء المطابقة ينتفي
الحسن بالكلية فلا يستقيم ان الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة
ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع بالمطابقة
لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة فيها صح
ان الانحطاط بعدم المطابقة وان ابيت ذلك بناء على ان المتبادر من المطابقة
نفسها واصلها فيقال يكون نفس الحسن بنفس المطابقة وعدمه
بعدمها امر ذكره السكاكي فلعل المصنف لا يسلمه ويثبت الحسن
بمجرد الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن بالمطابقة

قوله

وان اراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اجرى الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق الغير الفصيح
لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
لكن الشان في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة ليست مرتبة الكمال
كالبلاغة حتى يحسن الاطلاق بناء على ان غير الكامل لنقصانه ملحق بالعدم ولم يمكن
التقييد بالبليغ هنا لمكان قوله والانحطاط بعدم المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح
تقييده به لانه جعل الانحطاط والارتفاع بقدر المطابقة وتبذل الحسن بالذاتي لان الوصفي
لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسنات البديعية ولا يثبت الحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وفيما
كلام وهو انهم اطلقوا القول بان صنعة المحسنات خارجة عن حد البلاغة لا يوجب حسنا ذاتيا
اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة لما سلكن معلوم عندك ان الحال قد يقتضي ايرادها فايرادها
اذا كما يكون تطبيقا للكلام على مقتضى الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
كما يوجب حسنا عرضيا يوجب حسنا ذاتيا فهي من الجهة الاولى خارجة عن البلاغة ومن الجهة
الثانية داخلة فيها وكانهم انما اطلقوا القول بخروجها لان اقتضاء الحال ايراها نادر
وخفاء فلم يذكروا انه كله في مباحث المعاني بل ذكروا فيها من المحسنات ما يقتضي اقتضاء
الحال اياها غير كالقدرة والخفاء ينافي الذاتي بل قد يجتمعان في شيء فيكون محسنا تحسينا ذاتيا
وعرضيا معا على ما يعنيك اضافة المصدر لانها تفيد الحكم كما ذكروا في ضربي زيدا قائما انه
يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام اتية تامل لان اضافة المصدر انما يفيد العموم
لان اسم الجنس المضاف من ادوات العموم والانحصار في المثال المذكور انما هو من
جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام لم يصح ان
يكون ضرب في غير تلك الحال والا لم يكن جميع الضربات في تلك الحال لامتناع ان يكون ضرب
واحد بالشخص في حالين واما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر لانه لا يلزم من كون المطابقة
سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة لجواز تعدد الاسباب لمسبب واحد

اياه ح

كالالتفات والاعراض والتجاهل وكما في ذلك منهم نوع تنبيه على ان التحسين العرضي لا صحيح

قوله لانها اضافة المصدر تفيد الحصر وذلك لانها تفيد العموم اي انحصار الارتفاعات بسبب المطابقة للاعتبار المناسب فيفيد انه لا ارتفاع الا بها وهذا مبني على من احدهما ان المراد

[illegible]

بجواز حصوله بكل منهما والمايلزم الحصر لو دل الكلام على سببية جميع الارتفاعات في المطابقة
وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل
ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير
المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلا بها لامتناع تعدد الحصول بشيء واحد
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد وبقي ان الفاء في قوله
فمقتضى الحال للتوزيع على مقدمتين ذكرت احديهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار
والاخرى معلومة وهي ان الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر [illegible] ايضا بان مبنى حمل الاعتبار
على المقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين اما في الاول فلانه يجوز ان يكون للتعليل
واما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصر المسند على المسند اليه او عكسه فانه قيل ان الفعل حصر
قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان هنا احتمالات ستة لان الفاء اما للتعليل او للتوزيع
وعلى كل تقدير فمعنى الكلام اما الاتحاد واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه او على الاجمال
الاول وهو ان يكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا غبار اصلا ولا يتجه عليه شيء لان المعلل
هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار ولا خفاء ان يثبت بان المقتضى والاعتبار واحد على قطع
مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
الباقية فلا تعفو عن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى
قصر المسند على المسند اليه فلانه يكون المعنى ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لان كل
اعتبار مقتضى ويتجه عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اعم بالارتفاع الحاصل بمطابقة بعض افراد
المقتضى الذي لا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لا يكون اعتبارا
واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند اليه على المسند فلان معنى
الكلام ان كل مقتضى اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض افراد الاعتبار
الذي لا يكون مقتضى لا يكون سببا لان الارتفاع لا يكون الا بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى فلا

فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار مطلقا بمطابقة الاعتبار الذي يكون
مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلل ان جميع الارتفاعات بل في مطابقة الاعتبار في الجملة لا
بمطابقته مطلقا تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون الفاء للتوزيع والمعنى هو
الاتحاد وهو الذي اختاره بعضهم فيتجه عليه ان اللازم من الحصرين ليس الا نفي التباين
الكلي بين المقتضى والاعتبار لانه يبطل كلا الحصرين واما سائر النسب من المساواة
والعموم والخصوص مطلقا ومن وجه فالحصر ان لا يبطلانها اما المساواة فظاهر واما العموم
والخصوص فلانه لا يلزم من الحصر في الاعم الحصر [illegible] في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان
وما فيها الا الحيوان يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا وقس عليه
حال الاعم والاخص من وجه ولو قيل الظاهر المتبادر من المطابقتين المذكورتين
في الحصرين مطابقة الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم والخصوص
مطلقا ومن وجه ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة [illegible] الاعتبار ان
السبب مطابقته من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى ان السبب
مطابقته من حيث هي هي الاعتبار فالظاهر انه اندفع المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم
وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان الحصرين يدلان على علية المطابقتين فلو لم يكن
المقتضى والاعتبار واحدا لتغايرت مطابقتاهما فاما ان يكون كل منهما علة تامة
وهو ممتنع لاستحالة تعدد العلة التامة لشيء واحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان
يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا الحصرين واما ان يكون احديهما هي
العلة ولا يكون للاخرى مدخل اصلا فيبطل احد الحصرين وفيه بحث اما اولا فلان
مبنى ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة [illegible]
على ان يكون المطابقة علة تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد كون الارتفاع موقوفا

على المطابقة لا يحصل بدونها فبطلان الحصر بين على تقدير كون كل منهما علة ناقصة ممنوع واما ثانيا فلانه يبقى قسم اخر لم يذكره وهو ان يكون احديهما علة تامة والاخرى ناقصة وح يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون الفاء للتوزيع والمعنى على قصر المسند على المسند اليه فيتجه عليه ان هذا القصر لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار اخص مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه او اعمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو ان يكون الفاء للتوزيع والمعنى على قصر المسند اليه على المسند فيتجه عليه ان مبنى هذا القصر على المساواة او كون المنتفي اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين لجواز العموم من وجه واعمية المنتفي واعلم انا قد جرينا في هذا على ما اختاره وجهة ان المطابقة بمعنى الصدق اما اذا اجريناها ايضا كونها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المنتفي والاعتبار كما ذكرنا فيزيد الاقسام ويبسط الكلام كما بيناه في الحاشية

قوله لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي هو بحيث ذلك الامر طرفا فاذا جعل حد الاعجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل القريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا ماهيته واحدة مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده لا يوجب تعدده من حيث هو فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته طرفا اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون ثابتا لافراده كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراده من زيد وعمرو وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراده من نهاية الاعجاز وما يقرب منها قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافراده قط كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع ثبوتها لزيد وعمرو والجنسية الثابتة للحيوان يمتنع ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان ولا شك ان الطرفية انما يثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما يثبت للطبيعة من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعدد المنافي للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام افراده لا يقال لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده فيعبر عن نوع الاعجاز وما يقرب منه فيكون الطرفية ثابتة للنوع لكن لا على سبيل التعبير عنه بافراده لانا نقول لو صح التعبير عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اما فيه فلا كما اذا قلت زيد وعمرو وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولئن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان انتهاء وههنا ليس كذلك لان القريب من النهاية لا يتناول الجميع الواصلة الى المبدأ جزما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى مرتبته على ان الاضافة بيانية فما يقرب من حد الاعجاز يكون فردا من الاعجاز لا من افراده

نهايته بل بمعنى

قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه الخ قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان ما دون الاسفل ما دونها ايضا فيصدق عليها ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق والجواب

الا عموم ما في قوله ما دونه الى مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق
على ما ذكرت انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة دونه السفلى بل الى مرتبة دونه
بحيث يكون دون الاسفل الصادق انه يسقط الكلام بان التغير الى
ما دونه علة للالتحاق والاسفل هو الذي يكون التغير الى ما دونه علة
للالتحاق واما غيره من الاوسط والاعلى فلا اذ ينتقل التغير الى ما
دونهما من الالتحاق لما اذا لم يكن ما دونهما دون الاسفل ثم قد يجتمع التغير
الى ما دونهما مع ما هو علة للالتحاق [illegible] وهو التغير الى ما دون الاسفل
ومجرد الاجتماع مع العلة لا يوجب العلية ولا انها ليست مما يجعل المتكلم
موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله في الحواشي ان المراد صفة يتمكن بها في الرد
فلا اتقار ع فالجنس موضع ومطبق لمن يتكلم بما فيه تجنيس وترصيع
وتطبيق كما يقال عرفا بليغ فصيح للمتكلم فاندفع ما قيل وصف من صدر منه
التجنيس بالجنس ضروري الصحة كما ان انكار ذلك ضروري البطلان
وقيل وجه تخصيصها ببلاغة الكلام ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة
المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون منه
الوجوه محسنة له وربما يمنع ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم يصدر عن البليغ
كما ان خواص التراكيب كذلك ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ الظاهر انه يقتدر
على يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدح او الذم
او الشكر او الشكاية او في نوعين او انواع منها ولا يقتدر بها على تأليف
الكلام البليغ في جميع الانواع ولا يخفى ان هذه الملكة ليست بلاغة المتكلم
فالتعريف غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يقال لما عرف فصاحة
المتكلم سابقا بملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح

من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة سمه

بهم ظ

ويمكن ان يقال وجه ان الخطائي تأدبه المعنى المراد غلط قد يقع بحسب البشرية في حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغة الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس جزءا للبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء المذكور ابدا بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع انه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الى العلا

حسن چلبي

علم ان المراد بما ذكرنا في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
الكلام البليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني المركبة
[illegible] ان البلاغة في الكلام وجهها انما جعل الاصل مرجع بلاغة
الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين لبلاغة ايضا لتنبيهها على ان مرجعيتها
[illegible] لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار [illegible] لبلاغة الكلام لان توقف
بلاغة المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها فلو اطلق البلاغة
بحيث يتناول البلاغتين او صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون
توقف بلاغة المتكلم عليهما لا لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر اخر
[illegible] ما يجب ان يحصل الخ المرجع يستعمل مصدرا بمعنى الرجوع
[illegible] وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
والمصدر قد يكون بمعنى المفعول اي المرجوع اليه على الحذف والايصال
ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع و[illegible]
فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المفعول فيقول على الاول
مرجع الحودال المعنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجعهما هو المعنى اي موضع
رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع [illegible] منه بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه للجود هو المعنى وما ذكره رحمه الله من التفسير الى ما يجب
ان يحصل الخ انما يناسب الثاني والمصدر بمعنى المفعول لا
المصدر بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا المصدر
بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز ولو لم يكن كلمة الى لم يحمل المصدر
بهذا المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول والامر
في ذلك هين لو منع المقصود [illegible] الى الاحتراز عن الخطاء كانه اراد

مرجعيته

مرجعيتهما صح

قوله وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل استخدام لان المرجع ههنا مصدر بمعنى الاسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور في الشرح انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير الرجوع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان المكرر لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو الامكان الذاتي

حسن چلبي

قوله اي ما يجب الخ يشير به الى جعل المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او بمعنى مكان الرجوع لكن كلمة الى تأبى والصواب ان المرجع بالمعنى المصدري وما ذكره الشارح رحمه الله اشارة الى حاصل المعنى والمراد بالامكان الحصول الامكان الوقوعي المنافي للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي على ما لا يخفى

قاسم اكبر

عدم الخطاء عن قصد على ان يكون القصد قيداً للنفي لا للمنفي ففيه
قوله والا لربما لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء عن قصد ربما
يكون خطاء وربما لا يكون خطاء لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلوجود الخطاء واما الثاني
فلانتفاء القصد فاندفع ما يتوهم انه ان اراد بالاحتراز عن الخطاء
ان لا يخطئ فلا وجه لادراج ربما لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء
يقطع بوجود الخطاء فلا وجه لربما الدالة على انه قد يكون خطاء وان
اراد محافظة نفسه عن الخطاء فاما ان يشترط فيها عدم الخطاء فلا
حاجة الى المحافظة لانه يكفي لوجود البلاغة عدم الخطاء واما ان لا
يشترط فلا اعتداد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف والبلاغة لا
توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطئ بدون محافظة وتعدم مع وجودها
بان يخطئ مع المحافظة بقي شيء وهو انه لما اريد بالاحتراز عن الخطاء
عدم الخطاء عن قصد فقوله والا لتناول ارتكب وجود الخطاء
وعدم الخطاء لا عن قصد وعلى التقديرين ينتفي البلاغة فاوجه الاقتصار
على الاول كما فعله رحمه الله حتى احتاج الى كلمة ربما وكان الاولى ان يقول
والا لتأدى المراد بغير المطابق او اداه بالمطابق لكن لا عن قصد فلا
يكون بليغا ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء امر ظاهر مكشوف
لا يليق انكاره ويتمشى الزام على الخصم واما انتفاؤها مع وجود المطابقة
وعدم الخطاء بعدم القصد فلانه خفي وربما يتعلق بالانكار فلذا اقتصر على
الاول فلما لم يستغن هذا عن شوب لا يقال لم يتوقف البلاغة الا
مع ... مطلق من غير الشرط اذ قصد لان ما لم يقترن بالقصد لا يعتد به عندهم

[margin: للفصاحة]

عندهم

اصلا يدل عليه تخطئة علي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ اسم
الفاعل ولذلك يشترطون في الدلالة القصد فما يفهم من غير قصد لا يكون
مدلولا عندهم فترك القصد لشهرته فيما بينهم ولا يدخل في تمييز الكلام الفصيح
فلم يقيد بوصف الفصيح اللفظي في قوله الى تمييز الفصيح فيتناول الكلام والكلم
فيستغنى عما ذكر من دخول تمييز الكلمات في تمييز الكلام لا يرى انه وصف الاول
الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف تمييز الكلام واما تمييز الكلمات لم يكن تمييزها
مما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني ان لفظ الفصاحة في فصاحة
الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلو اريد باللفظ الفصيح ما يتناول الكلام
والكلمة يكون جمعا بين معنيي المشترك فتقدير الكلام الزام للجمع المحظور
من غير ضرورة والتأويل بما دفع الاشتراك لا يصار اليه من غير ضرورة
ولا ضرورة هنا لحصول المطلوب بحمل الفصيح على الكلام لانه يدخل في تمييزه الكلمات
فقد سها سهوا ظاهرا الان المقصود اثبات الاحتياج الى المعاني
والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع الاحتراز
والتمييز المذكوران والاول يحصل بالمعاني والثاني بعضه يحصل باللغة
والنحو والصرف والحس وهو تمييز الغريب عن غيره وتمييز المخالف للقياس
عن غيره وتمييز ما فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي عن غيره وتمييز التنافر
عن غيره والبعض الثاني وهو تمييز ما فيه التعقيد المعنوي عن غيره يحصل بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل
بالبيان بمعنى ان ما يحصل به لا يحصل بها ليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء
ان هذا البيان انما يحصل اذا جعل الضمير عائدا الى ما يتبين او يدرك اذ لو جعل
عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما

[margin: بالذات على ... الفصيح صح]

[margin: قام يتوقف عليه تمييز الكلام ولو لم يتوقف تمييز الكلام على تمييز الكلمات صح]

[margin: تمييزه]

[margin: امران صح]

انه لم يتبين في العلوم الثلاثة فلانا حتمل ان يكون مبينا فيهما فلا يثبت الاحتياج
الى البيان او الحصر مقصوده في ثلثة فنون هي المعاني والبيان والبديع لانه قد سبق
ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توابعها البديع وليس المبني على
ان المختصر لما كان في علم البلاغة وتوابعها يلزم حصر مقصوده في ثلثة فنون
وجعله فنونا ثلثة لتوجه المنع الظاهر عليه اذ يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
والآخر في توابعها ويمكن ان يجعل المعنى على هذا بضم مقدمة معلومة وهي ان
المناسب في العلوم المختلفة ان يجعل كل فنا ويكون المراد من لزوم الحصر
ملكيته اولويته او لا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الفن الاول
بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وادراك ما يتعلق
بالمعنى لان مبناه ومرجعه الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد.
ايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر في المعاني اولا وبالذات
واما تسمية الفن الثاني بالبديع فلانه يبحث عن المحسنات
ولا خفاء في بداعتها وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان
البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون بتصحيح
وتحسينه واما تسمية الفنين الاخرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول اكثر واتصالها اشد فنبه على ذلك
بتسمية الاول بالمعاني والاخرين بالبيان الذي هو المنطق المذكور
واما تسمية الفنون الثلثة بالبديع فلانه لا خفاء في بداعة مباحثها ولطافة
مسائلها وغرابة نكاتها ... الفن الاول علم المعاني قدمه من تاخر بل ومن
ان بين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطي
... حكم ان ... محمول على الفن الاول دون ما هو الالفاظ الدالة على

على مسائل التي علم المعاني لكن جعل المحمول نفس علم المعاني وتعبارة اخرى
ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني فهو مدلول الفن فجعل الفن
نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك صح فيه ان الكلام
محمول من غير اعتبار حذف ويمكن ان تحمل علم المعاني على الالفاظ الدالة
عليه بمنزلة المفرد ويعني ان المعاني ليس جزء للبيان حقيقة بل كالجزء
منه لان رعاية المطابقة لم يعتبر في البيان على وجه الجزئية تعني
اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية
المطابقة ولو على التقدير ... والبعدية ... ملكة يقتدر بها على ادراك ... يراد
بالملكة هنا كيفية للنفس تتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوما مخزونا فيها ويستحصل ما كان مجهولا منها ولو حمل الملكة على ما ذكر وهي في مراتب
الادراك من ملكة لا انتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة ملكة استحضار
النظريات التي حصلت اولا كلما ارادت مخزونة عنده متى شاء من غير
حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الشخص
اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم يعد عالما بذلك العلم بلا اشتراط ان يكون
قد حصل جميع المسائل اولا وصارت مخزونة عنده وانا يتمكن من معرفة كل منها بلا
حنيفة ومالك لم يعرفا بعض المسائل
لست ادري من هو فقيه بلا ريب كابي
مما نقل عنهما في الكتب وايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل
بعدما كمل فقاهتهم بلا شك الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه ... في ان ...
مائل الى الثاني فهو محل تامل ... ويجوز ان يريد به نفس الاصول والقواعد
المعلومة ووصفها بالمعلومة اشارة الى وجه التجوز فان الظاهر ان العلم
حقيقة في الادراك مجاز في القواعد المدركة اطلاقا للمصدر على المفعول
ولم يجعل حقيقة فيهما ترجيحا للمجاز على الاشتراك وكذا اطلاق العلم على الملكة

مجازه اطلاقاً لاسم المسبب على السبب او بالعكس وقد يقال المتبادر
الى الفهم من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات الملكة او القواعد
من غير قرينة وهذا آية النقل فلفظ العلم فيهما حقيقة عرفية او اصطلاحية
ولا استعمال المعرفة في الجزئيات الظاهر انه اراد الجزئيات
فقط على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال لادراك الجزئي والعلم
لادراك الكلي يعني ان ايثار لفظ المعرفة على العلم جريا على هذا الاصطلاح
فيتوجه عليه ان ايثار المعرفة هنا لا يحتاج الى الجريان على هذا الاصطلاح
لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء
كان ادراكا للكلي او الجزئي والجواب ان المص ذكر في الايضاح وقد جعله
كالشرح للتلخيص انه قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح رحمه الله كلامه على وفق ما ذكره
وقد يجاب بانه لما ترك العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا
الاصطلاح يصلح نكتة فصير اليه لا يستنبط منه ادراكات جزئية الظاهر
هذا التفسير مبني على اختصاص المعرفة بالجزئيات خينا قيس بان
هذا انما يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية
المدرك جزئية الادراك لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كليا كما في الحكيم انه
عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي وان كان كليا ليس
لكنه جزئي لادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك جزئيته
فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك بهذا المعنى فلذلك استنبط
رحمه الله جزئية الادراكات من لفظ المعرفة المختصة بادراك الجزئيات
والا كان جزئية الادراك اعم من ان يكون بجزئية المدرك او لا
وكان الاوفق هنا والالازم من استعمال المعرفة هو الادراك فقط الادراك

الجزئية بادراك الجزئيات فقال هي معرفة كل فرد فرد قيل هذه
العبارة من قبيل حذف العاطف دون المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قال
ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا اي ولبنا وتمرا وفيه انه لو صرح بالعاطف
وقيل كل فرد وفرد لم يجز او لم يحسن فلا يحسن القول بحذفه وكانه من
قبيل تعدد المضاف اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض وتعدد
الحال نحو الحمته حلوا حامضا ورأيته اسود ابيض وضربت القوم واحدا واحدا
على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف المعاني على ما يقتضي الحال
ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك
ما يدفعه واما التصريح فهو ان العلامة رحمه الله ذكر في شرح قول المفتاح وارتفاع
شان الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام
لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق به
الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال
وانت خبير بان تصريح صاحب المفتاح لا ينحط عن تصريح الشارح
حيث قال بعد قوله وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى
الحال اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فكذا وان كان
المقتضى اثباته الخ فان وقع قوله فان كان تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي يعتبر مصادفة المقام له
انما هو نفس الكيفيات فتفسير الشارح لا يطابق المشروح وقوله والا
لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد تبين فيما سبق وجه
صحة هذا القول مع كون المقتضى نفس الكيفيات فتذكره واحوال

الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب عما قيل المذكور ان الاسناد
من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون
من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسناد بحمل احواله
وعوارضه الذاتية عليه من المسائل وذلك انه قد بين رحمه الله ان احوال
الاسناد هي احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرضه لجزئه الذي هو
الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يراع المص ذلك
في بحث الحقيقة والمجاز حيث جعلهما من عوارض الاسناد فقال الاسناد
منه حقيقة عقلية ومجاز عقلي لامر دعا اليه وهو ان انتساب الحقيقة والمجاز
على هذا الى العقل نفسه واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي فقد حافظا على تلك
الرعاية حيث جعلاهما من عوارض الكلام وصفاته وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح دفع لاعتراض قاضي مصر على المص بان هذا العلم
لا يختص باللفظ العربي فالتقييد بالعربي يكون فاسدا وينحصر المقصود
رجع الضمير الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا نفس المعاني
لانه من المعاني قد كرره ذكره وانما جعل كذلك متابعة للمص حيث ذكر
في الايضاح وينحصر المقصود وقد اشار رحمه الله في الشرح الى وجهه
وهو انما جعل المقصود منحصرا دون نفس المعاني لان تعريف العلم وبيان
الاخبار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود داخلة في المعاني فلو حصر
المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه
منها لم يستقم فحصر المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكور عن المقصود
انحصار الكل في الاجزاء لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية
ولا يصدق على واحد منها فلو جعل من حصر الكلي في الجزئيات لزم صدق

المعاني

المعاني على كل منها بان يقال [illegible] الابواب انما هو المقصود من المعاني
لا نفس المعاني ولا شك في صدق المقصود على كل واحد منها لانه مقصود من المعاني
المعاني لا يقال انما يكون كذلك لو كانت من تبعيضية وهو ممنوع لم لا يجوز
ان يكون بيانية فيكون المقصود نفس المعاني وانه لا يصدق على شيء
من الابواب لانه يقال لو جعلت بيانية لم يستقم ما اشار اليه
في الشرح من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر من
المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيانية كان المقصود نفس
المعاني فاذا خرجت هذه الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا
واذا دخلت في المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اما صلة
للمقصود او بيانية او تبعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء
يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب عن المعاني وفساده ظ
ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج المقصود فائدة فتعين
الثالث وح يصح حصر الكلي في الجزئيات لان المقصود الذي
هو بعض المعاني يصدق على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
حصر الكل في الاجزاء الا بتكلف عظيم وغاية العناية ان يقال ان
التعريف واخويه يذكر في جملة المعاني لشدة الاتصال لا يبعد ان يذهب
الوهم اليها من اطلاق لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصود اندفع
ذلك التوهم لان الظاهر ان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني
امور مقاصده دون ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى هذا تكون من
بيانية ويكون حصر الكل في الاجزاء [illegible] فلا يصح التعليل لان صحته مبنية
على صدق المقسم على اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة

في المعاني دخلت ح

والتكلف ان يقال ان اللام في المقصود للاستغراق واريد بالاستغراق ههنا الكل المجموعي لانه قد يراد منه ذلك كما يراد الكل الافرادي فعلى هذا يكون حصر الكل في الاجزاء
ح

تقسيم الى الخبر و الانشاء بانه ان كان لنسبته خارج تطابقه او لا فخبر
و الا فالانشاء و لو نوقش النسبة بما لم يشمل ما في الانشاء لم يعد
المقسم على الانشاء لا يقال معنى قوله و الا فان لم يكن لنسبته
خارج و انه اعم من ان يكون للكلام نسبة و لا يكون لها خارج كذلك و ان
لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون لنسبته خارج لانه يقال المتبادر
من قوله ان لم يكن لنسبته خارج ان يكون له نسبة و لا خارج لها
على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد قوله ان كان لنسبته خارج اما ان
يراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه و يشعر به
و اما ان يراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي المسماة بالخارج
و النسبة الخارجية و كلامه يحتمل كلا منهما و يشعر بالثاني و موطئ بالاول
حيث قال فيما ذكر بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالا على
نسبة خارجية و قد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة التي
اشتمل عليها الكلام و الكذب عدم وقوعها ثم انه يتجه على الاول ان لا
يكون للخبر الكاذب خارج و ان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة
نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع و نفس الامر و ما يدل عليه
الكلام فنسبته مطابقة له البتة و يمكن دفع الاول بان ليس المراد
بالخارج ما يكون واقعا في نفس الامر بل ما يكون خارجا بحسب دلالة اللفظ
اي يدل اللفظ على خارج و لا مخلص عن الثاني الا بالتزام ان الكذب
ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي يشعر بها
الكلام كما نقلناه و يؤيده قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق
و اما الكذب فاحتمال عقلي لا مدلول له و في احد الا انه منه دفع التوهم

بعيد

بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية الايجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها و السلبية صادقة بكليتها
لانه لا نسبة الخارجية في الاخبار الاستقبالية سلبية فيها كان فيكذب الموجبة فيها مطلقا و يصدق السالبة
كذلك لتخالف النسبتين فاشار الى دفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية بحسب الازمنة (لذلك نسخه)
فالخبر الاستقبالي يعتبر فيه ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال فصدقه بمطابقة النسبة المفهومة منه
الخارجية المعتبرة فيه في الاستقبال فيصدق في الخبر الايجابي ما طابق نسبته النسبة الخارجية الاستقبالية و يكذب
فيه ما لم يطابقها و كذا الخبر السلبي و توضيحه انه ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه فالخارج في الاستقبالي ما يكون في الاستقبال و الماضوي ما كان في الماضي و الحالي ما يكون في الحال
و ان كان المراد به ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام
لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب اعتبار النسبة الكلامية و قد نقل
عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا في احد الازمنة دفع للتوهم ان الخبر الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبرا
و منشأ التوهم الغفول عن ان النسبة الخارجية على قياس اعتبار نسبة الكلام بحسب الازمنة فنبه على ذلك
بقوله في احد الازمنة فاندفع التوهم و انت خبير بان ذلك مبني على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام و الا
فالخبر الاستقبالي خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم و ان لم يكن
لنسبته خارج كذلك اي تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون بحيث
يطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر و الانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
تطابقه نسبة او لا تطابقه و خارج الانشاء ليس كذلك و يتوجه عليه ان هذا رفع للنقيض الا (الكلام)
الا ان يحذف قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة و قصد عدمها كما قال رحمه الله بحيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة او يحمل قوله لا تطابقه على معنى عدم الملكة و ما ذكره
رحمه الله من التحقيق مشعر بانه لا خارج لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع لا يقال انه ما نفى الخارج بل نفى القصد الى الدلالة
على الخارج و انه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بناء على ان معنى ثبوت الخارج لنسبة

يدل عليه الا انه ادرج القصد اما اعلاما باعتبار القصد في الدلالة على ما قالوا او بان
ما لا يقصد لا يعتبر وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة على انه لما تعرض
في مقام الفرق بين الخبر والانشاء لانتفاء قيد المطابقة وجودا او عدما في الانشاء
واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج على ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق
بل مداره القصد المذكور غاية الامر انه يتوجه ان قوله ان لم يكن للنسبة خارج كذلك
يشعر بثبوت الخارج بناء على ما تقرر من قاعدة رجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل
عند الاهل ولكن [illegible] ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ما ذكر [illegible] كلامه يجوز
ان يراد به ان الشيئين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام بينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
في الواقع فهذه النسبة الواقعة خارج فللانشاء خارج لكن لا يقصد [illegible] نسبة الانشاء حينئذ صح
وجودا او عدما ولا يلتفت اليها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكرنا من كون
النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية ليس
ان ليس معنى الخارج هنا ما يرادف الاعيان حتى يلزم كون النسبة من الامور العينية الموجودة
في الاعيان بل معنى الخارج هنا خارج الذهن اي الواقع ونفس الامر كما صرح رحمه الله
ان [illegible] سواء الخارج اي ان يكون لنسبة الكلام الخبري [illegible] انهم قالوا بوجود النسبة
الخارجية هنا فربما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج [illegible] مع ان
ان النسبة ليست موجودة في الخارج فدفع رحمه الله ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع وخارج
الذهن [illegible] ليس معنى خارج الكلام لا ما يرادف الاعيان فلا يبطل وجود النسبة
الخارجية بهذا المعنى لما تقرر ان النسبة ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة بمعنى ما يرادف الاعيان وقد يدفع بان معنى كون النسبة خارجية هنا امر
خارجي لا موجودة خارجية فالخارج هنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها ومن ما ينافي
ما تقرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج ثمة ظرف لوجود النسبة

لا لنفسها واثبات ظرفيته للخارج لنفسها لا ينافي نفي ظرفيته لوجودها
لان نفي الثانية لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم اثبات
الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج ظرف لنفس الوجود
ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا
خارجيا فان الموجود ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارجي صح
الخارج ظرفا لنفسه وفي قولنا الوجود ليس بموجود في الخارج ظرف
لوجود الوجود ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفا لنفس الوجود
حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي فان قلت فالامر الخارجي اعم
من الموجود الخارجي فان الامر الخارجي يجوز ان يكون معدوما في
الخارج كالوجود الخارجي فما معنى فوقه سواء قلنا ان النسبة
من الامور الخارجية اوليست منها لظهور انها امر خارجي جزما
وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخار جية
الموجودات الخارجية لم يحسن الترديد ايضا للقطع بانها ليست
موجودة في الخارج بل معناه عدم توقف وجود النسبة الخا رجية
ههنا على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
اشارة الى الخلاف في تحقيق النسبة الخارجية في م بين المتكلم والحكيم
والمناسب ان يحمل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية على
ما لا يخفى لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر وقد يوجه بان الخبر
اعظم شانا واكثر امانا واوفر نكتا واصل الانشاء ولذا قدم
في الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث المشتركة بين الخبر والانشاء

في باب الخبر فيجوز تخصيص هذا الكلام بالخبر [illegible]
وان تحقق في الانشاء ايضا [illegible] على انه لا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ ربما يعتذر عنه بان قيده الى [illegible] تحقيق معنى
الاطناب وان كون الزيادة لفائدة ماخوذ فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة
لربما سبق الى الوهم ان الاطناب هو مطلق الزيادة وان كان زيادة
الكلام البليغ لفائدة او ان انفهام قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد
بها لايخلو عن خفاء وربما اورث ذهولا عنه فصرح به [illegible] الذي قد
سبق اشارة الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل
فيما سبق بوجه ولذا يستعمل في البديهيات وما في حكمها او انه يستعمل فيما
يستغنى عن الدليل كالبديهي وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم البديهي
اي مطابقة حكمه اشارة الى ان المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر
ثانيا وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر كان حكمه حكم
المطابقة في الثبوت للحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر فربما
يسبق الى الوهم ان الصدق حينئذ ثابت للخبر اولا وبالذات كون الخبر
مطابق الحكم وانه ثابت للخبر اولا لا للحكم لكن التحقيق انه حينئذ ايضا ثابت للحكم
اولا لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولا واما كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس عين
مطابقة الحكم بل انها مبدا او هو مبدا [illegible] كما قيل في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ
دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها
به ان فهم المعنى من اللفظ اي كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة للفظ وان كان
نفس الفهم صفة للفاهم فرد عليه بان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة للفاهم
اي كالفهم

تنبيه: اشارة الى انه [illegible]

لان الصدق حينئذ

لكن له تعلق باللفظ والمعنى يصير بسببه مبدأ لصفتي اللفظ والمعنى اي كون اللفظ
يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ فمطابقة تلك النسبة المفهومة
من الكلام الظاهر انها هي التي يدل عليها الخبر وكلامه رحمه الله في كتبه
يشعر بانها وقوع النسبة او لا وقوعها ويتجه عليه ان الخبر لا يدل الا على
الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور
تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما
كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام وما يدل عليه من الوقوع [illegible] باحد الاعتبارين غيره
بالاعتبار الاخر ويجوز ان يتحقق التطابق بين المتغايرين بالاعتبار
[illegible] وقد يختار ان النسبة المفهومة التي مطابقتها للخارج
صدق انما هي الايقاع اي ادراك ان النسبة واقعة ومطابقته
للنسبة الخارجية بان يكون هي الوقوع بكونهما ثبوتيين وعدم مطابقته
اياها بان يكون هي اللاوقوع لاختلافهما [illegible]
[illegible] ثبوتا وسلبا وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
منها الانتزاع اي ادراك ان النسبة لا واقعة ومطابقته للخارج بان يكون الخارج
اللاوقوع وعدم مطابقته له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما ثبوتا في
القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب [illegible] فيهما بتخالفهما ثبوتا وانتفاء
[illegible] اللهم الا ان يقال انه كاذب [illegible] وجه الاستبعاد ان المفهوم الظاهر
من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون خبرا ايجابيا والا يطابقه الخبر عن عدم
قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا بناء على انه عنده رحمه الله ان النظام قائل

ليست

بالحصر البتة والا فلكنه مؤمن بمنكر الانحصار فيستغني عن التزام ذلك البعيد. فان
ربما يكون خبر سوى كمن كاذب كما ذكره الشارح الا ان يخبر بابدا علم الحكم والا يلزم منه لتركه عن
فائدة كما هو بدرك الحكم لجواز تخلف المدلول عن الدال في الدلالة اللفظية … فانه
تعالى يجعلهم كاذبين انهم لم يتعرض بحال الصدق كما تعرض له الشارح كما ان
وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون
مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون تكذيبه للمنافقين
باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق
الاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المدعى من كون
الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقته ايمكن ان يقال لعله يكون
الغرض من الاستدلال نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع
كما هو مذهب الجمهور لانها اثبتت الكذب معها فلا يكون الصدق بها فرارا عن
امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاعهما والا بعد ان يثبت
بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من جعل الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق
مطابقتهما لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقته فقط على ما هو مقتضى تقابلهما
… بشهادة … في الكلام فان قلت هذه مؤكدات تفيد تأكيد الحكم الذي وقعت عليه
وهو المشهود به اعني كونه [illegible] رسول الله لا تأكيد شهادة المنافقين
لدلالة قولهم نشهد … لهذه المؤكدات في تعين نشهد للجملة المذكور
… وان … قلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن جد كامل ورغبة
… الغالب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط وانما كانت بناء على ان المخاطب ينكر كونهم
… فالحكم المتضمن هو انا عالمون بمضمون الكلام معتقدون له وما نشهد الا بما علمنا وكلام الشارح
… وفيما سيجيء بالمنافي والكل وجه وتحقيقه ان الشهادة وان كانت تقع على الحق والزور لكن تأكيد المشهود به
… تدل على ان الشهادة بانك رسول الله عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
… ووفور النشاط ونحن عالمون به ومعتقدون له

رحمه الله الا بان الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتعرض صح

صادقة هذا والاوجه ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذه المؤكدات لا لقولهم
نشهد ويجعل الكذب في الشهادة برجوعه الى نشهد باعتبار كونه خبرا وقد يقال
وجهه في اي شيء … بل في زعمهم الفاسد لان كان الكذب عدم مطابقة الواقع
فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة للواقع في الواقع وان
نسب الى الاعتقاد … الفاسد كان المراد به عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
فالكذب ليس الا عدم مطابقة الواقع ثم الامر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر غير
مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد بالشك جعل كذبه بعدم مطابقة
الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب
الثالث على وجه المنع هكذا لا نم ان كذب هذا الخبر عدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم
لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقته للواقع في اعتقادكم ولو قرر على وجه التسليم كما
ذكره رحمه الله في الشرح اشكل دفع الاشكال فتأمل … الاعتقاد بانه مطابق
لغوا انه جعل قوله مع الاعتقاد … عن خبر المبتدا وهو مطابقة الا صح امتناعه
قوله اعتقادا انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسر
باعتقاد انه مطابق يوجب اختلاف المرجع والمرجع اليه … فكيف قد شنع
بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة في شرح المفتاح والا بعد ان يرجع ضمير مطابقته الى
الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغوا للمطابقة اي قوله معه ظرفا للضمير في عدمها
باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كما في قوله وما هو عنها بالحديث المرجم اعمالا للضمير باعتبار
معناه في الظرف فلا يتجه جعل الحال عن خبر مبتدا ولا اختلاف الراجع والمرجع لكن
ينبغي ان يحمل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي اي عدم مطابقة شيء
من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقته بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا ينافي دلالة
الاعتقاد

كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب هنا الى اعتقادهم صح

عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي الى القيد حتى يطابق ما ذكره رحمه الله
من مذهب الجاحظ ان الكذب عنده عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدمها
ولو حمل على معنى رفع الايجاب الكلي انتفى الواسطة ودخل في الكذب جميع نفيا
ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا لصورة عدم الاعتقاد اصلا والا ادخل
فيه قسمان منها وبقي القسمان الباقيان واسطة فيكون الواسطة اقل مما ذكر
اجمالا وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي وتعميم عدم الاعتقاد لعدمه اصلا يدخل في الكذب
ايضا قسم واحد من اقسام الواسطة وكانه لهذا ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح يؤيده ضرورة تطابق
الواقع والاعتقاد حينئذ اي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور لثبوته على تقدير التخالف
ايضا لان العاقل لو اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزما فطابق
اعتقاده لانه اي يعتقده مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال ثبوت الاستلزام على تقدير
التخالف لا يمنع صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق موجبا له والامر كذلك
لان موافقة الموافق للشيء موافق لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم حينئذ مطابقة الواقع
الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة وايضا التوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذلك ليس بذاك اي الاخبار حال الجنة الحسن
ان يفسر يكون المذكور خبرا حالا اليه كما صرح به آنفا حين قال فما دهم بكونه خبرا
فلان الظهر ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم ارادتهم الصدق باحد شقي الترديد
لان ما يفيد تجويزهم للصدق وعدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم تجويزه لجواز ان

قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
استلزام اعتقاد مطابقة الواقع
لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم
مطابقة الواقع لعدم مطابقة
الاعتقاد في غاية الظهور من غير
دخل لتوافق الواقع والاعتقاد
واختلافهما وذلك
ما هو البين

[illegible]

ان يجوزوه ولا يعتقدوه وانما الصالح للدليلية اعتقاد عدم الصدق لانه ينفي تجويزه
لا يقال فحينئذ لا يستقيم ما ذكر فضلا عن ان يكون ظاهرا يشعر به قوله اظهر لانه رحمه الله قد
اشار الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو عبارة
عن اعتقادهم يعني ان صدقه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه فلا
يريدونه باحد شقي الترديد لكن لما كان في دلالة قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى
خفاء قال ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر وهذا انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد لا يقال فاللازم تاخر اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وصفه لكن
لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبر جانب الذات يقتضي تقديم الطرفين
وجانب الذات وان لم يرجح على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجح لانه يقال
لما لم يبحث عن ذات الطرفين بل عنهما بملاحظة الوصفين اعتبر جانب المبحوث عنه
وقد اشار الى ذلك بقوله ولا بحث لنا عنهما لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار العلم والافادة او الاستفادة
لا باعتبار الوجود ولان اللزوم باعتباره منتف قطعا لان وجود الحكم لا يستلزم
اعني علم المخاطب بالحكم وبكون المخبر عالما به وافادة الخبر اياهما والاستفادة المخاطب
اياهما من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله وتسمية مثل هذا الحكم اشارة الى دفع
دخل مقدر وهو ان هذا الحكم لما لم يكن حاصلا من الخبر بل قبله لم يصح اطلاق فائدة
الخبر عليه لو كانوا يعلمون اي من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق انه ليس
لهم علم بذلك لان كلمة لو تجعل المثبت منفيا وبالعكس فنفى علمهم بذلك فقد اثبته في
صدر الآية لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به الاول بل انه منزل منزلة اللازم
على معنى انه لو كانوا من اهل العلم والمعرفة وليس لم يكن منزلا فان الظاهر ان متعلقه هو

احوال الاسناد الخبري

الخبر فضلا عن كونه مخبره كذا
ولو جعل الفائدة ولازمها
نفس العلمين والافادتين
او الاستفادتين صح

معنون لبئس ما شروا على ما هو الشايع في مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق لان مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشراء و
مضمون الثاني وجود غاية المضرة على ما يدل عليه لفظ بئس الموضوع للذم العام ولا
خفاء في تغايرهما بل في انفكاكهما كما في المباحات فالعلم بالاول لا يوجب العلم بالثاني
ولا الجهل بالثاني موجبا للجهل بالاول فلا حاجة الى ما ذكر من التنزيل لانه يقال تنزيل
المتعدي منزلة اللازم لا يصار اليه الا لضرورة وداع وليس فليس ولو سلم فالمقصود
حاصل لان عدم كونهم من اهل العلم الموجب عدم علمهم بالحكم المذكور ومعنى من اشتراه
الخ ان من فعل ذلك ليس له نصيب في الآخرة اصلا وهذا غاية المذمومية ونهاية
السوء على ما يفيده كلمة بئس وليس المعنى انه لا نصيب له على ذلك الفعل ليتجه ما ذكر ولئن
سلم فانهم لما باعوا به حظوظ انفسهم فاذا لم يكن لهم نصيب على ذلك كان في غاية
في المذمومية ولما كانت الغرابة في تنزيل العالم منزلة الجاهل بها باعتبار تنزيل العلم
والجهل من غير دخل لخصوص فائدة الخبر ولازمها اورد له شاهدا من الكلام
المجيد ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجهل باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه من غير دخل لخصوص العلم والجهل اورد له شاهدا من الفرقان المجيد وفي كلامه
اشارة الى الرد على من زعم من شراح المفتاح ان الآية الاولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والى توجيه كلام المفتاح احسن توجيه واما
وما رميت اذ رميت نفى الرمي اولا واثبته ثانيا لاعتبارين مختلفين وهو ان ما يترتب
على رميه عليه الصلوة والسلام من الاثر خارج عن حد ما يترتب على افعال البشر فينبغي
ان لا يسمى رميا باثبته تغايرهما كما قيل النبذ هو الرمي بطريق الكسب
والنفي هو الرمي بطريق [illegible] انه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة الى التنزيل الذي

اي ووجهه انما ليس ضرورة فلا يصار صح

تنزيل فائدة الخبر صح

تنزيل فائدة الخبر صح

الخلخالي

ذا فان كان المخاطب خالي الذهن اذ المراد بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفي الجملة الخبرية وعن نقيضها
تلك النسبة وبالمتردد من تصور النسبة الحكمية ولم يصدق بشي من وقوعها ولا وقوعها وبالمنكر من صدق بما ينافي مضمون الجملة
الملقاة اليه وانما انحصر احوال المخاطب في هذه الثلثة لانه اما ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا
فهو المسمى بخالي الذهن واما ان يكون خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه ممتنع
واما ان لا يكون خاليا عن شي منهما وحينئذ اما ان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما القي اليه فهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو عالم
ثم ان العالم بالحكم لا يلقى اليه الجملة الاخبارية الا اذا اجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ونزل منزلة الجاهل فانحصر حال
المخاطب بما اجرى على مقتضى الظاهر في الخلو والتردد والانكار واعتبار هذه الاحوال في المخاطب وايراد الكلام على الوجوه
المذكورة بالقياس الى فائدة الخبر اعني الحكم ظاهر واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الجملة عن المؤكد فكما
ان المخاطب اذا كان خالي الذهن عن قيام زيد يقال له زيد قائم مجردا عن التاكيد كذلك اذا كان خالي الذهن عن علمك
بقيامه يقول له زيد قائم بلا تاكيد واما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا يجري في اللازم لاحتياجك الى ان
تؤكد ثبوت العلم لك فتقول اني عالم او اني لعالم بقيام زيد فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الاخرى ولو قلت ان
زيدا قائم او انه لقائم كان التاكيد بحسب الظاهر راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوت علمك به على انه اذا اريد بعلم
المتكلم حصول صورة الحكم في ذهنه فبعد القائه الخبر الى المخاطب لم يتصور منه بقاء تردد او انكار في ذلك واما قلنا
بحسب الظاهر لما ياتي من انه قد يؤكد الخبر بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما بما يعتقد له كما تقول انك
لعالم كامل فان تاكيده يدل على انه صادر عن صدق رغبة ووفور اعتقاد ثم الظاهر انك اذا اعتبرت خلو ذهن
المخاطب عن علمك بقيام زيد مثلا او تردده فيه او انكاره له صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت
القيام له من متعلقات ذلك المقصود فينبغي ان يعتبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فيكون ذلك فائدة الخبر
وانت خبير بان ذلك انما يجري اذا فسر العلم بالتصديق اما مطلقا او مقيدا بالجزم وحده او به بالمطابقة
والثبات معا واما اذا فسر بحصول صورة الحكم مطلقا فلا كما لا يخفى سيد شريف

اي لا يكون عالما بوقوع النسبة اراد بالحكم التصديق وبه يشعر كلام الفاضل فمعنى خلو الذهن عنه عدم اتصافه به والضمير في قوله
والتردد فيه راجع الى الحكم مرادا به الوقوع استخداما ويجوز ان يكون المراد بالحكم وقوع النسبة ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه
اياه اي تصديقه به فعلى هذا ما سبق الى الوهم من عدم الاحتياج الى قوله والتردد فيه محل نظر ويمكن ان يقال ان مقصوده
ان الظاهر ان المراد بالحكم في هذا المقام الوقوع فان المراد بالحكم المذكور سابقا فالمناسب ان يراد بالحكم المذكور ههنا ايضا
قوله وان كان مترددا وقوله وان كان منكرا قرينتان ظاهرتان على ذلك اذ المراد التردد في الوقوع والانكار له فالمناسب ان

ان من لم يذهب الى التنزيل اختار ذلك التفسير ومن ذهب اليه فله مندوحة عنه بكون المراد بالخلو عن الحكم بمعنى وقوع النسبة والخالي عنه متناول
ومن جعل الاثبات نظرا الى الصورة والنفي نظرا الى الحقيقة فان اراد بيان
اي حمل بعد التنزيل فمرجحه والا ففيه ما قلنا : اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة يحتمل ان يريد بالحكم التصديق اي ادراك ان النسبة واقعة
او لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عن الحكم عدم اتصافه به وان يريد به وقوع النسبة او لا وقوعها
ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه اياه اعني الاول لا بد من الاستخدام بان يراد بضميره
الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتردد في التصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد
بخلو الذهن عن الحكم عدم التصديق لا عدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول
عدم تصوره ايضا الا ان يستغنى عن قوله والتردد فيه بان التردد فيه يوجب
تصوره [illegible] ينفي تصوره سابقا ينفي التردد فيه اذا عرفت
ما ذكرنا ظهر فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر التردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره اما اذا اريد بالحكم التصديق
فلان التردد لم يعتبر في التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلو عن التصديق
لا يوجب الخلو عن التردد في وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديق
فهو انما يوجب تصور التصديق لا حصوله فهو لا ينافي الخلو عن التصديق لجواز
ان يكون متصورا للتصديق لا مصدقا فالخلو عن التصديق لا يوجب الخلو عن التردد
فيه لجواز اجتماع الخلو عن التصديق مع التردد واما اذا اريد وقوع النسبة فلان
معنى الخلو عنه عدم التصديق به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الخلو
عن التردد فيه والحق الذي لا كلام فيه في قوله بل التحقيق ان الحكم الذي هو نفس التصديق
والضمير في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق الذي هو وقوع النسبة على

بكون المراد بالخلو عن الحكم بمعنى وقوع النسبة والخالي عنه متناول
عدم تصوره وعدم التصديق
به فلا حاجة الى ذكر والتردد
فيه فارادة التصديق من الحكم
او حمل الخلو من الحكم بمعنى الوقوع
على معنى عدم التصديق به
يحتاج الى ذكر والتردد فيه
ارتكاب امر له مندوحة عنه
قاسم ليثي

في التصديق بان يكون
متصورا
صح

بسبيل الاستخدام وهذا ربما يرجح ارادة التصديق من الحكم المذكور في المتن
لكن المذكور في دلائل الاعجاز في الشرح قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط ان يكون السائل توجهه بانه لا يعد
في هذا الاستقراء في التاكيد بان لكونها علامة في التاكيد ويفيد في الغاية فيجوز
ان يفيد حسن الاتيان بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا
يندفع عنه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث حكموا بحسن التاكيد
في مقام التردد سواء وجد هذا الشرط اولا مع انه قد فرق بين ان وسائر المؤكدات
وهم لم يصرحوا بذلك الفرق ولكن نقله الى كلام الشيخ على ما ذكره في الكتاب
يدل على انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان مبنى
على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة يعني انه نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع
الرسل مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بانه لما كان المرسل للاثنين والثلثة واحدا
وهو عيسى عليه السلام والمرسل به وهو الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلثة واحدا
كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا
ولو جعل متعلقا بقوله قال الله لم يحتج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن الرسل المكذبين
وهم ثلثة مرتين فقال الله حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت
المرتان للتكذيب يستقيم ايضا باعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذيب
مرة اولى منه والاسناد والتكذيب في حق التكذيب المتعلق بالثلثة الى مجموعهم غير
لازم بل يستند في احدى المرتين المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يمكن اسناده
في احديهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح نسبة التكذيب الى الثلثة بملاحظة
مجموع المرتين ولو اطلق التكذيب على ما جعلت المرتان له من التعلق بجميع رسل

عليه

عيسى عليه السلام والثنين متعلقة لمن ارسله عيسى لم يبعد من اين الظاهر
ان يستشرف متعد بنفسه كما نقل فينبغي ان يقال فيستشرف الى الخبر والا يصح حمل
اللام على التقوية لان عمل الفعل عند التقدم على المعمول في غاية القوة فيمتنع تقويته
بحرف زائد على ما صرح به اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يقال كما تعدى
بنفسه تعدى بالحرف ايضا في بعض الافعال ان كذلك ولو جعل ضميره للملوح
اي يستشرف الخبر لاجل الملوح لكان وجها لم يكن عليه ذلك الغبار ثم الظاهر
انه لا يلزم من استشراف غير السائل المتردد استشرافا مثل استشراف السائل
المتردد وصيرورة الغير السائل سائلا مترددا كيف والغرض انه غير سائل وما ذكر
رحمه الله في الشرح ان النفس اليقظى الفهم المنازع يكاد يتردد فيه صريح في انه لم يصر
مترددا فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن تحققه
لا يستلزم كون المستشرف مترددا بالفعل وقد يلتزم ذلك الاستلزام ويحمل قوله
فيستشرف على معنى يكاد يستشرف ومن شانه ان يستشرف وهو بعيد ابعد
منه ارتكاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار تقديم
الملوح الذي من شانه ان يستشرف لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل
مشاهدا عنده ان حملت المشاهدة على المشاهدة العقلية اي اليقيني والعلم القطعي
صح جعل الدليل مشاهدا سواء حمل على اصطلاح المعقول او الاصول وان حملت على المشاهدة
الحسية لزم حمل الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل المعقول
تصديقات مترتبة ليست بمحسوسة لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع
فيه ان معنى الكلام على هذا التقدير ان يكون في نفس الامر من الدليل
ما لو تامله ارتدع فالارتداع لازم للتامل في الدليل الموجود في نفس الامر لا لمجرد
وجوده في نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ويمكن دفعه

ما نقله يدل على ان استشرف متعد بنفسه
وح لا وجه لذكر اللام الا ان يجعل اللام
زائدة او يمكن ان استشرف
جاء متعديا ايضا ولو جعل ضميره
للملوح اي لاجله على ان يكون
المفعول محذوفا لم يحتج
شيء منها منه

بالللام رحمه

اراد بالدليل ما هو مصطلح الاصولي
اعني ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
الى المطلوب خبري وذلك لانه لا
يلزم من مجرد العلم بالدليل العلم
بالمدلول ما لم يتامل وجه دلالته
وينتقل منه الى ما هو دليله
فيرتدع عن الانكار وانه يجوز ان يكون
محسوسا فاندفع ما قيل ان الدليل
اذا كان معلوما له ارتدع بلا حاجة
الى التامل على انه انما يصح اذا كان
الدليل من الشكل الاول اما اذا
كان من باقي الاشكال بمجرد العلم
لا يحصل العلم بالمطلوب بل لا بد
من التفطن بوجه الدلالة والارتباط
الذي به صارت المقدمات شيئا واحدا واندفع
ايضا ان الدليل عبارة عن مجموع التصديقات
المترتبة الموصلة فكيف يكون محسوسا
منه قدس سره

بان المراد من الارتداع هو الارتداع المذكور اعني الارتداع على تقدير التأمل فمعنى
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع على تقدير التأمل لان التأمل انما يكون
في الدليل المعلوم ليحصل المجهول فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمنكر فيتأمل فيه فيرتدع
وبذلك يندفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصلا عنده انه يدل على ان مجرد الحصول عنده
يكفي في الارتداع فيتوجه على تفسيره للدليل لكونه مع كونه معلوما ان مجرد المعلومية
والحصول عنده لا يكفي في الارتداع فاوجه ترتبه على التأمل في ذلك المعلوم وايضا
التأمل في الدليل يفيد العلم به فاي حاجة الى تقييد الدليل بكونه معلوما ويمكن ان — ولك ان تقول
يقال لما وصف الدليل بكونه مشاهدا والظاهر من المشاهدة الحسية فلا بد ان يحمل
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فمجرد
معلوميته لا يكفي في الارتداع بل يجب التأمل والنظر فيه ثم هذا الكلام انه مثال
وجزئي من جزئيات القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان تحقق فيه جعل المنكر — وجه في بيان
كغير المنكر وح لا يمكن حمل قوله لا ريب فيه على ظاهره لان هذا [illegible] غير صحيح — الحكم ؟
ويجب انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي ان يحمل على معنى ان القرآن
ليس مظنة للريب وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشاف ويحتمل ان يجعل
نظير ما نحن فيه فلا يكون جزئيا [illegible] من جزئياته بل يكون مشاركا في الامر المقصود
ويكونان جزئيين لكلي وح يكون الآية محمولة على ظاهرها بيانه ان ما نحن فيه جعل
الانكار كعدمه تعويلا على ما يزيله وقد جعل في الآية الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله — كلا انكار ح
فهما جزئيان لجعل وجود الشيء كعدمه استنادا على ما يزيله ويصلحان مثالين له
ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظيرا له لتشابههما في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه — بمشابهة ح
استنادا على مزيله وانما جعل نظيرا له لان التنظير احسن لوجهين احدهما انه ح
يكون الكلام جاريا على الظاهر والثاني انه ذكر المص بعد ذكر هذه الاعتبارات

النفي

فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعني مثالا التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فلا يرد ان الاولى ان يقول فيكون
نظير التنزيل الانكار منزلة عدمه لا التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لانه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه
على المثال لكن اذا قوبل بالمثال يراد به شبيهه قاسم لبتي

النفي وانه ينتقض بظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى تقدير
جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي وامثلته ولا يخفى عليك
ان الاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لا التنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على جزئي من — بحث الاسناد المجازي
جزئياته على ما هو معنى المثال لكن اذا قوبل بالمثال يراد به انه شبيهه
لان بعض الاسناد [illegible] الى بعض الاسناد [illegible] ليس منحصرا في الحقيقة
والمجاز فاختار عبارة لا يدل بظاهرها على الحصر وقولك اما حقيقة او مجاز يفيد منع
الخلو ظاهرا فيفيد الحصر فتركه الى قوله كذا لانه لا يفيد الحصر لانه يفيد عدم الحصر — لا لانه
كما يشعر به عبارة الشرح فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف كقول المعتزلي لمن لا يعرف — لتوجه ح
حاله وهو يخفيها منه انبت الله البقل فيدل على سبيل العادة والآفة انتفاء بها يكون
كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المعنى انه اذا كان عارفا حال القائل انه معتزلي
لم يتعين كونه حقيقة لجواز ان يحمل القائل على المجاز بقرينة على انه لم يرد ظاهره
نعم لو قيل يكفي احد القيدين لانه لو لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعا — القيدين ح
اكذا او عرفها لكن يخفيها منه لانه ح لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر بعد
اي واما انك فاعله اشارة الى ان تقديم المسند اليه للتقوي وانما قيد به لانه لو علم
المخاطب ايضا فاما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضا اولا وعلى الاول لا يكون حقيقة لمكان
القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد ملابسة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة
فخصص المتكلم بالعلم بعدم المجيء باعتبار انه على تقدير علم المخاطب لا يتعين كونه حقيقة
لا باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة جزما او مجازا في الاثبات انما هو مع

التقييد بقوله لمن لا يعرف حاله لانه لو عرف
حاله لا يحمله على الحقيقة بل يجعله مجازا عن
التثبيت والاقدار والتمكين وقوله وهو
يخفيها منه تنبيه على وجه صدور هذا القول
منه كذا قيل ويمكن ان يقال التقييد بقوله
وهو يخفيها منه لانه اذا لم يعرف المخاطب
حاله وقال خلق الله تعالى الافعال كلها
متظاهرا انه معتزلي لم يكن حقيقة ايضا
لكنه اذا حمل قوله لمن لا يعرف حاله على
معنى انه لا يعرفها اصلا ولا يتعين
عليه بها قطعا لم يحتج الى قوله وهو
يخفيها ح يكون فائدته التنبيه
المذكور قاسم لبتي

التقييد بالملابس للاشعار في التعريف بان المعتبر في المجاز مشابهة المسند اليه في اللفظ لما هو له في الحقيقة في ملابسة الفعل وبان علة اسناده الى ذلك الغير مشابهته لما هو له فاحفظه

انه يكون هذا المجاز في النفي ايضا كما ذكره رحمه الله في الشرح ان المجاز في النفي مداره على المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازا كان النفي مجازا والا لا ولولا لم يظهر للتقييد بالملابس فائدة من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من الفعل نقل عنه رحمه الله في الحواشي ان من في قوله من الحقيقة بيانية وفي قوله من الفعل ابتدائية اي تطلب موضعه من الفعل ما هو كيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في الفعل والظاهر من كلامه انه لم يجعل كلمة من في قوله من الفعل صلة ليؤول ولا يبعد في ان يجعل صلة له على معنى يطلب له موضعا يرجع اليه من الحقيقة اي ينتقل اليه منها لامتناعها وان ما جعل من الثانية بيانية بكلام فانه لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل اليها الموضع المذكور لان مذهبه ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذا لم يكن هناك حقيقة لم يستقم تطلب الحقيقة لم يتعرض للمفعول معه الخ ان اراد انه لا يسند اليه اصلا فان اخرجه عما كان عليه فعلية منع وكذا لجواز ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا فيقال ضرب زيد فيجعل مسندا والجواب ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه لو اسند اليه لم يبق منصورا على المصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لان معنى المصاحبة انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمنصوب والمفعول معه ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد مصاحبته معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسندا اليه دون المفعول معه الاصطلاحي يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له كما انه فسره بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ذكر لاجل الملابسة مجاز لان مطلق الملابسة

من الفعل اي كلمة الفعل به ويجوز ان يجعل من الاولى في الحقيقة صلة ليؤول ايضا على معنى يطلب موضعا يرجع اليه صح

لو المفعول

بم

لم يتعرض للمفعول معه الخ ان اراد انه لا يسند الى المفعول معه باقيا على حاله فكذا المفعول به وان اراد انه لا يسند اليه اصلا وان اخرج عما كان عليه فعليه منع ظ لجواز ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا فيقال ضرب زيد فيجعل مسندا اليه والجواب ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه اذا اسند اليه لم يبق منصورا للمصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لان معنى المصاحبة انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمنصوب والمفعول معه ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد لمصاحبته معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسندا اليه دون المفعول معه الاصطلاحي يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له كانما فسره بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ذكر لاجل الملابسة مجاز لان مطلق الملابسة يعم ملابسة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لمطلقها لا يوجب المجازية والا لكان الاسناد الى ما هو له مجازا وايضا قد اقتفى في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غيرهما لمضاهاته ما هو له في ملابسة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد لمجرد الملابسة مجاز وهو حق لان الاسناد الى ما هو له يعتبر فيه لا بد لاجل انه هو له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وانما لم يفسر الضمير بذكر من اول الامر بل آثر التطويل حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل الخ لنكتة وهي ان المذكور سابقا الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما

الى هذه الاشياء على طريق المجاز لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل وكلو اقتصر على على ظاهره لم يبعد بناء على انه يفهم منه ان الاسناد ح

الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين اولا مرجع الضمير على ما تقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقرينة المقام قوله من الاضافية والايقاعية لا يقال الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر لان الوصف اما فعل او صفة من اسم الفاعل او المفعول او نحوهما واما مصدر والمجاز في الاولين على كلام المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح مثل انما هي اقبال ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لانتفاء الاسناد الى الملابس فكذا يكون مثل ناقة اقبال والتعريف المذكور انما هو للاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد والتعريف الذي ذكره المصنف مختص بالاسناد فلابد من اعتبار تخصيص في المعرف بان يجعل المعرف المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي او تعميم في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيتناول الاضافية والايقاعية واشار بلفظ اللهم الى بعد الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور سابقا في قولهم للاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي على مطلق النسبة ايضا والا كان التعريف اعم من المعرف اللهم الا ان يرتكب الحذف في قوله وهو اسناده الى ملابس راجع الى مطلق المجاز العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق في المقيد او نحو زما جوزه البعض من كون القسم

اعم

القسم اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح لمطلق المجاز العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من الصريح واللازم من الكلام ليصلح التعريف للمطلق لان المعرف حينئذ يكون هو المقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه قوله حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف بنحو قول الجاهل ثم انما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد التأول مخرجا له والا كان التعريف مطردا مع ذكر ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التأول وقد يفهم ما ذكر من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم والكذب بقيد التأول ثم لا يتجه عليه ان اخراجه الكذب بقيد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكاكي جعل التأول لاخراج الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه ولم ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به قوله وانه المبدئ و المعيد الدلالة على ذلك اما باعتبار ان من قال بامراته وارادته وان افناء الشاعر وشعر راسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمغني لعدم القائل بالفصل ولان هذا دليل اسلام القائل ثم اما باعتبار ان كون الافناء بامره وارادته يدل على كونه مغنيا وان كون طلوع الشمس وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئا معيدا و ربما يناقش بان حمل الاسناد هنا على المجاز بقرينة افناه قيل انه ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مصير الى المجاز قبل اوانه ويمكن دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره قوله باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما ربما يتوهم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا تتجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفان حقيقيين وان يكونا مجازيين لان القسمين الاخيرين اعني ما يكون الطرفان مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما الاخر بل القسمان الاولان ليسا باعتبار احد الامرين من حقيقية الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به

كلمة او بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان يقال باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته بافراد
الطرف وبلفظ الواو والجواب ان تربيع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى انه يلاحظ هذا الاعتبار
في القسمة الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم اولا وقد تحقق الاعتبار في كل
من القسمين الاولين وفي مجموع القسمين الاخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان
او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار في كل منهما على ان الاقسام المذكورة هي ان يكون
الطرفان حقيقيين مع ان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار
في كل منها ولا يقدح عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقية الطرفين
ومجازيتهما على معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقية والمجازية الى الطرفين لا
انضياف كل منهما على حدة فكان حق العبارة باعتبار حقيقية ومجازية الطرفين الا
انه كرر المضاف اليه رعاية لامر لفظي كما كرر المضاف في بيني وبينك واما كلمة او
فللاشارة الى انه لا يجتمع الامران في قسم وان الملحوظ في التقسيم اتصاف الطرفين
بالحقيقية والمجازية لا بهما جميعا قوله على ما ذهب اليه المصنف ظاهر واما ما ذهب اليه السكاكي
من عدم اشتراط كون المسند فعلا او في معناه فغير ظاهر لانه يجوز ان يكون المسند
جملة وفي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لانهما مفسران بالكلمة فيقتضي ان
لا يوصف الجملة بهما ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه كما يقول ثوب
اسمال ونطفة امشاج واجزاء الجملة مفردات يصح وصفها بهما وايضا ايراده
الاستعارة التمثيلية التي هي مركب قطعا في قسم الاستعارة التي هي قسم من المجاز
اللغوي ربما يقتضي جواز وصف الجملة بذلك قوله وكل مفرد مستعمل التقييد بالمفرد
لما مر آنفا انه لم يتعين وصف المركب بالحقيقة والمجاز وبالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال
لا يوصف بهما لاخذ الاستعمال في مفهومهما قوله اي من جهة العقل يشير الى ان قوله
عقلا تمييز والعقل ان لم يستقل فانما الاستحالة لكونها هنا لازمة لكن يكفي صلوح

قوله واما على مذهب السكاكي الخ وذلك ان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدا يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد
بالمجاز والحقيقة العقليين وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة مجازا لغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح في تعريفهما بالكلمة ولم
يصرح بان المجاز اللغوي قسمان مفرد ومركب لكنه مثل في الاستعارة التي هي مجاز لغوي بما هو مركب نحو قولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فان نظر
الى ما يقتضيه تعريفه من انحصار
المجاز والحقيقة اللغويين في المفردات
لم ينحصر المجاز والحقيقة العقليان
في تلك الاقسام الاربعة وان
نظر الى مقتضى تمثيله كان الانحصار
فيهما ظاهرا على مذهبه ايضا فان
قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة
حقيقة لغوية وبعضها مجازا
لغويا فالمجموع من حيث هو لا
يوصف بشيء منهما فلا يصح
الانحصار على مذهبه ايضا قلت
بل يوصف بالمجاز اللغوي لان
المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع
المعاني الحقيقية لمفرداته فالمعنى
المركب من بعضها ومن خارج مغاير
للمعنى الحقيقي سيد شريف

بالنظر الى مقتضى تعريف وبالنظر
الى مقتضى التمثيل كذا

مجازا في اللغوي فيحصل الانحصار
على مذهب السكاكي كذا

قال في مختصره هذا الشرح زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ
لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المص وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه توجيه ظنه حقا انه لا نزاع في ان
الفعل لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود في امثال هذه الصور افعال لازمة كالقدوم والزيادة والعصير ورة و
السرور لا افعال متعدية كالاقدام والمسرة ونحوهما لكن يبقى ح بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون ح حقيقة لعدم تحقق معناه
وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا فلا يكون المجاز في الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على
صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيد ظنا بصحته اصلا بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلي
وبيان لوجوب عدها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معا اذ لا اختصاص له باحدهما ليفيد ظنا
بصحة الآخر وان شئت يقينا في مذهبه فاستمع لما نقول اذا قلت اقدمتني بلدك حق لي عليك ثم قلت
اقدمني بلدك حق لي عليك فقد صدر عنك فعل هو القدوم لاجل داع هو الحق لكنك بنيت من القدوم باب
الافعال واسندته الى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا والاسناد حقيقة وان اردت به
المعنى الحقيقي له وشبهت الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الاقدام
اليه فهو استعارة بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك في ملابسة الفعل وجعلت
المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه مصححا له كان اسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي
لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت اذا كان القدوم ناشيا عن اقدام وكان هناك مقدم محقق فاريد تشبيه
الحق بذلك المقدم وابرازه في صورته على طريقة الاستعارة بالكناية او اريد نقل الاسناد منه الى الحق على طريق
المجاز العقلي مبالغة في ملابسته للفعل كان غرضا صحيحا في اسلوب واضح واما اذا كان الموجود هو القدوم دون
الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف شبه به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه واي فائدة في ذلك
قلت كما ان الشيء يشبه بامر محقق ويبرز في صورته لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه بامر موهوم
ويبرز في صورته لذلك كما شبه النصال بانياب الغول وطلع الزقوم برؤوس الشياطين فلا اشكال في الاستعارة
بالكناية واما نقل الاسناد فالمقصود منه المبالغة في ملابسة الفعل فاذا وجد القدوم وجده لداع واريد المبالغة
في ملابسته للقدوم يتوهم هناك اقدام ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه الى الداعي فان نقل الاسناد من
المتوهم كنقله من المتحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملابسة فظهر ان لفظ اقدم يستعمل فيما هو معناه حقيقة
لغة الا ان ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بمفروضه غرض صحيح وفائدة جليلة وليس له فاعل حقيقي لو اسند
اليه كان حقيقة فان قلت الفاعل الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة
قلت لا معنى لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل المحقق
من الفاعل المحقق في تحصيل الغرض المط كما عرفت فثبت اسناد مجازي ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطل
ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس اي اقدمتني نفسي وان فاعل السرور والعصيرورة د
الزيادة حقيقة هو الله سبحانه

سيد شريف

وصلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى عدّ الشيء محالا الآن الواجب ان يكون التعبير
فاعلا اما النفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا واما المتعدية نحو ملا الاناء ماء فان الماء لا
يصلح فاعلا للامتلاء بل المتعدية وهو الملا لانه مالي واما اللازمة نحو فجرنا الارض عيونا فان
العيون متفجرة لا مفجرة فالنحو فيه مثل امتلا الاناء ماء وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره
الشيخ قال رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى
مقصود الكلام اذ ليس القصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح
به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجود هنا اقداما وتصييرا
حتى يطلب له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة
الى هذا كلامه رحمه الله تعالى يعني انه وان ذكر الاقدام والتصيير لكن لم يقصد بهما
الا الى اقدام وتصيير متوهمين غير موجودين وليس الموجود الا القدوم والصيرورة
واذا لم يوجد الاقدام والتصيير لم يطلب الفاعل ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه
رحمه الله في الحواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكورا كان هناك مجاز لغوي
في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح
في صحة استعمال اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعدوم والموهوم مثلا واذا صح
استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه لم يكن مجاز فيه نفسه قطعا ولا يقاس
هذا على لفظ الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على انها استعارة تخييلية
عند السكاكي وانه مجاز قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمل الاظفار
ثمه في معنى وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ الاظفار جزما بخلاف
لفظ الاقدام فانه لم يستعمل الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر
وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما ذكر الاقدام واستعمل في اقدام
موهوم ولم يذكر القدوم مع كونه موجودا محققا لفائدة هي المبالغة في مدخلية الحق

في القدوم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفاعلية وجعل مُقْدِماً اذ لاشئ اكمل في
تحصيل القدوم من المقدِم بل انه هو المحصل له لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم
الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل حقيقي اذا اسند
اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فعن
اعتباره غنية قوله وهذا مبني على ان المراد بعيشة الى آخره دفع لما يقال لا اسناد
المجازي عند المصنف انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية لا النسبة الوصفية
في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ
العيشة وبطلانه ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها ووجه الدفع
ان ضمير راضية انما هو لعيشة فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو
المراد بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظاهر و
لعبارة المتن توجيهان بناء على ان المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه اما نفس العيشة
او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى قوله وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف
انما هو اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار فيجب ان يراد بالضمير فلان
لا بلفظ النهار ولم يضف الضمير الى شئ آخر حتى يلزم اضافته الى شئ آخر وهذه
المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما يصح التمثيل بنهاره صائم في الجملة بناء على
ان المراد

فجعل الربيع بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعاء لا يجعل اسناد الانبات اليه حقيقة فان قلت اذا كان الربيع مكنية يكون الانبات
تخييلية والتخييلية عند السكاكي يجب ان لا يكون بمعناها متحقق حسا ولا عقلا كاظفار المنية يقصد بها امر وهمي شبيه
بالاظفار وكذا هٰهنا يقصد امر وهمي شبيه بالانبات ولا شك ان اسناده الى الربيع بطريق الحقيقة يقال قد صرح
السكاكي بان قرينة المكنية في انبت الربيع وهو الانبات امر محقق فهو مكنية بلا تخييل فانه ينفك كل منهما عن الاخر عنده
صح

ان المراد بالنهار وضميره واحد فاذا اريد به ما هو كان هو المراد بالآخر ايضا
عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية اشارة الى رد ما ذكروا في
الجواب عن هذا السؤال بان التوقيف على السمع انما يلزم ان لو قال
السكاكي بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح شايع
عند القائل بالتوقيف كما عند غيره فلو كان الامر على ما زعم السكاكي لم يكن كذلك
قوله والجواب ان مبنى هذا الاعتراض انما يتوجه عليه انه اذا اريد
المشبه به ادعاء لا حقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يسند حقيقة
الى المشبه به الحقيقي لا الادعائي الا يرى انه لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا
بطريق الادعاء والتأويل لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح
وعدم الحادث سابق على وجوده لا يقال كما ان للحادث عدما سابقا
كذلك عدم لاحق وقد عبر هٰهنا بما يدل على العدم اللاحق فان الحذف هو الاسقاط
فلا يشمل العدم السابق بالاعتبار لانه يقال الاصل هو العدم السابق
وهو الواقع هنا واما التعبير بما يدل على اللاحق فلنكتة وقوله فكانه ترك
عن اصله يشعر بان الترك ليس على التحقيق كما ان قوله فكانه اتى به ثم حذف
يشعر بان الحذف ليس على التحقيق ومعلوم منه ان عدم الاتيان منحصر
في القسمين اعني الترك عن الاصل ليس عدم الاتيان من الاصل الحق منه
وهو عدم الاتيان به ذكرا او عدم ملاحظته نية وقصدا ولا شك ان ذلك ليس
على التحقيق وان كان عدم الاتيان من الاصل على التحقيق لكن الشان في دلالة
الترك على هذا المعنى وانما قال تخييل لان العدول ليس محققا وانما
هو على سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون سابقا في المحل الاول والانتقال
عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شئ منهما هٰهنا تحقيقا اما الدلالة في اللفظ عند الذكر

الحادث

والاسقاط بعد الاتيان فلا بد ان يكون
احدهما تحقيقا وغاية ما يمكن ان يقال
ان المراد من الترك عن اصله
صح

فلانه لا يستقل بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف
فلان اللفظ المحذوف دخل في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة فهم
المعاني من الالفاظ محققة او مخيلة وكانه انما اقتصر رحمه الله على بيان الثاني
في هذا الكتاب لانه احوج الى البيان ولذلك بالغ بحصر الدلالة في اللفظ مع
ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانها لا تقوم
الا باللفظ واما العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه ولذلك اقتصر على الثاني
واشار بالنظر الى وجه الاقتصار والنكتة ان الاحتراز الخ قد يدفع بان
غاية الامر انه يلزم في صورة التعيين كون ذكره عبثا لكن لا يلزم من ذكر ان
يلزم في هذه الصورة ان يقصد الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد
نفس التعيين من غير اخطار الاحتراز بالبال قال في شرح المفتاح لا يخفى
ان كون المقصد هذا المعنى اي ان الجزء لا يصلح الا له غير كونه الاحتراز عما لا فائدة
فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الاخر بباله وما ذكر في وجه
الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيهما او اظهار تعظيمه ادرج الاظهار
وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لو حذف فاسم الدال
على التعظيم يفهم التعظيم عند ذكره فبذكره يحصل اظهار التعظيم ويجوز ان يكون
اظهار التعظيم عند ما اذا كان بحيث الذكر الاعلى التعظيم باشتماله على اتصاف
المسند اليه بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول عليه بانتساب
الجزء الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم قوله
تحقيقا او تقديرا الخ اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
قسمان حقيقي نحو ضرب زيد غلامه وتقديري نحو ضرب غلامه زيد فان

زيدا وان كان متاخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا لان مرتبة الفاعل
قبل مرتبة المفعول والتقدم المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ
يتضمن المرجع بان يكون جزء مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزؤه والثاني ان يكون المرجع مفهوما
التزاما من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى ولابويه لان الكلام مسوق
لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مورث فيرجع الضمير اليه وهو الذي
اراده رحمه الله بقوله او قرينة حال والتقدم الحكمي ان يكون المرجع مؤخرا ولم
يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذكر الضمير باعتبار ان وضعه على ان
يعود الى متقدم فهذا المرجع متقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم
المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الشان والقصة وانما ارتكب مخالفة
الوضع في هذا الضمير تفخيما لشان المرجع وتمكينا له في النفس بذكره مبهما
اولا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب
ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعقل المرجع في ذهنك
ولم يصرح به ليحصل التفخيم بتقديم المبهم ثم ذكر المرجع فهذا المتعقل في حكم
المتقدم والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى يتناول ما في نحو ضربني
وضربت زيدا على مذهب البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك شيء
يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم وفي صورة التنازع اعمال الفعل
في الاول بعد ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور فاقتضى ذكر
تعقل المذكور سابقا على الاضمار لان وضع المعرف على ان يستعمل المعين
قال رضي الملة والدين رحمه الله لم يريدوا بقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه ان

قوله اى الخطاب مع معين قال فى شرح المفتاح فى شرح قول السكاكى وحق الخطاب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال
خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه والخطاب معه يعنى ان كلمة مع مما لا تقع بعد المخاطبة لا تقع بعد الخطاب بان يكون ظرفا
لغواله والا بان يكون متعلقا بالحصول المقدر فجعل قوله مع معين متعلقا بالكون لا بالخطاب لا يوجه كلام المفتاح وغاية ما يوجه
ذكر مع فى الجملة تضمين الخطاب معنى التكلم ولا شك فى انه يقال تكلم معه والتكلم معه وبهذا يمكن ان يوجه ذكر كلمة مع كلام
الشارح فى هذا الكتاب [illegible] +

الواضع فقد فى وضعه واحدا معينا والا لم يدخل فى حد الموضوع غير الاعلام
اذ الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احدها جعل
لكل معين فقصده المستعمل بل اراد واما وضعه ليستعمل فى واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام او لا كما فى غيرها فلو قال واما وضع
لاستعماله فى شىء معين لكان اصرح والمحققون على ان معناه هو المفهوم
الكلى منه والمظهر وافق انه وضعت بعينه لكل معين وضعا عاما باعتبار ان الملحوظ
الواضع فى وضعه للمعينات امر عام ككونه متكلما او مخاطبا او غائبا او مشارا اليه
مثلا وقد حقق ذلك فى موضعه وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله فى قول السكاكى
وحق الخطاب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا
الخطاب له لا خاطب معه فحق العبارة هنا على قدر كلامه يترك الخطاب لمعين
مع ان المذكور هنا فى كلام المتن ان يكون لمعين فالمناسب ان يرجع الضمير
اليه نعم كلام السكاكى يحتمل وجها آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله وهو ان
تعلق قوله مع معين بيكون لا بالخطاب وكلامه رحمه الله لا يحتمل ذلك ولهذا
والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك صح اليه فيقال يترك المعين الى غير المعين
او الخطاب تم الكتاب بعون
الملك الوهاب وحسن توفيقه

حلبی حاشیهٔ متوسط
غایت ایله صحیح نسخه‌در

والکتب التی صنفت ... منها ... مفتاح مفتاح مختصر اقلید
مصدر ابن یعیش انفتاح شرح الهادی زنجانی ... شرح ...
شرح الکافیة ... شرح اللب للسید عبد الله ... فالکافی کتاب ... و ...
ابن الحاجب ... والمراد ببعض الشروح شرح ابیات المفصل ... شرح ...
للامام المرزوقی رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التكلان رب اختم بالخير
نحمدك يا من شرح قلوبنا لجوامع المعاني والبيان ورفع نفوسنا لمدارج العلوم والتبيان ورفع
اهل العلم ونصب راياته وجزم بخفض منزلة [illegible] وزواته ونزل الشكر بان خلصنا عن محن الكفر
والطغيان وخصصنا بمنح الهداية والايمان والصلوة على من بعث للاسود والاحمر والمشتاق
بجنان العفو الاكبر والصغير محمد المقصود من خلق الموجودات المبعوث بالحق والتبيان وعلى
آله الاطهار واصحابه الاخيار وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد بن عمر الحلبي لما كان
علم النحو عاليا به يكشف القناع عن وجوه خرائد العلوم ومكنوناته وتعرض [illegible] فيظهر خفايا كنوزه
ومكنوناته ويستخرج مزاياه من زوايا نكاته ورموزاته وهو الكافل للاطلاع على علم
المعاني والبيان المتضمن لاثارة معادن الحديث والقرآن وكان كتاب الوافية في شرح
الكافية للسيد العلامة قدوة العلماء والمتبحرين زبدة المتقدمين والمتأخرين [illegible] الملة والدين
اسكنه الله تعالى في ابهج جنانه وافاض عليه من شآبيب رضوانه دستورا في هذا الفن
اذ به يعرف اكثر مسائله ومشهورا اذ كل احد يستضيء بنور معارفه مع ما للفقه الحرص
على قراءته والشغف بمواظبته انتدبت فرقتان اوان التحصيل لاوقاته والتقطت
فوائد من الشروح تنزيلا لغوامض معانيه وضممت اليها زوائد تحت [illegible] اشكاله وايفاء
وسميتها كشف الوافية في شرح الكافية ولم يكن ذلك لاني اعد من سلك المصنفين ولا اني
اخذت في عقد [illegible] لكن المقصود الباعث على العناية من المعترفين بقلة البضاعة في هذه الصناعة
من المنتفعين [illegible] بالدعاء الصالح في الخلوات [illegible] الاجابة
على ما قاسيت من [illegible] والاوقات [illegible] في الليالي من الارق [illegible] الصباح
[illegible] الشرح [illegible] زمان [illegible] فيه فضلا والفضل [illegible] والعلم [illegible]
[illegible] انتصبت [illegible] والاشارة والايماء

ارتفعت منازل اهل العربية [illegible] بل غربت [illegible]
عن الغروب [illegible] مشكل [illegible] اذا اشار على [illegible]
ان [illegible] من اشكل [illegible] الصعوبات [illegible]
[illegible] الا اشكوا الى الله [illegible] تشكوى من الذنوب [illegible]
[illegible] على [illegible] ما [illegible]
لي الارشاد [illegible] التوفيق وما [illegible] الى [illegible] اعلم ان لكل علم موضوعا
وماهية وغاية [illegible] ان يطلع عليها [illegible] العلم [illegible] ويكون على
بصيرة [illegible] واضعا لموضوع علم هو ما يبحث فيه عن
عوارضه اي احواله التي تلحقه [illegible] ما موضوع له [illegible]
[illegible] للحساب [illegible] موضوع [illegible] فانه موضوع لعلم [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] واذا عرفت معنى الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام العربيان
[illegible] من حيث [illegible] والبناء [illegible] الكلمات [illegible] التركيب
حالة مخصوصة فانه يلحق الكلمة بالتركيب ما يقتضي [illegible] كالفاعلية [illegible] التركيب
[illegible] بعض حركات الاعراب [illegible] الاسم فانه [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] بالكسرة [illegible] من حيث [illegible]
في التركيب من النحو وحد الاسم [illegible] معرب [illegible] اعرابه الرفع
والنصب والجر وحد الفعل [illegible] مبني [illegible] معرب اعرابه الرفع
والنصب والجزم [illegible] النحو [illegible] من حيث [illegible]
واذا عرفت موضوع علم النحو امتاز عندك عن علم المنطق وعلم [illegible] العلوم
بحسب [illegible] موضوعات فان المنطق يبحث عن [illegible] من حيث [illegible]

بجنس من حيث انها تتغير بالتركيب والنحو يبحث عنهما نظرا الى اصلها والمنطق يبحث عنهما نظرا الى انه قال
[illegible] ان يعتد به علما ولم يتعرض لكلية وما ذكر علم المنطق وكليات ومشارع علم النحو الكليات المنطق
من حيث انه متى تقع في موضع المفرد تكون له موضع من الاعراب ومتى تجزم الشرط واجزاؤه لفظا او محلا
والصرف يبحث عنهما من حيث الصيغة دون التاليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والتحريك والحذف
[illegible] عام فمعرب وضارب من التعريف باعتبار الصيغة وعند النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وتغير الاخر
حالة التركيب مرفوعا او منصوبا [illegible] حركات وله معنيان لغوي واصطلاحي فاللغوي سبعة اشياء
[illegible] تعالى تحدث تحرك اي معدوت [illegible] والثلث [illegible] برجل تحرك اي فلك [illegible]
كوكب [illegible] السبب اي جهته والنوع كقولك هذا ثلثة انحاء اي ثلثة انواع والمقدار كقولهم هم
نحو الف اي مقداره واسم موضع واسم قبيلة وهم بنو نحو قوم من العرب والاصطلاحي على ما ذكره السكاكي
في قسم النحو من المفتاح هو ان تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتادية اصل المعنى مطلقا
بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب
من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات
[illegible] الكلم [illegible] المفردة وما هو في حكمها كالمنسوب والمضاف [illegible] المتكلم [illegible] التركيب
[illegible] ولفظ مطلقا [illegible] علم [illegible] لتادية لوازم [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] مقاييس [illegible] وحقيقتها ها هنا ما ينقل من صور كلام العرب والبلاغة
مستنبطة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الايجاز

وانما يكال لحصول المساعد كعلم الاخلاق [illegible] كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
القرآن على [illegible] وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرهما تعلما لا حقيقة علمهما به وقال
صلى الله عليه وسلم اعربوا الكلام لتعربوا في القرآن فان الله يحب ان يعرب آياته وقال عمر رضي الله عنه
تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروة وما كتب الى عمر كاتب ابي موسى [illegible] ابو موسى فكتب
اليه عمر [illegible] كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عن عملك وروي عن الحسن
انه كان اذا اعتذر انه يقول استغفر الله فقيل له تستغفر فقال من اخطأ فقد كذب على العرب
ومن عمل سوءا وقال الله تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وعن
عبد الله بن مبارك انه قال [illegible] ابي حنيفة [illegible] الف درهم فانفقت منها ثلثين الفا في علم
الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب والشعر [illegible] تعلم الفقه النفقة في تعلم النحو
والادب فان الفقهاء كانوا [illegible] كتاب الله [illegible] في الانجيل مكتوبا اني انا الله
ولدت عيسى من عذراء [illegible] مشتقة [illegible] فكفروا
فما كان به فضل [illegible] في البيان [illegible] التفسير والحديث [illegible] كان معاني
وتعلمه من الواجبات لانا مكلفون بمعرفة الشرائع والواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة
[illegible] من الكتاب والسنة الا بها وما لا يتم الواجب الا به وكان [illegible] واجب [illegible] به
[illegible] الشرط [illegible] ومرتبة النحو بعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والتفسير والحديث وغيرها واول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب
رضي الله عنه [illegible] روي عن ابي الاسود الدؤلي باسناد
حسن او حسين انه قال دخلت على امير المؤمنين فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تتفكر يا امير
المؤمنين فقال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته
بعد ايام فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف جاء
لمعنى فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل

وجملته سبب باب التعجب وقال انح ملأ ذلك وتبعه وورد فيه ما وقع واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر فقال فجمعت اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك
حروف النصب [illegible] وذكرت لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها
فزدها فيها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت
ان ابي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي
الاسود بوضع النحو فوضع اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرأ ان الله بريء
من المشركين ورسوله بالجر فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يوما يا ابت
ما احسنُ السماءُ فاكتفى على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها قالت انما اتعجب من حسنها
فقال لها قولي ما احسنَ السماءَ وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو
ابناؤه واخذ منه ابو اسحاق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل
بن احمد من عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء
[illegible] ثم صار رجال الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
ومنه محمد [illegible] كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه صالح الحرمي
وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن
كيسان ومنه [illegible] وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه
[illegible] بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصريون ثم [illegible] ثم بعده من تعاطاه
ثم [illegible] بالتركيب وهو [illegible] الا من كلمتين او اكثر [illegible] الامام
[illegible] الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد [illegible] والمعنى مفرد اعلم ان القيود المأخوذة
[illegible] اربعة اللفظ والوضع والمعنى المفرد والاشارة به فالاولى ان نقول والمعنى
المفرد [illegible] فلا علينا ان نذكره
[illegible] ما يخفف [illegible] ثم مفعول [illegible] اي المقصد الكلمة لفظ وضع

المقصود مفرد واما اسم مكان على مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ بمعنى كان ذلك المعنى محلا
للقصد واما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره [illegible] من
[illegible] مضروبة و[illegible] منسوب [illegible] اي منسوجة والنجد [illegible] ان يكون اسم مفعول
بناء على انه ليس [illegible] وهو ليس بقوي واصطلاحا ما يقصد من اللفظ والفرق بينه وبين المفهوم
ان [illegible] يحصل في العقل من حيث انما مقصود من اللفظ سمي معنى ومن حيث انه حصل فيه
سمي مفهوما والمفرد لغة الواحد [illegible] المفرد [illegible] التركيب [illegible] وبعضهم جعل اصلها
مفردا واصطلاحا ما لا يراد من جزء اللفظ دلالة على جزء معناه والافراد والتركيب يتصف بهما اللفظ
اصالة والمعنى تبعا وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه ومن المعنى
ما يستفاد من لفظ مفرد [illegible] فاللفظ المفرد ما عرفت واللفظ المركب ما يراد بجزئه
على جزء معناه والمعنى المفرد ما ذكر [illegible] ما يستفاد من اللفظ المركب فافراد المعنى [illegible] بدون
[illegible] افراد اللفظ وافراد اللفظ [illegible] والمعنى واذا عرفت هذا فاللفظ ومعناه
اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد كعبد الله [illegible] فان قلت ما تصنع
بلفظ الخبر والكلام قلت [illegible] عليه الكلام فان قلت [illegible] يعني [illegible] لان
[illegible] حكم [illegible] وكذلك لفظ وضع [illegible] فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الظاهر
ان [illegible] ما يتلفظ على صيغة المبني للمفعول [illegible] ذكر الانسان [illegible]
الصوت [illegible] من الحيوانات [illegible] ان [illegible]
[illegible] ما يمكن ان يتلفظ به [illegible] الاصوات الحيوانات [illegible]
[illegible] ما يمكن ان يتلفظ بها الانسان [illegible] الالفاظ [illegible]
[illegible] ما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وذكر [illegible] الاصوات والصوت [illegible]
بل يمكن ان يتلفظ الانسان [illegible] في حكمه [illegible] ان اللفظ هو ما يتلفظ به
الانسان او في حكم ما يتلفظ به [illegible] في الافعال والصفات [illegible] حكم الالفاظ [illegible]

حكم عليها والعطف والتأكيد ... والمراد من الوضع ههنا كما قال ههنا لان الوضع يطلق بالاشتراك اللفظي
على معان ثلثة احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه ههنا او هنالك وثانيها
على هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض وثالثها ما ذكره الشارح وهو لان يبحث عنها
في العلوم الحكمية فلذا قال ههنا ... والمراد من المعنى المفرد ان لا يدل الخ واما من علم دلالة جزء
اللفظ على جزء معناه مفردا مع ان المفرد هو اللفظ لا عدم دلالة تسمية للصفة باسم موصوفها
وهذا اولى من تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد منه افراد المعنى ... قوله لفظ بمنزلة الجنس
انما قال بمنزلة الجنس وما في كالفصل لان الجنس والفصل انما يستعملان في الحقائق الموجودة
كالانسان واما الاعتبارية اي التي اعتبرها ... اصطلح اهلها فلا ... فلفظ احترز به ... فصل
عليه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن شيء لان الاصل وضعه لان يشمل المحدود وغيره والاصل وضع الفصل
ان يخرج الغير الداخل في الجنس واجيب بانه لا نسلم ان لا يحترز بالجنس عن شيء وانما يحترز
اذا كان الجنس اعم من الفصل كالحيوان والناطق في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون
وجه فيجوز الاحتراز به وههنا كذلك وتمام ذكره الشارح في شرحه الكبير من انه احترز بالحيوان عن
الملائكة فهو ظاهر لانهم لم يعدوا الجنس ماهية الانسان الا احترازا عن شيء قطعا والا فتخصيص
الملائكة بالاحتراز تحكم ... مفرد احترز به عن المركب قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع اعني الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في بحث النعت وقد
يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في باب النداء والمنصوب
بلا التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث
خبر المبتدأ وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي غير مركب من جزء اللفظ الدال
على جزء معناه واما المفرد في تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الاخير فان قلت المثنى والمجموع
وغيره على هذا التقدير يلزم ان لا يكون كلمة لان جزء اللفظ واحد منهما يدل على جزء معناه مع انهم
اتفقوا على انه كلمة قلت انما دل المثنى وغيره على ... الانسان كجوهره ومادته وعلى آخر باعتبار
... حالة ... على معنى كجوهره وعلى آخر باعتبار حالة مفرد

وان شئت

وان شئت كشف ... الذكي فاستمع فانا نتلو عليك ما يعين تحقيق الحق ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار
مادته وجوهره كالمفهوم ... من المفرد المنسوبة بهذا الاعتبار انما يدل على معنى
مفرد وهي الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والفعل واسم
الفاعل والاعراب ونحوها وهو بهذا الاعتبار يدل على معان حسب تعدد الاحوال كغلامين
فانه بجوهره يدل على الغلام وبالحال ... من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة يا بعده وبالياء
المشددة على اسم الفاعل والتصغير والنسبة فكذلك اللفظ انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو
حروف مصدره لا باعتبار احواله والا يلزم ان يكون نحو ضويرب كلمات لتعدد معانيه وهو ممنوع فان قلت
لم لا يراد بالمفرد في الحد ما يقابل الكلام كما صرح به المحقق في الامالي حيث قال قد يراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع وما يقابل المضاف وما يقابل المركب ... الكلام وهو المراد في الكلمة وبهذا ... كلام شارح المفصل
الكافية قلت لانه يلزم الدور لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وهو ظاهر والا يلزم كون
سائر المركبات غير الكلامية كلمة وليس كذلك اذ لو كانت كلمة لبطل الحصر في الاسم والفعل والحرف فان قلت
المذكور لا يحترز بالمفرد عن المركبات الاسنادية كانت او غيرها بل عن المثنى والمجموع والمفرد ... بل
المعنى ... ما يشمل الجنس اياه واللفظ ... ان صاحب الكافي قد صرح بتغليط
من قال بان ضربا والرجل لفظ واحد اذ صرح بكونهما لفظين فيكون المركب الاسنادي وغير الاسنادي
لفظين او لفظا ... قلت التغليط هو غلط لما عرفت من ان دلالة المثنى والمجموع على معنى آخر
... ومثل هذه الدلالة غير معتبرة فيسقط الاعتراض بها والتركيب الاسنادي
قد يكون ... ليس المراد باللفظ لفظا واحدا ... مطلقا ... ما يكون
مطلقا ... الكلمة ... الجنس فان ... يكون ... مع
ان المركب مثل قام زيد ... وضع كل من جزئيه لمعنى والوضع يصدق على
على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون المركبات داخلة في الجنس فيحتاج الى الاحتراز عنها بالمفرد ... انما يكمل
الحد بالكلمات ... هذا جواب عن اعتراض كما اورد على قوله وضع لمعنى ... ان لم تكن الكلمة لفظا وضع لمعنى

ثم ينتقض بالالفاظ التي وضعت للالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها الفاظ وضعت لمثل زيد وضرب
وهل فاجاب عنه بقوله لان الالفاظ اي زيدا وضرب وهل التي وضعت لفظة الاسم والفعل والحرف
هاهنا معان لكلمة زيد وضرب وهل معانيها للاسم والفعل والحرف لان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع
لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فان المستفاد من اللفظ اعم من ان يكون لفظا كزيد المستفاد من
لفظ الاسم او معنى كالمستفاد من سائر الالفاظ قبل التعبير عنها بالالفاظ وفي عبارته نظر لان المراد
من المعنى في قوله اعم من ان يكون لفظا او غيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من اللفظ والمعنى فيلزم
تقسيم الشيء الى نفسه وغيره فالاولى ان يقول لان المراد بالمعنى شيء يستفاد من اللفظ سواء كان لفظا او معنى واعلم
ان اللفظ اعم مطلقا من المعنى لان كل معنى يمكن ان يتلفظ به دون العكس كالمهملات مثلا [illegible] ولقائل
ان يقول ثم الا حين اذ سلم ان المراد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره يشكل التعريف اي يرد
عليه اعتراض آخر تقديره لئن سلمنا انكم قلتم ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ثم يلزم ان تكون الالفاظ التي
وضعت لمعنى مركب غير كلمة وليس كذلك بل هي كلمة لصدق الحد وعلى تقدير صدق عليه الحد فلا يكون
الحد جامعا كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوعة لمثل زيد قائم فيكون زيد قائم واشباهه معنى لفظ الخبر
وليس بمفرد فيلزم ان لا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردا لان معناه مركب [illegible] وهذا
السؤال هو قوله مفرد [illegible] ويمكن ان يجاب عنه والجواب له وجهان احدهما منع والآخر تسليم
فالمنع لئن سلمنا ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم
وهو مركب من نفسه اي ذلك المفهوم هو معنى ولا تركيب الا [illegible] والحقيقة انا لا [illegible] لفظ الخبر زيد قائم
بل هو معنى لا تركيب في نفسه الا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم مما يصدق عليه هذا المعنى فيكون
زيد قائم مما يصدق عليه معنى الخبر لا معنى الخبر والفرق بين المعنى وما صدق عليه المعنى ظاهر فان الانسان
معناه الحيوان الناطق وما يصدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو وغيرهما فاندفع القول بان لفظ الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قائم [illegible] هذا المفهوم ليس بمركب [illegible] قولنا مركب من نفسه [illegible] ليس بمركب بالنظر
الى نفسه غير ان جزءه لا يدل على جزء هذا المفهوم الا ان هذا المفهوم مركب بالنسبة الى [illegible] مركب

من نفسه لا [illegible]

من نفسه ان يحتمل الصدق والكذب وكون الشيء بالعكس اي لفظ مفرد والى لفظ آخر مركب [illegible] بسيط كذلك
الكلام فانه بالعكس اي لفظ الكلام مفرد ومعناه بالعكس اي قولنا نفس كلمتين بالاسناد مركب لان جزء اللفظ لا
يدل على جزء معناه [illegible] كالانسان فان معناه بالعكس اي لفظ الانسان مفرد
لانه لم يدل جزؤه على جزء معناه وبالعكس اي الحيوان الناطق مركب لان جزءه يدل على جزء معناه فان قلت
لو كان معنى الخبر والكلام مفردا لكان قولنا زيد مفردا لانه يكون معناه كذلك [illegible] معنى لفظ مفرد فقد جعل
الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ مفرد
ومركب من حيث ذاته كما عرفت فان قلت ما يدل عليه الكلام يدل عليه قام زيد وهي مدلولاهما فكيف
حكمتم بكون احدهما مفردا دون الآخر قلت لم يدل شيء منهما على ما يدل عليه الآخر لان الكلام دال على
نحو قام زيد لا على ما يدل عليه قام زيد لان ما دل عليه قام زيد لم يتضمن كلمتين بالاسناد وكذا لا يدل قام زيد
على ما دل عليه الكلام لان الكلام يدل على قام زيد وقعد عمرو ولا يدل قام زيد على شيء منها اما على الثاني
فظاهر واما على الاول فلانه لم يوضع لفظ لدخل على نفسه [illegible] وهذا الجواب بعينه جواب عن
الاعتراض الاول تقديره لئن سلمنا ان لفظ الاسم والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب وهل حتى
يكون معناها بل هي موضوعة لمفهومات صادقة على مثل زيد وضرب وهل مثلا الاسم موضوع لمفهوم [illegible]
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلا يكون معنى الاسم زيدا بل هو هذا المفهوم
وهذا المفهوم معنى لا لفظ وقس عليه الفعل والحرف وهذا الجواب لا ريب فيه بخلاف السابق بل
الجواب الحقيقي هو هذا [illegible] في الاول من الاسولة الواردة فان قلت يجب ان هذا
المفهوم معنى لا لفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا لان ذلك المفهوم مركب قلت ذلك المفهوم مفرد بالنسبة
الى لفظ الاسم لان جزءه لا يدل على جزء ذلك المفهوم ومركب بالنظر الى ذاته كما في الكلام [illegible] سلمنا ان مثل
الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم [illegible] وهذا الجواب تسليمي وتوضيحه ان يقال [illegible] سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم ان يكون لفظ الخبر مركبا لان المراد باللفظ المركب ما دل جزء لفظه على
جزء معناه كرامي الحجارة فان معناه ذات صدر عنه رمي الحجارة وجزء اللفظ دال على جزء هذا المعنى

اي شرط قام زيد بالنسبة الى لفظ الكلام [illegible]

فسلم [illegible]

ونحو متعه ايضا لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قايم لعطار كما بالعكس الى معناه اعنى نسبة القيام
الى زيد ومعنى مفرد بالعكس الى العطار كذلك فيكون اللفظ مفردا ومعناه مركبا وهو غير ممتنع قوله والا لكان
على انه لا يدل على معنى ان لو دخل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال واجيب بانا لا نم انه لو دل
على معنى لزم الاجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قايم في قايمة على ذات موصوفة
بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على التذكير واما ان يوجد ههنا فلم يدل على التذكير فلا يلزم اجتماع التذكير
والتانيث والذي يحسم مادة الاشكال ما ذكره الامام ركن الدين الحديثي ان اللفظ الدال على معنى كوهو
وعلى آخر بحاله مفرد كدلالة على التثنية بواسطة الالف والنسبة بواسطة الياء والزمان بواسطة الصيغة
والفاعلية والقوية بواسطة الاعراب والتانيث بواسطة التاء والتعريف بواسطة حرف ومن تحقيق
هذا فانه فانه يعينك على رد اعتراضات كثيرة تورد في هذا المقام قوله وهي اسم وفعل وحرف
الكناية للكلمة فالواو بمعنى او للانواع فالواو على بابها والضمير في نفسه عائد الى معنى في انفه متعلق
بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اى على معنى حاصل باعتبار في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه
بامر آخر ... وسمى حقيقة في بعض النسخ في نفسها وفي الكناية للكلمة فان قلت كيف صح
انقسام الكلمة الى الاسم والفعل والحرف ... هي اسم قلت ... كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار
غير منقسمة بل باعتبار مدلولها وهو العدد المشترك بين الثلثة المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد
وهو امر كلى ... قال الاندلسى ... الاشكال ... الحرف ... فاطلاق على معنى
مفرد ... ولا ... بالاسم ولا بالحرف ... بان اللفظ ... الخلق به مستقلا ويكفى
... فلا يكون تعريف بلفظ شاملا لها او بان يلتزم كونها حرفا
... عن امثال هذه الاشكالات ... منقوض ... كالاسماء اللازمة
... والدوام ... ان ... وهو ...
... ذكر المتعلق ... لا الاول دلالته
على معناه ... في ... تحصيل الغاية وهي جعله صفة لشئ الا الاول اى دلالته على معناه

مشروطا بذكر

على معناه
مشروطا بذكر متعلقه وذكر المتعلق في ... تحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف
قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ما عبارة عن اللفظ فان قلت المتضمن يقتضى ويراد به المتلازم
لان الشئ لا يتضمن نفسه ... كما يقال الانسان متضمن للحيوان والانسان متضمن للحيوان الناطق
... الشئ لا يتضمن نفسه وفي الحد ... قلت المراد بالمتضمن المشتمل ... الاصطلاحى كما يقال
فهمت ما تضمنه كتابك اى ما اشتمل عليه ... الاصطلاحى ... صح اتحاد الكلام في مثل زيد قايم
هو مجموع الكلمتين ... بينهما بالاسناد ... مطابقة ... الكلمتين ... فالمتضمن
صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد والمتضمن على صيغة المفعول هو الكلمتان فقط
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قوله ليفيد المخاطب فايدة يصح السكوت عليها اى سكوت المتكلم
على تلك الفايدة اى تعد المتكلم ... عند الاقتصار عليه فاذا ... زيد قايم مثلا اذا ...
المخاطب فايدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب لفظا آخر ... علام زيد مثلا
من الالفاظ المحتملة لان يكون احد جزئى الكلام يبقى منتظر المسند اليه او المسند حتى يستفيد ... والا
فان ... لم يتعلق بركب ... فان المستتر في حكم الملفوظ ... والكلام يتحقق بالمسند والمسند اليه
فقط وهما كلمتان او ما يجرى مجراهما وما عداهما من العوارض وما ذكره ... الا ...
... بدون صلته ... فيس ... ان ... مع صلتها ... حتى ...
فالاولى ان يقال ... ليس ... تركيب ... الشمول ... التركيب والتاليف
... الكلام ونحوه ... مجاز من حيث التشبيه ... عن
الالفاظ ... اعلم ان بين الكلم والكلام عموما ... وجه ... تصادقا في كلام
ركب من ... كلمتين ... الكلم بدونه فيما ... ليس بينهما اسناد والكلام بدونه فيما ركب من كلمتين
حقيقة او تقديرا الان الكلم جمع ... ما يطلق عليه الجمع ثلث ... ان التركيب العقلى من الاسم والفعل
والحرف لا ... على ستة انواع ... يمكن للعقل ان يعتبر ... حاصله من ضرب الثلثة في الثلثة ... اسم اسم
اسم فعل اسم حرف فعل فعل فعل اسم فعل حرف حرف حرف ... اسم ... الا ... تمام ... ابن

الاسم مع الفعل والاسم وبين الاسم والحرف والاسم وبين الفعل والحرف والحرف والفعل عبارات
الاقسام ستة قال الامام عبد القاهر الجرجاني في بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة واذا ائتلف منها اثنان وافادا نحو خرج زيد سمي كلاما وجملة والائتلاف يكون بين الاسم
والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك زيد منطلق وبين الحرف والاسم في النداء نحو يا زيد لان الكلام
مستقيم بنفسه ... ذكر ... اسمين او فعل واسم واجاب عنه الاندلسي بان الحاصل
بانا حرف هنالك نائب عن فعل او اسم فعل على ما قيل فلذلك انتظم منه ومن الاسم كلام
الاسم ما دل على معنى في نفسه اقول ذكر الشيخ رحمه الله ان الكناية في نفسه ان عادت الى الدال
على ان يكون ... والمجرور صفة معنى اي على معنى حاصل في نفسه بمعنى ... وذلك
مما لا فائدة فيه لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولا له فيكون معنى الاسم
شيء دل على معنى هو مدلوله وهذا ابدا ... انه ينتقض بالحرف فانه يدل على معنى
هو مدلوله فيجب ان يكون اسما وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ويكون ايضا
صفة معنى ... حصول شيء في نفسه واجاب عنه بعض الائمة باختيار الثاني
قوله ... معناه ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال
الدار في نفسها ... الا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وغير ذلك وقيل ...
... في نفسه ... يكون ... دل على معنى في نفسه من غير ضميمة
... الحرف ... معنى ... وهو الحرف ...
... على ان الحرف يدل على معنى ثابت ... لانه دل ... اي
... الاعراب ... على ... نحو
... مبتدا محذوف وانما قدم الاسم على ... والفعل على الحرف لان
... فقدم عليهما والفعل ... فقدم على الحرف لان الفعل
... ثم في ... لغات اسم ... الاولى ... الوصل

ا لكم

الكم وسم ... السين ... كقولك ... ففي الاسم خمس لغات ليس معروفا
الا ... العلم ... فاستعملوا اسم ... اسم ... اسم ... ومنها ... والقول مشبع
... باقوم ... سمي ... الذي ... وعند البصريين مشتق من
السمو وهو العلو لانه سمي على الفعل والحرف بكونه مسندا ومسندا اليه ... بتسكين السين
... حذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين ... بالهمزة فوزنه افع وعند
الكوفيين هو مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة يعرف بها المسمى واصله وسم حذفت الواو
اعتباطا وعوض عنها الهمزة فوزنه اعل ... ذلك ... ولا علينا ان نعرض عنها
... ما ليس مدلوله الزمان ... مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكنه
يشمل الاسماء التي لا تدل على الزمان اصلا كرجل واسد وغيرهما وكذلك ... والاسماء التي معانيها الزمان
فقط كاليوم والامس وغدا والآن وغيرها لانه يصدق على هذه الاسماء انها دالة على معنى غير مقترن باحد
الازمنة ... الدلالة ... هو الزمان والزمان لا يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الزمان لا يقترن بالزمان ... بما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلثة كالاصباح والاغتباق
والتعليل ... فان الاول دال على معنى ... المقترن بزمان غير الثلثة وهو الصباح
... دال على معنى وهو شرب ... المقترن بالمساء ... المشروب ... صبوحا وغبوقا وانما ذكر قوله
... على ... مشتملة ان ... الزمان كان ... ان يتوهم ... انها افعال فاحتاج الى دفع هذا التوهم ... الا على ... اعلم ان هذه الاسماء
موضوعة ... اللفظ ... موضوع للفظ ... موضوع
... على الافعال ... على ... الفعل ...
على المعنى المقترن بالزمان ... ذلك اللفظ ... لانه يصدق على مجموع الحد انه دال الى آخر
... هذا الحد معنى مجموع هذا الحد ... دل ... على معنى مقترن باحد الازمنة
الثلثة وهو الماضي ... على ما ذكرت لكن ... على معنى مقترن فيصدق

انه يقال ان الحد يصدق على مجموع الحد فان قلت احد الازمنة الثلثة يصدق عليه انه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة قلت هذا الجواب [illegible] لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة الاولى ان يقتصر
على قوله لكنها ليست باسم لان الجواب كونها ليست بكلمة كما سيجيء فلو اجدى السؤال لاحتيج الى تبديل
محال السؤال وهو ظاهر [illegible] ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان منشاء النقض هو لفظ ما فانه
لانها تعم كل دال [illegible] لفظ وغيره فلو قلنا ان لفظ ما عبارة عن الكلمة يسقط كل واحد من النقضين
ولو قلنا انه عبارة عن اللفظ يسقط الثاني ولو قلنا انه عبارة عن الشيء لم يسقطا معا والعاقل
ان يقول [illegible] ان يراد [illegible] ويمكن السؤال الا ان اريد بقولك الاسم هو الذي دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ان الاسم هو الذي دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين كالماضي
مثلا يلزم منه ان يكون الذي اقترن به زمان غير معين كالمستقبل مثلا اسما مع انه فعل الا ان حده صادق
عليه فلا يكون حد الاسم مانعا لدخول الفعل فيه ولا حد الفعل جامعا لان بعض افراده خرج منه ودخل
في حد الاسم [illegible] باطل وان اريد انه هو الذي دل على معنى غير مقترن بزمان غير معين يلزم
منه ان يكون الذي اقترن بزمان معين كالماضي مثلا اسما لانه يصدق عليه انه غير مقترن بزمان غير معين
من الشرطين انه معين بل يلزم منه خروج جميع الافعال من حد الفعل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فعل
الا وهو مقترن بزمان معين في اصل وضعه وعدم اقترانه انما هو بسبب العارض فينتقض حد الاسم والفعل
كما ذكرنا في قوله لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين [illegible] بهذه الافعال الآتية كناصح
لانه جعل الزمان معتبرا بالمعنى [illegible] بالعكس والاول ان يقال انه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير
ذلك المعين [illegible] ان يقال ان الاعتراض انما يرد اذا اخذ الواحد مقيدا بالتعيين او
بعدم التعيين اما اذا اخذ مطلقا اي غير مقيد بشيء منهما فلا لان المقيد يصدق عليه المطلق فلما اقترن باحد
مقيدا بالتعيين فيصدق انه مقترن بالواحد المطلق وهو احد الازمنة الثلثة من غير تقييد بالتعيين او بعدمه
[illegible] لا نقول [illegible] عدم كون المقترن بالزمان [illegible] فعلا [illegible] ان يراد
احد معين [illegible] مقترن به زمان [illegible] وهذا ليس بجيد لانه ان كان [illegible] العلم

صدق الفعل

صدق الفعل على الذي اقترن به زمان معين لكنه ليس بمانع لصدق الاسم على الذي اقترن به ذلك الزمان
[illegible] اعلم ان الخواص جمع خاصة [illegible] الخواص جمع خاصة [illegible] اللتي الذي يختص
بالشيء ويلازمه [illegible] خاصة [illegible] خاصة وهي مصدر كعافية [illegible] من قوله تعالى
[illegible] على وزن اسم الفاعل [illegible]
الغلبة [illegible] خاصة [illegible]
[illegible] وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده او لا [illegible] كالكاتب
بالقوة [illegible] كانت مفارقة كالكاتب بالفعل [illegible] ويفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد [illegible] الانعكاس اللازم
[illegible] الانتفاء اي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود [illegible] افراد
المحدود [illegible] جميع افراد المحدود والمانعية كون الحد
بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المحدود وهو لازم للاطراد [illegible] مطردا كان مانعا من دخول
غير المحدود [illegible] خاصة [illegible] لم يجب [illegible] كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
فالخاصة الشاملة اي الموجودة في جميع الافراد كالكاتب بالقوة منعكسة وغير الشاملة اي الموجودة في
بعضها غير منعكسة كالكاتب بالفعل [illegible] قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من
للتبعيض ولفظ الخواص للتكثير فعلم ان المذكور بعض خواصه [illegible] خواصه كثيرة ومنها التثنية والجمع والتصغير
والنسبة [illegible] المفعولية والمبتدائية [illegible] والوصف والتاكيد المعنوي وعود الضمير اليه وكونه مخبرا
ولحوق [illegible] المتحركة [illegible] اشياء مذكورة في المطولات للمطالع ثم [illegible] اللفظي
دخول لام التعريف [illegible] العبارة اولى من عبارة الكافية [illegible] بعبارته يشمل اللام والميم في
مثل قوله [illegible] من امبر امصيام في امسفر [illegible] وعبارتها تشمل اللام فقط ولعل عدم اعتبار الشيخ
الحاجبي الميم [illegible] اللام في الحديث المذكور واللام اشهر واكثر استعمالا [illegible] لام التعريف
[illegible] على مذهب سيبويه [illegible] عند الخليل فعلامة حرف التعريف هي الهمزة مع اللام [illegible] لعدم دخولها [illegible]

لان الحرف لا يستقل بالمفهومية فلو كان ما دخل عليه وجزء الكلمة لا يستحق تنوينا على حياله واما قول
من سمى نحو الشجرة الشقيقة فبناء والذي حراه في ادخالها على بتقصع وهو فعل مضارع
امر اسما في الصفات مع الذي ادخلها في الفعل دخول الذي وقول الى الاخفش اشد الهدى حين قال
اخليلك فلا كنا ثريدة كانت وذكما عيون في الصفاوة محمول على انه اسم بدليل تشديده فالمراد الاسم
المتمكن لم يوجد اقل من ثلثة الاحرف انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر قد يقدر
في الاسم لكنه اذا اريد به لفظ وكذا الجر بدخل الكون ولكن الكون مرجوع في ما لم يرد فانما وقيه نظر لانه يراد به
اللفظ وهو اسم والهذا قال صاحب اللباب ومنها دخول حرف الجر وقال صاحب الارشاد فان قلت لم لم يجعل
حرف الجر خصيصة للاسم لا الجر قلت لان الجر قد يدخل على الاسم لكن يقوم بفعوم انه تقوم
مجرور وليس باسم وفيه نظر لان يقوم ايدي يقدر الاسم فالاولى ان يقال ان كل ما يدخل من حيث انه الكافية الكتب
ليست للاحتراز لانه كلام الاوليائي على القصاص ابتدا على ان الجار العامل مخصوص وليدل على السماع في جار علم
ان الجر العامل مخصوص بلا انه لما اقتضى الاشهر ما يبنى اقتضى الموجود بالعكس وانما قول الشاعر والله ما ليلى بنام صاحبه
فعلى تقدير والله ما ليلى بليل نام صاحبه فحذف الموصوف وادخل الجار على الصفة وقيل نام صاحبه على تخصيص
كتابه وشرا ولا ما مكنة للفعل في الاسمية فان قلت لم لا يجوز ان يدل تنوين وبلا على المكنة
الفعل في الفعلية وكذا في الحرف قلت ان معنى الامكنة كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف
وهما خارجان عن هذا المعنى فانه معارض ويعوض عن تنوين الذي في قلت اشار الى ان تنوين المقابلة
داخل في تنوين العوض والالم بذكرها بعض النحويين واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل
الفعل كما في قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن فقول ان اصبت لقد اصابن والحرف لكونه نقيضا وايضا
كالبدر على حرف يتبعهما قلبي وانا واما قول الشاعر الام على لو لو كنت عالما باذناب لوّ لم تفتني اوائله
فما جعله لو اسما ولذا شدد لامه لتكون تكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جايز وفيه
نظر لانه يشكل بذلك الحين ضرب زيد فالمقرب مسند الى زيد مع انه مسند اليه فحينئذ الى الحين ان يجاب عنه بان
الكلام في جانبي الاسناد والمسند اليه انما هو في الفعل وانما في الاسم يتخرجها كما رايت وكلمة قال

واما الفعل الاستمرار

اما قيس ومسماه انه بالاسم لانه بالمسمى اليه فيشير محكوما عليه انه خلاف وضع الافعال لانه يلزم
الشعر واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمحمول على حذف ان وارتفاعه ان كونه مضافا من
الاضافة بكونه مضافا ومن كونه مضافا اليه من خواصهم في شرح الكبير وفيه نظر لانه كما ان كونه مضافا
من خواصه كذلك كونه مضافا اليه من خواصه اما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح واما اختصاص
كونه مضافا اليه فلانه محكوم عليه في المعنى بما نسب اليه والافعال لا حكم عليها صرح به الامام ركن الدين
حديثي وغيره والشارح ايضا معترف به كما سيأتي في بحث الاضافة فان قلت قد يقع الفعل
مضافا كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قلت فقد يتم في الحقيقة هو المصدر المخرج من الجملة
وان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر فلما لم ان مررت مضاف الى زيد على الاضافة
التي يبحث عنها وهي المعنوية واللفظية والا لكان الجر في زيد بان العامل في المضاف اليه
هو المضاف على ما ذكره وكانت اضافة مررت الى زيد اما معنوية او لفظية وكلاهما ممنوع النسبة
الى زيد بالاضافة اسم اللغوي وهو الانشاد من قولهم اضفت ظهري الى الحائط اذا اسندته
اليه فهو خارج عن المبحث الا ان الاضافة التي قيدها بقوله بتقدير حرف الجر هي الاضافة الاصطلاحية
فكيف يصح الاحتراز بها عن المبحوث عنها وهو معرب ومبني اعلم انه لا واسطة بين الاعراب
والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس بمبني اذ لا علة لبنائه ولا معرب اذ لا ظهور للاعراب فيه
وسموه خصيا وقال ابو البقاء كان الاليق بمذهبهم ان سموه خنثى وسمي المبني منه المعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسبه مناسبة مؤثرة في منعه كالمبني فما ناسبه مبني بمثل الذي
يندفع الاشكال الذي اورده الفاضل وجعل شنعته على هداية جوابه فشكلا واخق بعضهم بالجملة
ومبنى الاصل ان الجملة من حيث انها جملة لا تعرب لانها تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب
اصلا وسوجه بالنقض بمثل غلام زيد فانه لا يبنى للعامل فانه ليس بمعرب فلو لم يرد بالتركيب
التركيب الاسنادي الذي يصدق عليه انه تركب مع غيره لم يشبه معنى الاصل يصح انه ليس
كذلك لا فائدة في هذه الارادة لان مثل غلام زيد معرب بلا ريب مع ان غلام زيد ليس بتركيب

الإسنادي قلت ما تعين [illegible] إذا لم يقع في التركيب الإسنادي أما إذا وقع فيه فوجوده ظاهر في الثاني
استعمال مفعول مطلق له بدون التركيب الإسنادي ممنوع بناء على ما صرح في شرحه الكبير وفيه نظر لأنه
إذا استعمل في التركيب الإسنادي لم يتوجه عليه النقض بمثل الغلام أيضا فإن قلت إذا ثبت أن
الغلام في غلام زيد مبني فبناؤه لازم أم عارض قلت بناؤه عارض وعلة بنائه لزوم [illegible]
حركته حركة إسنادية فإن قلت إذا أريد بالتركيب التركيب الإسنادي لزم دخول [illegible] المعرب
في المسند والمسند إليه [illegible] عليه كالمضاف إليه والمفاعيل وملحقاتها قلت المراد بالتركيب التركيب
الإسنادي ومتعلقه فيدخل ما ذكر [illegible] أحد طرفيه كالمضعف ونحوها لئلا يخرج [illegible] هذا التعريف
التنوين عن المنفرد وكونه مشابها للفعل الماضي وأمر الحاضر فلنا إلا أنه مشابه [illegible] لمطلق
الفعل [illegible] العام [illegible] مشابه الخاص ومطلق [illegible] مبني الأصل [illegible] فصل التعريف
المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لأنه يصدق عليه أنه [illegible] مبني الأصل فلا إلا
[illegible] المراد بالتركيب الإسنادي [illegible] بالتركيب المذكور
[illegible] العوارض [illegible]
[illegible] قلت [illegible] المنادى [illegible] الإسناد
[illegible] الاسم [illegible] حكم [illegible] المنادى [illegible] لزوم التعريف
[illegible] الموقف [illegible] معرفا [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] المضاف [illegible] الشيء بالموقوف عليه [illegible]
[illegible] الاستقلال موقوفة [illegible] المعرب [illegible] الاستعمال
[illegible]
[illegible] العامل [illegible]
[illegible]
[illegible]

قوله

وأما تقييد [illegible] قال [illegible] مع كل واحد [illegible] العقيم [illegible] إذا قلت قال زيد
[illegible] الاختلاف فلم [illegible] السبب [illegible] تقييد السبب بغير التام لأجل عدم
[illegible] الاختلاف [illegible] ولو حمل السبب على السبب التام [illegible]
[illegible] كل واحد منها [illegible] الاختلاف مع كل واحد [illegible] أسباب تامة [illegible]
[illegible] العامل [illegible] المعاني [illegible] أن [illegible] سببا تاما لأنه [illegible]
[illegible] السبب التام [illegible] على السبب التام [illegible] ظاهر [illegible] بعد بواسطة [illegible]
العامل [illegible] ما اختلف [illegible] إلا ما كان فيه
[illegible] عند المحقق [illegible] بل على الفاعل [illegible]
منسوبة [illegible] العامل [illegible] المفعولية [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] مفعولا [illegible] الفاعل [illegible]
كونه [illegible] الفاعل [illegible] لأن الإضافة [illegible] مصدر [illegible]
[illegible] كونه مضافا إليه [illegible] المنسوبة [illegible] العامل [illegible]
فاعل عند المحقق [illegible] المرفوعات [illegible] إعرابه [illegible]
[illegible] الإعراب [illegible] الفعل [illegible] معان [illegible]
[illegible] الإعراب [illegible] الاسم [illegible] الإعراب العقد
[illegible] معان من الجملة [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] كل قسم [illegible] الأقسام
[illegible] كل قسم [illegible] من [illegible]
الإعراب [illegible] المفرد [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] الإعراب [illegible] لا لكن [illegible]

اعراب المفرد المنصرف ملتبس بالضمة العارضة ان الاعراب الذي يكون بالضمة حال الرفع عن الضمة ويمكن
كذلك لان الاعراب هو الضمة والفتحة والكسرة وقيل وجه الحصر انه عطف شيآن على معمولي عاملين مختلفين الا ان يخلف
والفتحة على بالضمة والعامل فيه الباء ونصبا على رفعا والعامل هو الظرف وهو ضعيف لان الحق جواز
مثل هذا العطف اذا كان المجرور مقدما وههنا كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه لا يخرج عنه الا سماء
الستة المذكورة هنا بعد اقول خروج الاسماء الستة لا يكون احكامها مذكورة بذلك بل المراد بالمفرد المنصرف
قضية مهملة كونها الا ان كانت ان متروكة السور فانه لا يعلم ان كل المفرد المنصرف حكمه كذا او بعضه وقد تقرر
في موضعه ان المهملة في قوة الجزئية فيكفي معنى قوله فالمفرد المنصرف بعض المفرد المنصرف فلا يبالي بخروج الاسماء
الستة لان الحكم لا يشتمل جميع المفردات فان قلت فينبغي ان لا يذكر بعد المنصرف الا [illegible] بل
المنصرف منه كما لا يبالي بخروج اسماء الستة لا يبالي بخروج غير المنصرف لان الحكم لا يشتمل جميع المفردات قلت
مسلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وهو ظاهر فلهذا اخرج [illegible] هذا اولى منه لا انهم لم يذكروا
ان كل ما يفهم منه بحسب بعض اللغات ان الحكم على الكل او على البعض هو سور كلام الاستغراق والنكرة في
سياق النفي والتنوين في الاتباع كلفظ اثنان وثلثة ولم يذكر ما يفهم منه الكلية او البعضية بل يكون
قوله فالمفرد المنصرف مهملة لان اللام للاستغراق لانه يحكم في كل مفرد منصرف اعرابه بالضمة [illegible] والجواب
[illegible] انه [illegible] لم يجب القائل به بل دفعه بالعناية حيث قال فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع
وغير الاسماء الستة [illegible] لم يخف عليه [illegible] للاعلام [illegible] على الاصل فان قلت [illegible]
بالفتحة لانه قد علم [illegible] ان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف وهذا [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] هو جمع المذكر السالم معرب بالحروف قلت [illegible] [illegible] هو [illegible]
المذكر السالم [illegible] للاعراب مع كونها علامة للجمعية مع انه [illegible] بالحركات [illegible] السعة [illegible]
[illegible] المؤنث [illegible] الاعراب [illegible] بالحركات [illegible] المذكر [illegible] كان في العبارة
[illegible] وينبغي ان يذكر المؤنث كما ذكر [illegible] بعد جمع المذكر [illegible] فان اعرابها
[illegible] والجمع او المفرد [illegible] اعلم انه [illegible]

مسلما نعلما

مسلما نعلما انه غير منصرف [illegible] ويمكن ان [illegible] منصرف انما يكون بالفتحة اذا كان مخصوصا بالجر وهذا
ممنوع في مسلمات فعدم امتناع الكسر لانه علامة للنصب ايضا والتنوين لانه للمقابلة وان [illegible] معرفة
كاسم العلم [illegible] ادا اسمي به وجعل غير منصرف [illegible] [illegible] بالضم وبعده [illegible] بالكسر
مع التنوين [illegible] العلمية [illegible] التنوين عندهم للمقابلة لا للتمكن واما دخول
الكسر [illegible] في موضع الجر منصوبا لكان الجر تابعا للنصب وهو [illegible] جمع المذكر
السالم [illegible] المقصود بالمنع هو تنوين التمكن [illegible] بالكسر [illegible] للتبعية ولم يوجد تنوين التمكن
ليحذف [illegible] [illegible] حكاية اعراب جمع [illegible] حذف التنوين وفتح [illegible] في موضع الجر
والنصب [illegible] الى التنوين [illegible] وهو مذهب المبرد انه يكسر بلا تنوين
واما عند الزمخشري فهو منصرف وان [illegible] فلا منعت عرفات [illegible] [illegible]
والتانيث [illegible] التانيث بالتاء التي [illegible] [illegible] مقدرة [illegible]
[illegible] للتانيث [illegible] علامة جمع المؤنث [illegible] التانيث [illegible]
[illegible] المؤنث [illegible] فبان ان لا تانيث فيها فيصرف والذي يختلج
[illegible] انه [illegible] علامة للتانيث [illegible] علامة
للجمعية [illegible] علامة للاعراب [illegible] علامة لكونه [illegible] التانيث [illegible]
[illegible] الا كان منونا [illegible] الفتحة على الياء قلت الام ان [illegible] مطلقا بل
[illegible] علامة النصب [illegible] مقام الكسر التي هي علامة [illegible]
[illegible] وعدم [illegible] هذا [illegible] مقام الكسرة [illegible] الكسر [illegible] هذا
الموضع [illegible] وقيل انه [illegible] هذا الحكم لانه ذكر بعد [illegible] وكان [illegible] عليه [illegible]
[illegible] بالتمثيل وقيل عليه ما ذكره [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] الى [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] اذ كان مضافا الى الاسم

[illegible] الكنا بلفظ ابو [illegible]

نحو ان زيدا لا يكون عكس اعرابه بالحروف بل يتوهم ان شرط اعرابها كونها مضافة الى المضمر كما ذهب وكذا الجواب
عن قولهم وكان ينبغي ان لا تكون مفردة بمعنى وهو ان تكون مضافا بدون ياء فان الاسماء قد تستعمل غير
مضافة وهو باطلاقه صحيح لان منها ما لا ينفك عن الاضافة وهو ذو وانما جعل اعرابها
بالحروف لانه اعلم ان تكون اعرابها بالحروف من حيث الصورة واما ما هي بالحروف ففيه خلاف فذهب سيبويه
واصحابه الى انها حروف اعراب اصول وعلامات فيها مقدرة كعصا كما في التثنية والجمع ويستتبع فيها
كلاما شافيا فيما اختلف اصحاب سيبويه في الحركات التي قبل هذه الحروف فقال الربعي الضمة والكسرة
هما منقولتان من الواو والياء والفتحة اصلية اذ لا حاجة الى النقل وهو ضعيف فلا يلزم منه ان يكون
حركة الاعراب وسط الكلمة ولانه يبطل التقدير اذ المقدر ملفوظ منه فلا تقدير وقال الجرمي هي اتباعات
وذهب الاخفش الى ان هذه الحروف دوال على الاعراب كالحركات فان الاعراب عنده هو الاختلاف
وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب المازني الى ان هذه الحروف نشات من اشباع
الحركات والاعراب ما قبلها كما في الافراد وذهب الفراء الى انها معربة من مكانين فالضمة والواو اعرابان
وذهب قطرب والزيادي الى انها اعراب كالحركة وذهب ابو علي الى انها حروف الاعراب
ودوال على الاعراب لجمع بين قول سيبويه والاخفش وانما سمى النحويون هذه الحروف اعرابا لانها تختلف
وتتغير كما تتغير الحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال الثلث وعليه قول ابي حنيفة رضي الله عنه
حين سئل عمن قتل رجلا بالحجر هل يجب عليه القود قال لا ولو رماه بابا قبيس والاحوال من كل الاحوال
... منقوص ... والحم قريب الزوج ... كاخ محمول والختن قريب المراة
وبعضهم جعلها ... ما ييسر الله تعالى الاطلاع عليه من الاختلاف في هذه الحروف انه هو المعول
... ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر كلما عدا الافراد ... مفرد
... والالف منقلبة عن الواو ... كلتا فالالف للتانيث والتاء بدل من الواو مثل ...
... وقيل ... وقال ... كلتا فعتل ... التاء زائدة ... للتانيث
ثم قلب في النصب والجر ... ان كلا مثنى ... الالف ... ان يطلق

بوا عنده جلا لها كل وانه مضاف الى ... ولو كان يثنى كان فيه بمعاده الثاني ... والكوفيون ... مثنى
واما عدا اعرابها كالمثنى مضافة الى المضمر وبالحركات بتقدير اضافته الى المظهر لان الحركات اصل والحروف
فرع ... فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وعند بعضهم اعرابه بالحركات مقدرا عند
اضافته الى المضمر ايضا ... علم ان جميع ما ذكر انما اطلقوا الحروف في التثنية والجمع فذهب سيبويه الى انها
حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها اعراب مقدر كما في الاسماء الستة وقال الاخرون ليس فيها
اعراب مقدر بل بانفسها حروف اعراب وعلامة الاعراب وذهب الاخفش والمازني والمبرد الى انها ليست حروف
اعراب بل دالة على الاعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب قطرب والفراء الى انها نفس
الاعراب وبعض العرب يعربه بالالف في الاحوال الثلث وهو لغة بلحارث بن كعب وقيل لغة كنانة وعليه قوله
تعالى ان هذان لساحران ... اربعة اقوال ... بعض ... الى الخط
... الى ان ... صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة
صناعية ... ان النون عوض عن الحركة والتنوين وان كان الواحد مبنيا ...
فيه ولا تنوين ... التثنية ... الى الكثير
... موضوعة للتثنية وهو الصحيح عند ... ان اسماء الاشارة لا تصح تثنيتها ... التثنية
في الاسماء النكرة واسماء الاشارة ... لا تصح تنكيرها ولو التزم ... المثنى بالالف واللام كالعلم
اذا ثني او جمع لزم ان يعرف بالالف واللام ... قال الرضي جعلوا الالف في المثنى والجمع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب فهما والجر
اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلات بخلاف الرفع انتهى كلامه وكان ما ذكره اشارة الى ... والا لم يكن في بعض ... موجودا
لالتبس المثنى بالمجموع في حالة الاضافة واما في ... لانه لا التباس في الرفع والجر لان
ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور في الجمع ومفتوح في التثنية فلا يكون ... التبس المثنى والمجموع ... وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا ... لم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع قلت لانه قد يفتح

[illegible]

... التنوين ... [illegible] ... المعرف ... [illegible]

وهو الصوت ... [illegible] ... منصرفا ... [illegible] ... منصرف ...

[illegible]

ما قبل ... مصطفين ... بالنون لا ... الصورة ... للعلامة

علامة ... والمجموع مع ... الالف ... وليست للاعراب ... التنوين ...

[illegible] ... احد ... [illegible] ... التنوين

[illegible] ... مسلمان ومسلمون ... [illegible]

[illegible] ... التنوين فقط ... [illegible]

[illegible] ... بالواو ... [illegible]

[illegible] ... الرفع ... [illegible]

[illegible]

فهنا ينتصبها على الحال فيه نظر لان فورا لم يكن حالا مؤكدة لما بها محذوف من فيصل اما ملاك كونها جوابا فانه
منصور اما الكريم تضمنت جملة معنى الكرم والجود وهنهنا لما كانت النون مشددة يكونها زيدة يقتضي قولنا وهى نون
معنى الزائدة فتكون حالا مؤكدة لمضمون تلك الجملة وعاملها محذوف ويرد الاول بما يتكلف به الشارح [illegible]
...ير حكم بزيادة الالف والكلام في النون كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او حالا ورد
اشاعر والله ابن على اللئيم يسبني فالعوار مرح المعدول عنه اوله العدول فان كان العدل اذا عدل يعتبر
...ه صيغة الاول والوصف فرع الموصوف لاحتياجه اليه وتبعيته له لفظا او معنى والعجمة فرع العربي لان
لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم لان العجم دخيلة في كلام العرب والكلام العربي بها مسبوق بتكلمهم بلغة ولانه
ينقل الى العربي الكلام بها دليل [illegible] والجمع فرع على الواحد لان الجمع انما يكون من ضم الاحاد بعضها الى بعض
مجموعا فرعها والتركيب فرع الافراد لانه انما عبارة عن ضم مفرد الى مفرد ليجعلا اسما واحدا [illegible] والتام نحو انه
فرع لشيء وجعله نحو لانها في فرع الالف النون التي ان تبتدا علة لانها قرعان على ما ردنا عليه وبعضهم قال اذا
كان ثانيا تابعين لالف التانيث والالف والنون فرع المذكر لكونهما فرع الفرع وحكمه ان لا يكون والتنوين
اي حكم غير المنصرف ان لا كسر فيه ولا تنوين واما جعل بعض القوم حكم غير المنصرف ان لا علم وقول الكسر والتنوين
يتوقف على كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير منصرف عليه لزم الدور كما عرفت في الدور والمنت حتم بانه
يمكن ان [illegible] نظرة لهم كما نظرنا فهم منا لك فان قلت اما اختص الكسر والتنوين بالمنع من بين خواص الاسم قلت
ان التنوين علامة التمكن والكسر من بين سائر الخواص لانه للقطع وهو لا يوجد الا في الاسم ان
متصل بنا علمه [illegible] المنصرف بالمنع من بين رفعها واما الكسر فانهما اختان بالتنوين من انواعه
من حيث ان مجرور [illegible] منون دون رفعه [illegible] جرت حرفه للضرورة كما قلت اذا صرفت للضرورة
حيث صرف فلت فمنع [illegible] انه اذا اضطر الى اعلام حرف منصرف لا يدل على ان الحكم عليه غير منصرف بالاتفاق بانه
[illegible] بالانقاص يرجع اليه [illegible] للتعاد ولكن قبول الفعل والحرف وان دخل عليهما اما [illegible]
[illegible] ليس بعض العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف الممنوعة من الصرف واعلم ان في قوله اذا
[illegible] ضعيف للضرورة الاول على حرفه لدى فيه ثلثة اقوال اولها نها فانه ليس
[illegible] نقل من [illegible] كالاسماء ولا يتون ما هو كالمعتاد

على الخلاصة [illegible] بناء [illegible] على حرفه بتقدير الاجماع وهو على ما كان في الاداة التانيث المقصورة اولا فاعلة
للشاعر على حرفه اذ وزنه معروف مثل وزنه غير معروف الثاني ما جر صرفه بالاتفاق وهو ما على افعل ومن كان الثالث
بالخوف وهو ما فيه خلاف وهو افعل منك فذهب الفرا وابو على الى امتناع صرفه اضطرار الشاعر وذهب البصريون
الى انه ينصرف لان المانع هو الصفة ووزن الفعل فالحرف للضرورة كما هو الاصل ومثاله العدد ذكر ثمان لما او ان ذكره
ان ثماني نعم اللون على ابي حنيفة [illegible] وهو مردود بانه يعني ما زاد في طريق لطائف يخرج الى ثمانات
وقال له ثمان الاوائل وصاح الشكل [illegible] اذ ذكر فالشعر [illegible] قال الشعر نفتح نشكا بحق
ثمان انت ثبت به زينب في نسوة عطرات [illegible] من احاد بعيد [illegible] نكرة
على الوار فتنقلب الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الواو وصار الحدود فلم تستتر ودكر مفعوله مع ان ثمان
لما متعلق بانجذ وان تعلق بذكر فلا به وان مكسورة لانها بعد الامر كان ولا يبعد فائدة الاعادة فعال
ان ذكره هو الشكل انه ولكن لا نفع ولكن التقدير بان ذكره [illegible] وفي انا واني سماها وذكره
اسمها وهو ضمير منفصل لا محل له من الاعراب والمشكل خبر ان ولكن لم يكن هو مبتدا والمشكل خبره والجملة الاسمية
في محل الرفع خبر ان وما دامت وهى في الصفة مصدرية وكبرنه صلته والجملة في تاويل المصدر ظرف ينبح
لان ينبوع [illegible] نكرة بدل الظرف واقيم المصدر مقامه كما في آتيك خفوق النجم وينبوع مع خبره في محل
الرفع خبر ثان نحو [illegible] والاستشهاد ان ثمان غير منصرف للعلمية والالف والنون مع ان الشاعر
صرفه للضرورة الوزن ومنه نظر لانه بدون التنوين يستقيم الوزن العدالان تقطيعه مع ان [illegible] فعولن
مكرر ان ثمان مفاعيلن وهو موزون لان اجزاء الطويل يحققها الكف كما هو الشاعر [illegible] سكني عاقل
معينا كل يليني بحردان [illegible] فلا يصلح ما اورد للاستشهاد بل المستشهد هو ما اسلفنا [illegible] زينب
مع نسوة بدون التنوين لكان وزنه [illegible] في نسوة معلان وهى ليست من اجزاء الطويل [illegible] لما كان ما قبله وما بعده
منونا فيه نظر لان ما قبله ليس منونا واجيب بان المراد ما قبله قوله تعالى انا [illegible] او اكفورا او قيل
ان النون كالدين بمنزلة التنوين وليس بقوي او يكون التناسب لما بعده وانما اكتفى عليه شراح الكافية وبعضهم
على ان التنوين تنوين ترنم وبعضهم على انه للتمكن على انه من يصرف جميع ما لا ينصرف على ما سمعه انه [illegible]

منع صرف المنصرف للضرورة لا تر خلافا للكوفيين او لما فيه بسبب من الاسماء كعباس بن مرداس
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع [illegible] يفوقان شيخي في مجمع [illegible] وكون ان
يكون الجمع منع الصرف [illegible] مسمى الشيخ [illegible] لمنع الصرف [illegible] مع الصفة [illegible] العدل
[illegible] ان في [illegible] العدل ووزن الفعل وهو معروف في ضاربة الصفة [illegible] التانيث [illegible] معرفة
اي اخراج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى فيه مناقشة لان الاسم بعد الخروج عن صيغته لا [illegible]
ينتقل الى صيغة اخرى وتحقيقه ان يقال ان للاسم مادة وهي الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة [illegible]
[illegible] فالمراد بالصيغة خروج مادة عن صورة كانت [illegible] الى صورة اخرى مع بقاء المعنى هو
العدل [illegible] يكون [illegible] العدل خروج مادة الاسم [illegible] منع صرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى
اولي اجنحة مثنى [illegible] مشعر بان كونه صفة انما هو [illegible] في التركيب [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] كقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى والتاكيد [illegible] الثاني في الحديث [illegible]
[illegible] ثلث ورباع [illegible] منع الصرف [illegible] لتكرار العدل
[illegible] اثنين اثنين [illegible] اثنين اثنين [illegible] واجاب عنه [illegible]
[illegible] ثلثة ثلثة باعتبار [illegible] صفة [illegible] باعتبار كونه عددا [illegible]
[illegible] قوله
[illegible] قوله تعالى اولي اجنحة [illegible] في التركيب [illegible] ابراهيم النخعي انه يجوز [illegible]
[illegible] والله اعلم اثنين اثنين [illegible]
[illegible] لفظ التسعة [illegible] الا انه [illegible]
[illegible] لام التعريف [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الامور الثلثة ان يكون معدولا
[illegible] فلت [illegible] العدل [illegible]
[illegible] لانه لو كان معدولا [illegible]
[illegible] ان يكون معدولا [illegible]

مسمى وهو ممنوع لانه يجمع صفة منكرة وان ثبت عليه النظر فعدة [illegible] اختلف في سبب منع صرفه [illegible]
امتنع للصفة والعدل [illegible] انه معدول عن [illegible] وقيل هو معدول [illegible] عليه الفارسي
[illegible] فعلا [illegible] المنع مذكره [illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible] ان يجمع على جمع [illegible] ان يكون جمع [illegible]
[illegible] فعلا [illegible] جمع الخضراء [illegible] بجعل الصفة [illegible]
[illegible] الا في العلمية [illegible] التانيث [illegible]
[illegible] وزن الفعل [illegible] العدل [illegible]
[illegible] المبرد [illegible] ابن كيسان ان فاعله التي عدلت [illegible] التانيث
[illegible] العدل [illegible] ابو اسحاق [illegible] العلل
[illegible] البناء [illegible] ذكره [illegible] للبناء [illegible]
[illegible] العدل [illegible] تقديره فيه [illegible]
[illegible] قطام [illegible]
[illegible] فقدر فيه العدل للضرورة [illegible] البناء [illegible] تقدير
العدل [illegible] العلمية [illegible] البناء [illegible]
[illegible] العدل [illegible] المبني [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] العدل [illegible] الجمع [illegible] فان قلت [illegible] ما ذكرت
[illegible] الحجازيين [illegible] وباب قطام [illegible] قلت [illegible] الحجازيين [illegible]
[illegible] تقدير العدل فيه [illegible] التضعيف [illegible]
[illegible] المبني المقدر فيه العدل [illegible] اسباب الترجيح [illegible] التانيث
[illegible] قطام [illegible] علم للمونث [illegible] فاطمة [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] الصفة كون الاسم [illegible] باعتبار معنى هو المقصود [illegible] ولا [illegible] الوصف [illegible] الحرف

فان قلت يلزم الدور لان شرط كونه في الاصل يتوقف على كونه اربع وكونه اربع مستوفيا يتوقف على شرط كونه في الاصل
شرط كونه في الاصل يتوقف على شرط كونه اصل لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء فعلى
الدور المصرح قلت لا نسلم انه صار اربع يتوقف على شرط كونه في الاصل وطلاً له بل انما جعل صار اربع دليلا
يعلم منه المتعلم انهم يشترطون ذلك وان صح سبب سراطا لم يل سببا لعلم المتعلم انهم يشترطون ذلك فلا دور
وان حذرا ان عليه نسبة بعضهم على الوصفية ثم جعل الساد صار اربع اشارة الى قوله الوصف شرط ان يكون
في الاصل واسماء اسود وارقم اشارة الى قوله فلا يضره الغلبة ويمكن ان يكون اشارة الى قوله شرط ان يكون في الاصل
فهو وظاهر ثم وبيانه ان اسود صفة في الاصل صلح لكل ما هو سواد ثم جعل اسما للحية انه جعل علما لهذا الجنس
وذلك عدم اعتبار المعلمية وزن الفعل لان اعلام الاجناس موثرة في منع الصرف كاسامة كما علام الاشخاص
بل لان اصل وضع هذه الاسماء للصفة بدليل استعمالها صفات اكثر الانام ثم غلب عليها الوصفية بالغلبة
بمعنى استغنى عن ذكر موصوفاتها معا واريد بها الاسم ولذا قيل لانثاها اسودة الاسواد وارقم حية
منقوطة ثم علمه قول حسان بن ثابت نجد دريني اي اتركيني وهو من الافعال اللازمة الملحق
والشيمة الخلق والاخيل طاير مال الهوا هو الشقراق عند العرب يتشاءم به يقول مخاطبا لمعشوقته
او زوجته اتركيني مع علمي بالامور وطبيعتي ما طاير كانها اي في الامور لطاير يتشاءم به علمك
لا يكون سواتكم قوله دريني فعل وفاعل ومفعول الواو بمعنى مع وعلمي مفعول معه بالامور متعلق بالعلم
وشيمتي معطوف على علمي ويحتمل ان يكون واوه ابضا بمعنى مع كما الفا للتعليل وما بمعنى ليس وطاير
اسمها فيها اسم عايد الى الامور والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف في محل النصب حال من الامور علمك
متعلق بالخبر وهو في محل النصب خبر ما ان ذلك ان اخا في موضع الزوال الغرض منه العلم اسم موضع
متعلق ان موضع فانجر وهو صاحب خبر يعرب الى موضع ظهور الزوال ويكسر بها شيات بتخلل فيهما
لكوا ثم يهود سائب بها ماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفهما اعني عدم احد شرط الوجوب فلا يكون فيها خفة فان قلت لا نسلم وجود الحكمة ماه لكلمتين لان وجود
الحكم يتفرع على الشرائط كلها والمعجمة وان كان احد شرائطها موجودا وهو العلمية لكن الشرط الآخر وهو انها محرك

الاوسط والزيادة على الثلثة عير موجود واذا كان كذلك فالخفة المقاومة لاحد السببين متحققة في ماه وجور
فصرفهما اي يكن علة لان هنا قاومت الخفة العلية او واحده او قاومت التانيث واذا امتنع جواز فالوجوب
ابلغ في المنع قلت ان العجمة مع العلمية تسبب سببا مستقلا كما هو عند الجمهور حتى يكون فيهما علة ثالثة
معنوية للتانيث والعلم لا يكون شرطها عند الامرين اذ كانت علة ان يكون شرطها كما اذا كانت معنوية
وهذا الغرض في ماه وجور ثم ان يكم ثم قلتم لم حكم فيها الا منع الصرف لان الخفة وان قاومت احد الاسباب
لكنه يبقى اثنان وليس كذلك لانها متى قاومت العلمية لم يبق شيء من التانيث والعجمة لانهما شرطها وانما
الشرط يوجب انتفاء المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجور بانها حيث ان الامتناعين من الصرف والجواب بعضهم بان الخفة
وان قاومت العلمية لكنه يبقى اثنان لان الخفة تقاوم العلمية نفسها لا اثرها وهو كما ترى بل الامر بالعكس
لان شرط السبب مثلا العلمية نفسها والاثر ليس امرا محصلا في الاشتراط وهو الغالب ما بين لانه
يستلزم ان الحكم في ماه وجور الا منع الصرف سواء كان فيه علمية جمهور واذا تحققت الاعتراض ورد جوابه فالجواب
يمكن كيلا تغوتك ثم مما سبق الكل ثم اعلم ان بعض النحويين ذهبوا الى ان العجمة في ماه وجور علة مستقلة وانه
ذهب صاحب الكشاف والفاضل الاسفرايني وشيخ الاندلسي الصادقة حيث قال في هذا وقعة وهي
ان السبب الذي لا يجعله ملغى الخفة الاسم ليس العلمية بل عجمة لان الخفة لو قاومت العلمية لا نصرف لو واحدا
بدليل آذربيجان فان فيه خمسة اسباب ونوكان الصرف لان التانيث والعجمة لا اثر لهما مع العلمية فلا يبقى
لهما تاثير اصلا في الكلام وليس بصواب لان العجمة لو كانت علة مستقلة في الصرف لوجب وجود شرطها وهي تحرك
الاوسط والزيادة على الثلثة وهو اعتبر تاثيرها العلمية فقط وقد ذهب بعضهم الى انها مقومة ومعينة
للسبب وليست شرطا مستقلا وعلى كلا التقديرين فالخفة عند وجودها منتفية والسبب موجود حتى تقاوم
احد الاسباب على مذهب الاول او السببين على مذهب الثاني فلا بد في ماه وجور من ذلك وتحقق لانها
لا مانع في منع الصرف وجود التانيث المعنوي والعلمية والحق شرط وجوبه وهو العجمة واعلم ان العلمية شرط في
منع الصرف مع التانيث المعنوي كذلك شرطها الوقوف منع صرفه لتوقف الوجوب على الجواز ويلزم منه
ان اسمي مثل شاة ودف مذكورة منع صرفه لانه متحرك الاوسط تقديرا ففيه نظر اذ في وجوب
منع صرفه بالزيادة ان يكن فيهم اذ الاشكال ... وانت خبير بانه زائد في مادة الاشكال ان قوله لانها يدل

فاذا لم يعتبر العلمية
اذا عمل ... الاندلسي وقول بعضهم

عن شیء ان کان المراد به الهاء فممنوع لانها لو کانت بدلا من الهاء لما جاءت عند الابتداء بالهاء بل قیل شوه
لا یلزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غیر جائز وان کان المراد به غیر الهاء فعلیه البیان علی ان ملا اما
هو فی شاة دون ذات لان کون اصلها ذوهة لیس بثبت عندی فی کتب اللغة والظاهر ان اصل شاة وهو
بین اصلها و[illegible] سواء [illegible] شاة وذات لیست کذلک لانها غیر موقوفة علیها کما ان التانیث
فیه شیء یوقف علیها [illegible] وثلث من شوة ثلث [illegible] لم یذکر انه تحقق [illegible] وهی العلمیة والتانیث
حتی یشترط معه [illegible] وهو [illegible] زیادة [illegible] وثلث من ثلث ای ثلث التی هی مؤنث کونها صفة للمؤنث
لانها لو لم تکن مؤنثة لانصرفت بالعلمیة قال ابن الاندلسی [illegible] سمیت [illegible] وذلک صرح به [illegible] الاخفش
وجمهور النحویین خلافا للجرمی واما انصرف [illegible] لان الوصف زال بالتسمیة [illegible] بزوال العدل [illegible] رجال
التنکیر [illegible] بعد العلمیة [illegible] العلمیة [illegible] الکبری [illegible] الصفة
وهی [illegible] العدل [illegible] لان العدل [illegible] للتنکیر عند العدل [illegible] المذهب
للتنکیر [illegible] مع التعریف فان نکر [illegible] التی کان علیها [illegible] الاخفش
[illegible] مع کونه اسما لحق [illegible] العلمیة [illegible] المعنوی سماعا وتحقق
[illegible] الصحاح [illegible] اسم [illegible] الخیل
[illegible] وتعالی [illegible] اعلم انهم
اتفقوا [illegible] واختلفوا فی السبب [illegible] الوصف
[illegible] معنی مجتمع [illegible] باب التاکید [illegible] موصوف [illegible]
[illegible] معرفة [illegible] کلهم [illegible] الاضافة [illegible] فاذا [illegible] الجمع [illegible] جمیعهم
[illegible] بعضهم [illegible] السبب [illegible] التوکید
[illegible] التاکید [illegible] للتاکید [illegible]
[illegible] وضعت
[illegible] معارف [illegible] تقدیر اللام او الاضافة [illegible]
[illegible] حکم [illegible]

علی ما مر

تبویب [illegible] العرب

علی [illegible] لغة [illegible] شرط العجمة فی منع الصرف [illegible] العجمة کل لغة خالف لغة العرب
من الروم ویونان وفرس وغیرهم [illegible] وزن [illegible] اسما [illegible] عجمیة فقد [illegible] ان [illegible] وزن [illegible]
علی موضع [illegible] بعلم ذلک [illegible] الاشتقاق وهو منتف فیها [illegible] ان [illegible] وزن [illegible]
ولا یمکنه معرفتها [illegible] بل [illegible] مورینها [illegible] لغة ابنیة کلام العرب [illegible] العرف [illegible] علامها ومنها
[illegible] اشتقاقها ومنها [illegible] الصاد [illegible] والجیم فی کلمة [illegible] وهو ما [illegible] ومنها
[illegible] المنون [illegible] ومنها اجتماع القاف والجیم [illegible] العربیة [illegible] وهو الحجل
[illegible] الصحاح هو فارسی معرب لان القاف والجیم لا یجتمعان فی کلمة واحدة من کلام العرب ومنها
[illegible] للدال المهملة [illegible] الصحاح [illegible] معرب [illegible] تقال
[illegible] ومنه [illegible] وهو الذی [illegible] الابنیة [illegible]
[illegible] لیس فی کلام العرب [illegible] دال [illegible] فیها غیر حروف [illegible] کالکاف
والباء والجیم والزاء [illegible] وهو [illegible] علی [illegible] الاکثر
[illegible] والزیادة [illegible] الثلاثی [illegible] وسطه [illegible] ونوح و[illegible]
[illegible] او متحرک [illegible] ساکن [illegible] وفیه قال [illegible] ولوط
[illegible] العجمة والتعریف [illegible] وانما [illegible] علی ثلثة [illegible] وسطه ساکن [illegible]
[illegible] احد السببین [illegible] الا انهم [illegible] المؤنث [illegible] الحروف
[illegible] وسط [illegible] وهو افصح لورود التنزیل به [illegible]
الکشاف [illegible] لانها [illegible]
[illegible] السببین [illegible] للثقل [illegible] الزیادة [illegible] الزیادة
[illegible] ان جمیع اسماء الانبیاء علیهم السلام [illegible] الا ستة [illegible] منها
[illegible] محمد وصالح وشعیب علیهم السلام واربعة منها العجمة [illegible] نوح ولوط وهود وشیث [illegible]
علی [illegible] موسی [illegible] اسم للنبی علیه السلام [illegible] العجمة [illegible] یخلق [illegible]
[illegible] التانیث [illegible] وان [illegible] اوله [illegible]

الملائکة الاربعة اسماء [illegible]

[illegible]

فعلى حو

وقال الكسائي فهي من ماسن يمس اذا تبختر وعيشى بعوينه فعالى من العيش وهو الناعم فكلمة الف للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة والنصر معرفة ويحتمل ان تكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري لا عيسى اسم عبراني او سرياني والجمع عيسون بفتح السين ومررت بعيسين ورايت العيسين واجاز الكوفيون ضم السين مثل الذي قبل الياء ولم يجزه البصريون وياجوج وماجوج ان اخذا من اجيت النار لا التانيث ... ولم ينصرفا للتعريف والتركيب ... ومن الشتقه من تذكر بطن العجمة ... اذا ما فلا اعجمية للتانيث والاسم معرفة ونكرة والمراد بمنتهى الجموع ان اصلوا في نهاية الجمع فمنهم من قال هي عدم النظير في الاحاد وانه قال الزمخشري حيث قال المفصل والزنة التي لا واحد لها منزلة جمع ثان ومنهم من قال هي عدم احتماله للجمع مرة اخرى فانه اشبه الفعل في انه لا جمع فيه الحكم وشبه الفعل وقيل لانه لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف الجمع وشبه الاعجمي وقال الاخرون انه تكرر الجمع ان فيه جمعية تعلقها باللفظ ... واوى تعلقها بالمعنى فالمعنوية هي انها جمعية لم ترد على مثالها واحد والمعنوية هي انها جمع مسمى مثلا ومنهم قال لانه لم يكن جمعه مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين بعض الكل لانزال الجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فيمتنع جمعه جمع تكسير فلما انتهى الجمع عنده سمي نهاية الجمع ونقل الشارح اليه ... واما قلنا جمع التكسير لانه كذا ان تجمع جمع السلامة نحو الصواحبات قال الاندلسي من العرب من يحمل هذا الجمع للمبالغة في الكثرة نحو صواحبات كنزلة منزلة الزائد تقديرا وقال ابو علي من العرب من يصرفها بكل حال وهذا الا انه قد تجمع وعلى هذا اقوله يراميونا فعلم من هذا امتناع الجمع تكسيرا او تصحيحا وان ما جمع منه انما يقصد المبالغة ولم ... ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان احسن واجيب بانه لا ينتقض بمثل مدائني لان ياء النسبة كتاء التانيث ولذلك فرقوا بالياء بين الواحد والجمع في رومي وروم كما فرقوا بالتاء بين تمرة وتمر واذا كانت الياء بمنزلة التاء فكانه وله بغير هاء حسنا ان لا يكون بغيرها ذكر من اتحادها فلا ورود لنسوا كي ... ولقائل ان يقول يلزم ان يقول شرط كل ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف لكن ان يجاب عنه بانه لما لم يشترط ان يكون جمعا في الاصل كما اشترط في الوصف لانه يمكنه منها ارادة مطلق الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع يمتنع من الصرف سواء كان جمعا الان او في الاصل بخلاف الوصف لانه يمكنه ارادة معنى الوصف لانه الوصف يمتنع من الصرف سواء كان عارضا او اصليا لانه عارض غير موثر فافهم ... ثم ان ... في باب ... فانه من العرب من لا يكون ... ان جمع ... من الصرف ... وتقديرا

فلنا العرب

ومما افقنا ان سراويل عنده غير منصرف لكونه جمع سروالة تقديرا وانه لم لم يكن الجمع المانع من الصرف الا ان يكون تحقيقا او تقديريا ولم يتعرض له قلنا يمكن ارادة مطلق الجمع سواء كان تحقيقا او تقديرا لانه لا فرق بينهما في منع الصرف بخلاف العدل لان الفرق بين التحقيقي والتقديري ظاهر فيه نظر نفي شيء وهو ان كلام الحاجبي مشعر بان بعضا يصرف سراويل وهو منسوب سروالا وقيل قطعة خرقة وقد نقل الحديثي عن المالكي انه ممنوع من الصرف بالاتفاق ... لان اصل جوار جوارى بيان ان التنوين عوض من الياء وكيفية اعلاله واما اذا كانت عوضا عن الحركة فينبغي ان يقال اسكنت الياء ثم عوض التنوين من الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء وهذا اولى من تقرير الشارح لما فيه من التكلف ... ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء فيه بحث لانه لا خلاف في لفظه في الرفع والنصب واما في الخفض فاكثر العرب والنحويين على ذلك ايضا بل هو معترف بانه لا خلاف بين النحاة المحققين فيه والجواب عن البيت انه وارد على اللغة الضعيفة ويدل على ضعفه قول الاندلسي ومن العرب من يقول مررت بجواري بفتح الياء لخفة الفتحة وهي لغة ضعيفة لان الفتحة في تقدير الكسرة بجلاف ما ... في موضع النصب فيكون قوله وخفة الفتحة على الياء ممنوعا لكونه غير المنصرف منتوحا في موضع الجر انما هو فيما يتبين سقوط الكسرة لعدم الانصراف ليعوض عنها الفتحة وههنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لاستثقالها على الياء لا لعدم الصرف الكسرة التي سقطت لذلك لا تعوض عنها الفتحة فلا يكون قوله لكونه غير منصرف كليا وقررت هذا البحث فيذكر وجه هذه اللغة الضعيفة انه قد راعى اول امره غير منصرف فوقعت حركة فتحة فاظهرها كما اظهرها في حالة النصب ... كقوله ولو كان عبد الله مولى هجوته الخ البيت للفرزدق قيل انه لما قال شعر وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف بلغ الشاعر عبد الله ابن ابي اسحق الحضرمي فقال قولوا لابي فراس لحنت حين عطفت المرفوع على المنصوب فهجاه وقال شعر فلو كان عبد الله مولى هجوته الخ فقال قولوا له لحنت في هذا البيت ايضا حين فتحت من الياء في الخفض وهذا الكلام ايضا يدل على ضعفه

ايهو حسد المدح و يكون الحليف وهو المحالف من الحلف بالكسر وهو عبد الناصر ومعنى قوله مولى مواليها
انه حليف لقوم هم حلفاء لقوم آخر فلا شرف له بنفسه لانه مولى والذين هم مواليه لانهم حالفوا قوما آخرين ليعتزوا
بهم وفي الصحاح وقول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لان عبد الله بن ابي
اسحاق مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف والحليف عند العرب مولى [illegible] نحو
تابط شرا وشاب قرناها وذري حبا تابط شرا لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ
سيفا تحت ابطه وخرج فقيل له اين هو فقيل تابط شرا وخرج في ذلك وشاب قرناها
لقب امراة يقال للمراة قرناها اي ضفيرتاها وشاب قرناها اي انتصب صغيرتاها كما ثبت به الا انها كانت
كذلك وذري حبا اسم شخص كان يذري الحب اي يبذره [illegible] اعلم انه لو قال الا بان تكون الثاني صوتا والا بان
يكون منفصلا للحرف لم يجب عنه بانه لم يخرج شيئا عن تركيب بكون الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف
كخمسة عشر لان الاحترازين بالاستثناء احترازا عنهما حيث [illegible] الذي [illegible] بمثل سيبويه ونفطويه
سيبويه ونفطويه شعرا فهما الجمهان قال البارزي ان اصله سيب بويه وهي رائحة التفاح لقب به لكونه
لذ كانه وكنيته ابو بشر واسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث وانتقد الذهن المعروف
وتكسر فتح ما فيه ونفعهم لا خيرة الحروف الحاء انما كان منسوبا الى النفطويه لانه اسمه بعض اسمه
مسمى الباقي ... عليه [illegible] الى المذهب يرتج فانما فارق المذهب يتج الا ان آخر سيبويه ونفطويه مبني
اكثر بما رسمتها له بناه تروه الثاني والمذهب الثاني الاعراب [illegible] وجعله غير منصرف للعلمية والتركيب نحو
هذا سيبويه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه وقد يثنى ويجمع فيقال سيبويهان وسيبويهون بخلاف
المنقوص [illegible] سيبويه وذو سيبويه ويجمع [illegible] مذهبان احدهما بناؤهما على الفتح الا آخره
اعراب [illegible] وجعله غير منصرف والمعروف [illegible] فعلان والواحد من المذكورات لا كخمسة عشر
فعلانا تنح [illegible] كعمران وفعلان وسحبان مثل ثلاثة امثلة لان الاول مكسور الاول علم شخص
والثاني مفتوحه علم النوع والثالث مضموم علم للتسبيح وبهذا جعلنا الى العلم الجنس كاسامة لان الاول
علم جنس هذا النوع والثاني جنس التسبيح [illegible] ولم يختلف سكران ونزمان من العدم لان النادم
والمعاشر يقال رجل ندمان اي نادم وامراة ندمانة وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى الا

منقولا

منقول اسمه يعني ان العوني جمع وقال ذو مرتين ان علم فانه لا يجوز عن موضعها مع ان مال وشبهه ... كالاعلام
ان حمه بعض اسم عنبرها عمرو بن تميم وهو من شغف السنة الكبير بعضه فضاء فان الاصمعي سوا كل جمع الحز وغير
اسم النبت يصبغ به وتشلم ثم بنت المقدس وهما جمعان ابدرا سم ما من قباه العرب وعن موضع جمع وزاد
الحديثي عنبر اسم موضع وزاد بعضهم بشر [illegible] لاسود الاشكال بنز كرشن اي حين جعل الكاب بان يرجس بكونه
غير قابل للمناخات كونه علما ومن الاسود بان قبوله الكارطار بعد شغاله اسما الاسود الا بساط ابن جس
علما واما اسود اسما للحبة ان لخدران كلا جوازه عنها لانه لا يتخشى له برجس [illegible] تقول هذا جمل بعد الى الجب
مطبوع على العقل وناقه كذلك [illegible] وكذلك حكم ارمل فانه غير مخصوص بالمعدود وهو قابل للتا يقال رجل ارمل
وامراة ارملة اي لا زوج لها اعلم ان وزن الفعل ما يوثر مع الصفة كاحمر ويعرف العلمية كاحمد وابدا العرو
انيث مع الصفة وزن الفعل والتانيث ان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالفعل من فعل وصلح
وحمل وعنق وابل احرد وحمد وابل وعنق وصلح وفعل الرباعي باعلا افعلا والخامس باحمد والتميمه
الوثر الثاني الذي يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على الاخر وهي علم وحرف ودحرج وتعارف
وتعارف ايراد هذا القسم في الاوزان نسبه الا ابدى عيسى بن عمر ونسبه لغات المنتقى بالفعل كشمر وضرب
وضرب وانطلق وتجمر وتعارف والسحرج وتقطع وافعوشن والجلوذ واسلنقى واحرنجم واقشعر واحمره
بدفوان الى ويبه شجعوه ابن عرس لشذوذه والرابع ما في اوله احدى الزوائد الاربع كاحمد واخضر ويزيد وتغلب
وحكم هذا القسم حكم المختص بالمنع العرف [illegible] ما فيه علمية موثرة اذ اوله الزوائد فانها لو شرطها فيه يستثنى منه مغفول
جامع اي لا جامع علمه وموثره حال من فاعل جامع وقوله والعدل ووزن الفعل مستثنى من مستثنى الموزع
الى الاجتماع معا بالاستقراء انما اوزان العدل فعل وفعال ومفعل ومفعال وليس من اوزان الفعل وفي حاوه
الاوزان حتى يتوهم منتوعهم انه ترجع فيه الاعلام والعلم ووزن معل [illegible] وبالقول معتوربه الا بين دون الثالث
منع شاو ونحوها نحو بلام وجاهل باعود بها ساجان عليها والسبق كاف لمر حج [illegible] مخالف سيبويه الاخفش
سنح بعضهم الاخفش بالمذهب والعاهر وقعه لانهم فرشوا ان المراد بالاخفش احد الثلاثة هذا وحسن ابا الحسن
سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وثانيها ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد والاخفش الاول هو ابو الخطاب شيخ سيبويه
وقد فات ظاهر ان ما عداه انما يخالفه لعقد المام وخالفه لانا نرى انه لا يقصد مخالفة التلميذ بل الامر بالعكس

بالاسم حو

وضربه صـ

المعتبر

يعرف بذوق سليم وطبع مستقيم فان قلت اذا كان المخالف الاخفش فلا يستقيم قوله اعتبار الصفة لان
للصفة ليس هو الاخفش بل قوله اعتبار ابدل ليشمل حسن سيبويه على معنى ان الاخفش خالف ذلك الاعتبار
في الصفة اعتبارا لمخالف ذكر الاعتبار وتصحيح معنى ... وهو ليس بعار لو كانت صيغة الا جعلية معتبرة
حاصل السؤال ان رحم بعد التنكير وكان مدار مقالة بعد العلمية سيان في عدم كونهما وصفين فلم يعتبر
الوصف الاصلي في احمر ولم يعتبره في حاتم وفي بعض نسخ الكافية لما يلزم من اعتبار المتضادين والصواب مما يلزم
من ايهام اعتبار المتضادين كما وقع في بعضها لانه لم يعتبر الوصفية حقيقة حتى يلزم تحقيق اعتبار المتضادين بل
بعض نحا تقديرا فلا يلزم الا الايهام ورسه كنظير نائي وعبد كوص انه ابو عبيد التخويف والحوص بضم الحاء
وسكون الواو جمع الاحوص وكذا الاحاوص والحوص بالتحريك ضيق موخر العينين واراد بعبد عمرو
وعبد بن عمرو بن شريح بن الاحوص وعني بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب
واسمه ربيعة وكان صغير العينين منهم عوف بن الاحوص وعمرو بن الاحوص وشريح بن الاحوص وكان
علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص نافر عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا الاعشى علقمة ومدح
عامرا فاوعده بالقتل فانشد الاعشى قصيدة منها هذا البيت يقول لعبد بن عمرو بن شريح بن
الاحوص لود فعت عني شر الاحاوص لكان اولى انا في فعل وما عليه وعبد الحوص ... جعفر الى محل النصب
بانه حال من الحوص والفاء للعطف ونهيت الاحاوص فعل شرط والجواب محذوف وهو لكان اولى
واستشهد به انه اعتبر المتضادين وهما العلمية والوصفية في احوص في حكمين مختلفين حيث اعتبر العلم في منع
صرفه واعتبر الوصف في جمعه على الحوص لان فعلا انما هو جمع افعل اذا كان صفة ... فقال قوم انه منصرف وقال
قوم انه غير منصرف وقال قوم ان بني علان منع الانصراف للاشارة الى هذا الاختلاف قال وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر ان ينصرف لان دخول الكسر متفق عليه دون الانصراف فان قلت فلم اختص اللام
والاضافة من غيرهما قلت لانهما يغيران الاول ينقله من العموم الى الخصوص فلا يكون في اسمهما الا بهما
خوفا من ... التنوين ويتضادان بنا والمتضادان ... في القوة فكما كان التنوين دليلا على كمال
قوة ... فكذلك اللام والاضافة ... المرفوعات انما قدم المرفوعات لان المرفوع مستغن عن المنصوب
والمجرور لان الكلام يتم به دونهما ... جمع المرفوع ... المرفوعات ... الا ... المرفوعات

المرفوعات

قال الرضي

قال الرضي وانما قال بعد وان كان راجعا الى المرفوعات لانه كلمة التذكير ان شئت جمع بين التعبير
وصفتها التي وصفها بها مونثة واردت مذكرا واعتبار الافراد اولى الا ان الاتباع على ما بالكلام يراد به
الحقيقة الا الايراد كما تقول الفعل السرى انه اذا قال والله لا اتزوج نساء لا يحنث حتى يتزوج
ثلاثة وكان والله لا اتزوج النساء لا يحنث بواحدة فلا حاجة الى ارجاع الضمير الى المرفوع كما قال الشارح
لان المرفوع ... هذا عند الجمهور وذهب سيبويه الى ان المبتدأ هو الاصل والفاعل
محمول عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كلا منهما اصل برأسه ... مذكورة في المطولات
كالاسم المفعول ان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله فيه نظر لانه وان لم يكن فاعلا عنده الا انه لا يخرج
بهذا القيد بل قوله على جهة قيامه به لان اسم المفعول مسند اليه وليس على جهة قيامه به قال الروزني وغيره
شبه الفعل اسم الفاعل والمفعول وغيرهما والتعريف انه اخرج اسم المفعول واراد قائل القدور انه لا يقال له مسند
الفعل بل مع الفعل ... الامام نجم الدين الرضي في شرح الكافية ... وقال ولم يقل ومعناه ... فعل
فيه ... بعده الضمير ... او الظاهر نحو زيد قائم ابوه ... في الحقيقة الفعل المقدر
او اسم الفاعل ... ولم يقل ... طرح هذا القيد قال ... في شرح المفصل
لا احتياج الى هذا القيد ... اسند اليه ... وهو وجه جمعا ... ان الى
الا انه اتفق ان الضمير ... وارد وليس ... على جهة قيامه به متعلق بالمسند والضمير
في قيامه للفعل او شبهه ... قام ... حقيقة ... كون ...
وجودها محققا كما ... بخلاف القرب والبعد ... لا يتوقان بالفاعل على الحقيقة بل ... فانهما
بالمتنفسين ... زيد لم يقم زيد فانهما عدميان ... على عدد ... الاختلاف
... الكوفيين ... اسندوا بالاتفاق سيبويه
... طول الصدور ... فان ... واجب بانه
... ولم ينتقض الحد ... وزاد ... قوله جاء احد
... ان قام زيد ... ان قام زيد ... المسند ... شرح الاسماء لا عدمه ... قائم
... عليه ... لانه ... بالمفعول ... فلا حاجة ... الا ... او شبهه لان الفعل الحقيقي
... موجود في اسم الفاعل والمفعول ... قوله ما اسند اليه الفعل شاملا لها ويستغني عن ذكره

او شبهه قوله يمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اي مدلول شبه الفعل الاصطلاحي
[illegible] الحدث فقط غير مدلول الفعل الاصطلاحي ومدلول شبهه اي المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي
اعني الحدث دون الزمان ومدلول الفعل الحقيقي وهو الحدث ايضا لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور
جواب سؤال يرد على قوله اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وتقديره ان يقال مدلول الفعل الاصطلاحي
هو الحدث مع الزمان لا الحدث فقط فكيف يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بانه جاز رجوعه الى
ما هو الحدث وفيه نظر لان الحكم بجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعا من غير دليل تحكم ولو سلم
فمدلول الفعل الحقيقي ايضا هو الحدث ولم لا يجوز ان يراد [illegible] يرد قوله على انه لا حاجة اليه ولو سلم
فالقائم بالفاعل ليس ذلك المدلول [illegible] في الخارج بل في الذهن بل القائم به هو ما يصدق عليه ذلك
المدلول في الخارج [illegible] واما هو المسند اليه اولا وفيه نظر لان انصباب عمل العامل على المتبوع والتابع
ليس هو على التعاقب بل ينصب عليهما دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في المفصل واما النوع الرابع فهي
رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات ينصب عمل العامل [illegible] انصبابه الاول
ويكونه موجها للفاعل على ما قاله [illegible] زيد وقرب [illegible] زيد ولهذا جاز ان [illegible]
الزيدان منطلقين فان الضمير المنفصل بالملحق عائد الى الفاعل وهو الزيدان [illegible] الزيدان اياهما
منطلقين مع وجود [illegible] يعود الى الموصوف [illegible] او اكرمني وضربت زيدا او اعلم [illegible]
وابن جني ذهبا الى جواز عود الضمير الى المفعول وان تأخر لانه ينوى به التقدم فيما بين الفاعل
[illegible] بمنزلة المفعول [illegible] والقصور [illegible] اعلم ان المفعول الاول [illegible] بمنزلة
الفاعل والمفعول الثاني مثل [illegible] بان زيد مبتدأ للمفعول [illegible]
[illegible] تقديره [illegible] الفصل [illegible] وان كان
[illegible] الا زيد [illegible] وان كان جواز ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى المفرغ
[illegible] المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون الثاني يعني ما ضرب احدا الا عمرا زيد [illegible]
[illegible] فاعلا [illegible] الاول [illegible] احدا الا عمرا [illegible]
[illegible] فعلين فلا يكون [illegible] مع ان الاخفش اجازه [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible] فاعلا لانه اجاز بناء الفعل [illegible] وهو صريح في عبارة [illegible]

ما ذكرنا فالنظر باق ويمكن ان يجاب عنه بان حمل قوله او وقع مفعوله بعد الا ان وقع المفعول وحده بعد الا
[illegible] بكلامه او بقول [illegible] مفعوله الا فاعلا للمقدر على رأي الاخفش [illegible]
الفعل الاول فاعلا [illegible] المسألة وان [illegible] مع تعدد المستثنى او [illegible] ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم
تعدد المستثنى [illegible] زيد فاعلا للضرب المذكور [illegible] فيما قررت منه وهو احتمال كون الحصر فيهما
والمقصود [illegible] احدهما لانه على تقدير كونه فاعلا للضرب لا يتعين ان يكون الحصر في احدهما لاحتمال الحصر
فيهما واجاب عنه صاحب [illegible] بان تقديم المعمول على [illegible] الاول لانه يستلزم [illegible]
[illegible] على الموصوف الا الصفة المقصودة على عمرو وهي الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب
[illegible] يزيد ضارع [illegible] البيت [illegible] يزيد بن [illegible]
[illegible] الحدث [illegible]
[illegible] والحوادث [illegible]
[illegible] المطيح [illegible]
[illegible] مما احتمل [illegible] فلان [illegible]
[illegible] والطوائح [illegible]
[illegible] المطيحات [illegible]
يزيد [illegible] انه هو المغيث لمن [illegible]
[illegible] الافعال الناقصة مع اسمها وخبرها [illegible]
في محل النصب [illegible] متعلق [illegible] بالمحذوف في محل النصب حال من [illegible]
[illegible] فعل محذوف [illegible]
[illegible] متعلق [illegible] الجار والمجرور متعلق [illegible]
والاستشهاد على [illegible] حذف الفعل [illegible] يزيد [illegible]
[illegible] صيغة المبني للفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]

وإذا تنازع ... يعلم أن المصنف لم يستعمل في هذه المسألة مجازا مسامحة حيث أراد بالفعلين العاملين وخصّ حيث أراد بهما
العاملين أو أكثر وحكى العبدي عن الفراد بيني أن شرط حرف العطف وليس بشيء لأن مجيئه بغير حرف العطف
كقوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا أو أكثر كقولنا اللهم صل على محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت
على إبراهيم وهو حال من الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية الصواب أن يقول في
الفعلين المقدرين أن المراد لفظ الفعلين وهو مفرد وقيل الأول أن يقول قبل قوله فقد يكون الخ وهو ليس
بشيء إذ لا تفسيره وهو قوله أي فقد يكون تنازع الفعلين بعد قول المصنف فقد يكون في الفاعلية وهو
استواء الفعلين أراد بالاستواء أن يجب كل منهما ما يكون للآخر أو به يستحق التنازع في الحكم المفصل لأن
معنى التنازع أن كلا منهما يصلح أن يكون عاملا في المتنازع فيه والمصنف يعامل الاستعمال فيه بغيره فلا دفع
التباس يعني أما استواء الفعلين في الإسناد أو التنازع مضمرا مخاطبا أو متكلما فلا دفع الالتباس المخاطب
أو المتكلم بغيره لأنك إذا قلت ضربت وأكرمت وأضمرت الفاعل المخاطب أو المتكلم التبس بغيره لأنه لا يعلم
أن فاعل ضربت مخاطب أو متكلم أضمر فيه أو غائب هو ظاهر وفي بعض النسخ وربما قال ظاهرا بعدهما أو متنازع
تنازعهما مضمر بعدهما لا استواء الفعلين في الإسناد سواء كان مضمرا غائبا أو مخاطبا أو متكلما لدفع الالتباس
مع عدم التعلق وقوله لدفع الالتباس بالاستواء ويكون علة لعدم تنازعهما في الغائب في المخاطب والمتكلم مطلقا
لا المخاطب والمتكلم على ما في النسخة الأولى فيكون معنى قوله لدفع الالتباس لعدم تعلق كل من العاملين
بمعمول الآخر وفي العبارة الركيكة [illegible] وإن كان الضمير استويا في جهة العالة بها
أو نحو للمتكلم قلت ضربت وللمخاطب ضربت أكرمت وللغائب زيد ضرب وقام قال كلا الفعلين الفعل به [illegible]
[illegible] يمكن إعمال أحدهما الفعل بالآخر وإن شرط التنازع توجههما إلى شيء واحد وهو هنا متنف [illegible]
[illegible] في التثنية والجمع ... قمنا وضربنا وقمتما وضربتما وقاما وضربا [illegible]
[illegible] قال [illegible] بعض المتأخرين إنه من هذا الباب وهو غلط إذ لو كان منه
[illegible] الفاعل أو حذفه على مذهب الكسائي [illegible] معمول على تقدير إعمال الثاني
ما ضربت وما أكرمت إلا أنا [illegible] سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب
[illegible] تقدير إعمال الأول بالعكس وإذا [illegible] وفيه ولذلك يكون منونا لا [illegible] الفعل

اليه ابام

[illegible] فساد [illegible] في إعمال الأول [illegible] حذف الأول إنما اكتفى بأحدهما وإن كان مضمرا حتى يكون [illegible] ما ضرب إلا أنا وما أكرم
إلا أنا وإن الشارح لم يرض به حيث [illegible] جعله من باب التنازع وجعله [illegible] لأنه خبر [illegible]
[illegible] هو مذهب البصريين وحذف ما هو مذهب الكسائي [illegible] عن مخالفته عاملين
في معمول [illegible] معمولا لكل منهما وهو منتف فيما نحن فيه [illegible] كما عرفت سواء أضمر أو حذف قال
[illegible] التنازع [illegible] إنما يكون [illegible] الأول وإن كان
بالعكس [illegible] التنازع [illegible] أن يكون عاملا في [illegible] ضربت وأكرمت زيدا [illegible]
التنازع [illegible] عاملين في معمول [illegible] إذا عمل أحدهما فيه تعين الآخر [illegible]
ملفوظا أو محذوفا فلا يكون ما ضرب وما أكرم إلا أنا منه [illegible] بتركيب الحكم المذكور [illegible]
في الفعل بعدهما [illegible] بين اختلاف البصريين والكوفيين في أن إعمال أيهما أولى دون أن يكون [illegible]
[illegible] دون الآخر [illegible] بالاتفاق كما [illegible] أن يقال الأثم [illegible]
[illegible] فإن الفعل [illegible] قوله أنه [illegible]
تقدير المعمول [illegible] الأول [illegible] المسألة الأولى أن [illegible]
[illegible] إذا اقتضى الفعلان الأول الرفع والثاني [illegible] البصريين [illegible]
للفراء [illegible] وإن كان [illegible] لا [illegible]
زيدا هو اللزوم [illegible] وإنما قلنا أنه أولى [illegible] أن الفراء [illegible]
[illegible] العاملان الرفع أو النصب أو الأول النصب والثاني الرفع
أو الأول الرفع والثاني النصب والعمل [illegible] دون الثاني [illegible] إعمال الأول دون الثاني
[illegible] الكوفيين [illegible] البصريين على الوجه الغير المختار [illegible] الثاني إلى
[illegible] الأول ومعمولا [illegible]
إعمال الأول دون الثاني [illegible] المسألة [illegible]
[illegible] العاملين [illegible] العاملين [illegible]
[illegible] الأول [illegible] على تقدير [illegible] بل هو في المسألة متفق [illegible] الكوفيين

في بعض شروح الكافية ان النحاة توجب اعمال الاول اذا كان [illegible] يقتضي معمولا [illegible] على الفعلين [illegible]
[illegible] ويرفع العامل بالفعلين وتنصب المفعول [illegible] او النصب
[illegible] اعمال الفعل الاول فيما اذا [illegible] الاول الرفع والثاني النصب
[illegible] كان [illegible] البيت لطفيل الغنوي والكميت جمع الكمت [illegible] الاكثر [illegible]
[illegible] عنه بالمصغر وهو تصغير الترخيم [illegible] للمصغر [illegible] الكميت [illegible]
[illegible] الفرس [illegible] السواد
[illegible]

[illegible]

المعمول [illegible] المفعول

[illegible] كلام [illegible]
[illegible]
[illegible] للعطف [illegible]
[illegible] والعطف
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المفعول به

الا الموقوف ان تعال فحمت عليه ونحو سبحان سبحانا وجرى حمد الغرنجان مجرى المفعول به والا الفعل سرت فيهما واعلم
ان الجار فيام الظرف والمصدر مقام الفاعل ليس هو على الاطلاق بل انما هو من الظروف والمصادر
غير اللازمة للنصب كما ذكرنا اما اللازمة له من الظروف كذات مرة وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى
وعشاء وعشية وعتمة ومساء ومن المصادر كمعاذ الله وسبحان الله فلا يقع موقعه لانه لا يقال في الظرف
والمفعول المطلق ويمتنع رفعها قلت لم لا يجوز ان يكون محلها بالرفع مع كونها منصوبة لفظا قلت
لانه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على محله بالرفع فان قلت فكيف يحكم على المجرور بحرف الجر القائم مقام
الفاعل بان محله الرفع مع ان لفظه مجرور قلت لانه وجد منه بمرتبة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا فلم يلزم
محذور من معاملة نائبه معاملته واختلف في اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فقيل ان المجرور لها قائم مقام
الفاعل وقيل الاسم المجرور وحده واليه ذهب صاحب اللباب وهو الاصح لانه يخبر عنه بالاخبار عن الحرف وان الجار
والمجرور بمنزلة شيء يتعلق فيما يليه في بحث المفعول به ان شاء الله تعالى (ومنها المبتدأ والخبر) المبتدأ
الواو في بعض النسخ المبتدأ والخبر وفي بعضها ومنها المبتدأ او الخبر ومنه يعرف ومنه والاول اولى لانه بعد الفاعل
انما يعرفان بعد المبتدأ وبعده بهذا الاسلوب يعني حذف ومنهما ومنه عن كليهما الخبر ذكره في الفاعل
واختلف في عامل المبتدأ والخبر فذهب البصريون المتأخرون الى انه تجرد المبتدأ والخبر عن العوامل للاسناد
اعني تجرد الاسم رافعة للمبتدأ والخبر وذهب البصريون المتقدمون الى ان تجردهما للاسناد رافع
للمبتدأ وللمبتدأ والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ رافع الخبر وبالعكس
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه مثل من امثال العرب يضرب لمن خبره خير من مرآه قاله المنذر بن ماء السماء
لشقة بن ضمرة بن جابر وكان يسمع به ويعجبه ما يبلغ عنه فلما رآه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسله
مثلا وقال شقة ان القوم ليسوا بجزر انما يعيش المرء باصغريه بلسانه وقلبه فاعجب المنذر كلامه وسره
فارسل ما منه فسماه باسم ابيه وفي الصحاح المعيدي تصغير معدي منسوب الى معد وهو ابو العرب
وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير بعد الف الاستفهام او حرف النفي وانما
استشهد في اعتماد بكونه نكرة في سياق النفي لانها ادا كانت معتمدة لا يلي الاحد الكرة فنكرة جارية في جواب
هذا الخبر انما بعد كونه نجار دائم ان في قوله مثل اقائم زيد وما قائم الزيدان الا ان الصفة معها

مسنداً اليه ومطلقا اي من معمولات غير تامة فالاولى ان يقول مثل اقائم زيد وان ... على معنى ان الفائدة انما يحصل من
المسند والخبر يحصل منهما اشارة الى ان الصفة مع مرفوعها ليست مبتدأ على حقيقه بل تكون شاركة للمبتدأ
في كونها اسما مجردا في اول الكلام فلا حاجة الى الخبر فيكون جملة بعد هذا ووهم انما مسنداه وما بعدها مسندا خبرا
ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر يحصل منهما فان الرضي قال ان الخبر في قائم ثوان محذوف اسند فاعله
مسده وليس شيء اذ لم يكن لهذا المبتدأ خبر اصلا حتى يحذف ويسد غيره مسده وتكلفت في تقديره لا يستقيم المعنى
اذ هو في المعنى كالفعل وبعدها لا خبر له فهذا لم يجامله فلذا كان مشابها لاسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة
فانهم قالوا بعضهم جعل الكوفي شيء موضعا اولا ما بعد الصفة سادا مسد الخبر فان الخبر انفصل الا الجنس
تفرده ففعل وعرف العربية وانه المفرد لكل لم تحكم ذكره اعلم ان الوال بعد حرف الاستفهام كان او لى
فصل اما قيده باهل الاستفهام لانه لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام لان ادوات الاستفهام
والافعال مثل زيدا او متى قائم الزيدان وهذا اقتصر النصب في هذا المثال تعينه في تفسيره راجعه للمعاهد
قال الرضي مثل هذا التقييد للتمثيل لا للقيد لان الصفة معتمدة على احد الامور وان كانت في نفسه محمولة على المعطي وانما ان
الجوالس مثلا كل ذلك يلزم كونها خفيفة وان فيه بعد موضوع الكل لها خبر له مثل احسن هذا ان جعله قيد احتراز فانه لا
يجوز ان الخبر يشكل مثل اقائم ابوه زيد واجيب بان الكلام فيما اذا لم يكن غير ما متعينا للمبتدائية وهي الخبرية
والخصمة ما ذكره وقد يتعين هذان فانه الا يكون خبر الا انه مسند وقد يجعل مبتدأ اذ لا يمكن اخراجه على
الخبر الجملة وهنا يمكن ان يقال قائم ابوه خبر لما يذكر بعدها فلذا جعله او نقول الاقائم مبتدأ في جملة الجملة خبر زيد
وعدا الجوار مع فيجوز في بعض النسخ مع انه مسند اليه اختاره كرويه فانه مبتدأ والضمير لا يمكن فاعله اساد
مسد الخبر ويمكن ان يكون ... داخل في حد الثاني وعلامة وجودها بعد حرف النفي وحرف الاستفهام لكونها
عاملة بدون الاعتماد في الصفة فيكفي في دعويها مبتدأ لكونها مشاركة لها في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية
كما كانت الصفة كذلك ونسخ الخصمة ان شاء الله تعالى والكلام في كل موضع يفيد العموم في بعض الشروح وقد
يفيد النكرة الدالة على العموم واذا وقعت كانت للجمع فكانت في معنى كالموصوفة وذلك في ست صور منها ما
احد خير منك وما رجل خير منك ومنها ان يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه نحو ما احسن زيدا وما اشد تحصيني

خبر

معنى الشرط كقولك من يأتني أكرمه ومنها أن يتضمن معنى الاستفهام كقولك من عندك ومنها أن يزيد معنى العموم في النفي كقولك ما
جاءني من امرأة ونكرة موصوفة مرادة ومنها أن يدخل النكرة في عموم السؤال كقولك من جاءك من رجل فإن
[illegible] هذا هو ذا نائب من فعل ماض معلوم من هذا الكلام [illegible] وهو [illegible] دون [illegible]
وفي [illegible] الشرط والإثبات منتصب به كان هذا العامل [illegible] في وقت ليس من [illegible]
هذا [illegible] هو ذا نائب إلى ما هو ذا نائب [illegible] والدعاء عليه لقوله تعالى ويل للمطففين ورد بأن المراد والمسلم
[illegible] بأنه مخصوص بالمتكلم من حيث إنه دعاؤه لأنه سلامه [illegible] النكرة بكونها مضافة كقولك غلام رجل خير
من عبد امرأة أو مشبهة بالمضاف كقولك [illegible] في [illegible] وقائم في الدار [illegible] أو جواب سؤال
كقولك رجل [illegible] عندك فكأنك قلت عندي رجل أو اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة قبلها حرف استفهام
أو نفي كقولك [illegible] وهي إما اسمية اختلف النحويون في تقسيمها فأبو علي قسمها أربعة أقسام
وهي المشهورة ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام وأدخل الشرطية في الفعلية ومنهم من قسمها ثلاثة [illegible]
[illegible] ومنهم من قسمها قسمين وأدخل الشرطية في الفعلية والظرفية في [illegible] إذا [illegible] أعلم
أنه إذا وقعت الجملة خبر المبتدأ أو صفة أو صلة فلا بد فيها من ضمير وأما الجملة الحالية فبيانها [illegible]
[illegible] الجملة الشرطية فإن كانت خبرا عن اسم [illegible] [illegible] الضمير واحد
وإن كانت خبرا عن اسم الشرط كقولك من يكرمني أكرمه فلا بد من ضمير [illegible] من الجملتين واختلف في
[illegible] بعضهم أن خبره الشرط والجزاء لأنهما كالجملة الواحدة وقيل هو الشرط فقط وقيل
هو الجزاء فقط وقيل إن الجملة الشرطية [illegible] الخبرية [illegible] والنهي وغيرهما وأما الجملة الحكمية بعد القول فإن
[illegible] ومتعلق هو مفعول [illegible] فلا بد لعود الضمير منها إلى المقول [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] والفعلية لأنها إما نفس الأول أو بعض منه وأما الجملة التي [illegible] الظرف [illegible]
[illegible] أن يكون فيها ضمير يعود إلى الظرف [illegible] يوم يقوم فيه زيد لأن المضاف [illegible] المضاف إليه فلا يلزم
عود الضمير [illegible] وأما التي لها موضع من الإعراب هي الواقعة خبرا للمبتدأ أو [illegible] أو الحال أو
مفعولا [illegible] أو صفة [illegible] جملة [illegible] الابتدائية فلا موضع لها من الإعراب [illegible]

ماله رابع

ماله ربع [illegible] [illegible] أنه [illegible] أن أعلم أن لزوم الفائدة [illegible] عند [illegible] إلى الله
[illegible] عند استغنائه عنه فلا كان ضمير الشأن لأن الجملة لما كانت تفسير الضمير وهو كناية عنها استغنت [illegible]
عن عائد إليه فالجار والمجرور في الصورة الأولى في محل النصب بأنه حال وفي الصورة الثانية في محل
الرفع بأنه صفة [illegible] أعلم أن [illegible] في المثال الأول ضمير أحدهما مستتر مرفوع يعود إلى المضمر في كنيز
والآخر بارز مجرور يعود إلى [illegible] الرابط وكذا في المثال الثاني الجار يرجع إلى السمن والمستتر إلى منوان
وفي شرح الهادي وجاز تقديم منه على [illegible] وإن كان معمولا للظرف الذي [illegible] الجار والمجرور فإنه [illegible]
[illegible] الكل يوم لك ثوب فلك [illegible] إلى تقدير مفعول [illegible] بان وهو أن الكل
الكر منوان [illegible] البر والسمن [illegible] البعض والعائد محذوف [illegible] خبر [illegible] الكر والسمن والكر واحد
أكرار الطعام وهو مكيال معروف لأهل العراق وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع
[illegible] نصف وهو ثلاث كيلجات بكسر الكاف وفتح اللام والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا خفف مقصور
رطلان والرطل اثنا عشر أوقية والأوقية إستار وثلثا إستار والإستار أربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم وثلث [illegible] الدرهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن الدرهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من الدرهم وقال الإمام الأجل سراج الدين أبو طاهر
محمد بن عبد الرشيد السجاوندي رحمه الله عليه [illegible] في [illegible] شعيرتان والشعيرة ستة
خرادل والخردل اثنا عشر فلسا والفلس ست فلسات والفلسة ست [illegible] ست نقيرات [illegible]
والقطمير اثنا عشر ذرة [illegible] الواو وكروا أن حروف الجر التي تقع خبرا عن المبتدأ [illegible] والى
وفي واللام والباء والكاف [illegible] دون ما سواها لأن أحدها لا يكون في حروف الجر [illegible] وهو ما [illegible]
متعلقه [illegible] وذكر [illegible] كقوله [illegible] والأمر لك [illegible] وهو ما [illegible] التام [illegible]
وعمرو عندك [illegible] زيد وأنت [illegible] وعمرو [illegible] عندك [illegible] الدار [illegible] الدار في موضع
[illegible] على الظرف [illegible] استقر أو مستقر والدليل عليه [illegible] النصب فيما كان [illegible] زيد خلفك وسوى
المستتر فيه في موضع الرفع على الخبر وقال الإمام [illegible] الدار في محل النصب [illegible] خلفك [illegible] فلك [illegible]
موضع الدار [illegible] في الدار [illegible] في موضع الرفع [illegible] وهو مستتر فيه إن قيل [illegible]
[illegible] الغائب [illegible] [illegible] العامل [illegible] كان

العباس

مفردا او فعلا انما هو عند البصريين واما الكوفيون فعندهم انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء او اختاره ابو
سعيد من المتأخرين قوله وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي فيه الى الظرف وهذا مذهب ابي علي
وذهب السيرافي الى انه لا ضمير في الظرف بل حذف كذلك مع تقدير [illegible] كما ذكرنا انك اذا قلت زيد في الدار
ففي الدار منصوب المحل بالاستقرار المحذوف سواء كان اسما او فعلا وفيه ضمير مرفوع والظرف مع ذلك
الضمير في موضع الرفع بانه خبر المبتدا وعند الكوفي المجرور في محل النصب مع ان زيدا في موضع الرفع اما بلا اسم
العامل او مع المستتر ان قدر بالفعل لانه بدون الضمير مفرد فمنصوب بالاسم العامل ومع الضمير جملة فمنصوب
الفعل فاعلهم فان البحث تمام فحلوه للاعتماد وصوحه وهو من هذا القبيل الا فكار ومن الف الانظار
واما قوله حالي انت ومن موصوف حالة نال السماء واكرم الاحوال الحال ارفع الام وموصوف اسم شخص
ويروى [illegible] نال [illegible] نيلا اي اصاب واصله نيل ينيل من باب علم والسماء تذكر وتؤنث وهو
كل ما علاك فاظلك ومنه قيل لسقف البيت سماء يعني انت خالي ومن تكون حالاته فقد ادرك العلو واكرم
الاحوال لشرف حالة وقوله حالي خبر لانت ومن موصولة وشريف حالة صلتها وهي مع الصلة مبتدا وقال في
فاعلها المستتر الراجع الى من وشرف مفعولها وهو السماء خبرها واكرم مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف
على نال السماء او الاستفهامية على ان مبتدا ولم تتقدم مع كونه مشتملا على ما له صدر الكلام وهو شاذ قوله وفيه
نظر ايضا اذ يكون حالي مبتدا وانت خبره لان حالي يدل على الصفة وانت على الذات وما يدل على الذات اجدر
بان يجعل مبتدا وهذا لا يدل الا على اولوية كونه مبتدا لا على امتناعه ويمكن الاحتجاج [illegible] قال تعالى انت
مبتدا او اللام رابطة كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة وفيه تقدير كلمة
انت وهو ضعيف لان حذف المذكر مناف للتاكيد قوله وههنا ان يكون المبتدا والخبر معرفتين والمراد منه
ان يكونا معرفتين ولا قرينة يدل على التعيين فلا ما اذا كانت قرينة دالة على تعيين المبتدا فانه يجوز
تقديم الخبر كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه لا يلتبس ان الاخبار
عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء وعند بعضهم ان كان
احدهما معرفة اعرف من الاخر جاز التقديم قوله وزعم انه لو قال بعلامة معرفة الكان اصوب قال الامام
عبد القاهر [illegible] انه لا يجوز تقديم الخبر اذا ابرز الضمير ايضا فلا تقول في الزيدان قاما قاما الزيدان
[illegible] والعلامة اذ يجوز ان يكون الالف علامة التثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث وقال [illegible]

والجزولي

والجزولي وابن عصفور يجوزان تقديم الخبر اكثر نحو ذلك في حمله على الاكثر قلت لانه على توهم اللبس وذلك كاف في
المنع في مثل هذا المقام ومن الواجب تقديمه ما وقع خبره بعد الا نحو الذي بابني الله ابراهيم ومنه ما اقترن
الخبر بالا لفظا كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير ومنه خبر ان ومنه اذا كان خبر
ومنه ومنه او كان كم قوله وههنا ان يكون تقديم الخبر شيئا اسما معنى قال الجزولي بتقدير [illegible] مقدما على المبتدا
ما يكون قبل على قال [illegible] في الدار وقال الا نس بل يوجز لانه الاصل في الخبر ولا مانع اذ ان مبتدا بالاستفهام في
شئله جاين وكذا الجزولي [illegible] لا الجزولي على هذا سوال قوله يمكن ان يجاب عن النقض المذكور بانه اراد بالخبر
لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور ولعلت هذا او اقرب او المتعلقة بكسر اللام واللام في
الحديث يجوز النصب ايضا حيث قال فان فتح اللام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبر لفظا وهو مثل الشرح ومثال
نظر الى ان الخبر حقيقة هو المقدر وان كسرته يراد به المرجوح اليه وهو الشرح خاصة نظرا الى انه جزء اخيره
في شمره مع هذا لا يكون المراد بالمتعلق المجرور جزما بل يحمل وجها اخر عنه ولا يعيب [illegible] مجردة بل الصحيح
ما ذكره في بعض الشروح من انه وضع مسئلة مثالا والمراد الخبر مذكورا مع المتعلق بشأنها دون امثال فلا يرد قولهم
في انه عبده متوكل ونحوها من باب بدون المسئلة لانه اوجه اخر كما رفع مثل زيد في ارفع ابا عنهم مثل وهو المشهور
والمختار مع زيد بالابتداء ونصب مثلها على انه نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال والجار والمجرور خبر
وانما تقدم مع معلها فالابتداء ورفع زيد على البدل منه او عطف بيان ونحوه لا يكون فتحة اللام بنائية لاضافته الى
غير المتمكن فعلى هذا يجوز ان يجعله في موضع نصب على الحال ووقف حركة البناء حركة الاعراب كما في قوله
زيد تكيده قدرت ويجوز ان يجعله في موضع رفع على انه مبتدا وزيد بدل منه من اللفظ او المحل واما ذكره في
المسئلة ههنا لتجتمع مع اخواتها والا فقد تقدم من قوله امتنع صاحبها في الدار ما يغني عنها قوله وقد يتعدد
ثم اعلم انه ابدا من تعيد لفظا لانهم ذكروا ان الخبر في الحقيقة واحد ليس الا والمعنى في ضاتا وهو جامع بين
حلوه حامض قوله اعلم ان المبتدا او تضمن معنى الشرط الخ اعلم ان المبتدا وخبره كالشرط والجزاء علة فلا
يدخل الفاء الفاعل لا يدخل الخبر الا اذا تضمن المبتدا معنى الشرط وهو الابهام وان يكون الاول سببا
للثاني كما ان دخلت الشرطية فانها فان الشرط مبهم ان المراد وجودها ومؤثر في الثاني حيث علق بالوجود
وكذلك اذا تضمن المبتدا هذا المعنى فان الاتيان مبهم ومؤثر في ثبوت الدرهم له قوله نحو ما الذي ياتيني
له درهم شانا ما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط نحو ما انه لا يتبع في الجزاء الا ان لها صدر الكلام والحق اعوده
ايضا فلا يقصور

زيدا عمرا ذكر في بعض شروح الكافية ان الفاء تدخل على المبتدأ في ثلثة مواضع اثنان لازمان وهما خبر
المبتدأ المتضمن معنى الشرط كمن يأتيني فله درهم وخبر المبتدأ بعد اما للتفصيل كاما زيد فقائم وواحد غير
لازم وهو خبر المبتدأ الموصول او النكرة الموصوفة وشرائط الاول ان يكون متضمنا لمعنى الشرط والثاني
بالصلة او الصفة فعلا او معناه والثالث ان يكون الموصول او الموصوف شائعا والرابع ان لا يكون الصلة
او الصفة شرطية والخامس ان يكون المبتدأ غير معرف بغير معنى الابتداء كليت ولعل وكان ولكن ذكره
جميع نواسخ الابتداء كالافعال الناقصة وغيرها وقال السيرافي كل جملة يجوز ان يجاب بالفاء كقوله زيد ابوك فقم اليه
واجاز الاخفش زيد فمنطلق منطلقا على تقدير كونها زائدة وسيبويه لا يجيز زيادتها اصلا بل
المثال على تقدير هذا زيد فهو منطلق والفاء عاطفة جملة على جملة ومما يجب ان تعلم هو ان الوصف
وصف لا صيف انه كل لان المقصود بالذوات وكل انما جئ به لاحاطة المضاف اليه كذا في حاشية
العقد كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان بوصف مثل غلام زيد ما هو المقصود لان كلا
منهما مقصود ويدل على ما قلنا عبارة الكافي حيث قال واذا كان المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وادخلا
عليها كل وكان المبتدأ تعوده رجل في كل رجل يأتيني فله درهم ما عند المطفين اذا قلنا ان المبتدأ نكرة
مع انه مضاف لانه مضاف الى رجل والمضاف الى النكرة نكرة علم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل
الظاهر انه تابع صاحب الكشاف والا علم انهم اهملوا فائدة التخصيص والصحيح عند بعضهم جواز
دخول الفاء على خبر ان مماثلى خبر ان المفتوحة ولكن في الافتح الاتفاق ان المفتوحة ولكن بخلاف ليت ولعل في عدم
دخول الفاء بكونه قوله وليت ولعل لتغاير نظرا الى تحقق ليت ولعل هذا او لا يخفى [illegible] انه مكرر لانها
هذا النظر قيل وصحح بعضهم الضمير في خبرها الى ليت ولعل وهو اولى [illegible] يدل عليه ما وجد في بعض
النسخ [illegible] وهذا اعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل [illegible] بكونه قوله وليت ولعل لتغاير
الاتفاق نظرا وجه ظاهر [illegible] ارجاع الضمير في خبرها [illegible] الى لكن وان
اذا او جدت [illegible] يدل عليه كقول المشهور [illegible] فات الهلال وقيل هو الراجح [illegible] الهلال
[illegible] وذكر [illegible] في شرح المفصل انه يحتمل ان لا يكون التقدير الهلال [illegible]
يكون من باب حذف خبر [illegible] الاول [illegible] مثل [illegible] ليلة السبع [illegible] اذا المعنى
[illegible] معناها [illegible] فعلى هذا [illegible] المبتدأ [illegible] ظرف زمان [illegible]

فلا يلزم جبر الفا

فلا يلزم حصر الها الثالث انها ظرف مكان ولا يفتقر الى الخبر بل هي خبر وما بعدها مبتدأ واما الفاء التي قبلها
فنقل عن المرادي انها جواب شرط مقدر وقال المازني هي زائدة والسهيلي لانه يجوز حذفها وقال المبرد
هي للعطف جملة على جملة مع ان [illegible] احدها بعد لولا [illegible] متناهية في [illegible]
الاسم بعده بالمعنى او ان قال [illegible] مرتفع بها وقال الكوفيون بفعل محذوف والقول الثالث هو المذكور
في الكتاب وفيه نظر والكوفيون [illegible] الخبر ما التزم اذا لم يكن خاصا اما اذا كان خاصا فلا
كلام في عدم حذفه الا ان [illegible] يكون عاما [illegible] ولولا الشعر [illegible]
[illegible] وبعده اسم [illegible] يقول ولولا الشعر [illegible]
بالعلماء [illegible] ولولا الشعر [illegible] الاستثناء [illegible] حذف الخبر
لعدم [illegible] وهو [illegible] الخبر محذوف [illegible] خبر لانه وان [illegible]
الا انا قدرنا الخبر لئلا ينخرم القاعدة [illegible] مثل ضربي زيدا قائما [illegible]
مذهب [illegible] للبصرية ما ذكره الشارح والثاني للكوفية ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل
فيجعلون قائما معمولا لضربي [illegible] والاعلم ان التقدير [illegible]
[illegible] العوامل [illegible] الحكمة [illegible] كما في [illegible] ولا يكون من باب حذف الخبر
وهو [illegible] ان [illegible] موضع الخبر [illegible] ومع يكون ضربنا كلاما كما قائم الزيدان
وقائما [illegible] بانه حال اي من فاعل كان والمجرور [illegible] ولان العامل
فيه [illegible] ولا يصح ان [illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] الخبر [illegible] والاخفش [illegible]
[illegible] وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل قال الحديثي ليس المراد بالخبر المحذوف ههنا
حاصل وان اشتهر [illegible] الحاجبي لان [illegible] معلوم [illegible] الظرف [illegible] المراد بالمحذوف هو
الظرف [illegible]
[illegible] الحال سد
مسده وهو [illegible] بالمصدرية المقدر بالزمان [illegible]
[illegible] لان [illegible]

... [illegible] تقدير ... الخبر ... ولا حاجة اليه ... [illegible] ... مثلوثا

والكلام ... كما ذكرنا الا ان ... ههنا ليس بمصدر ... المصدر [illegible]

... يكون الامير ... الان ... التقدير ... بمعنى ... والمراد

يكون الامير وجوده مبالغة فيكون الخبر ظرفا متعلقا بالمحذوف في موضع النصب على الحال ... الا

انه حكى عن العرب ... يكون ... جمعه ... الجمعة ... زمانية ... يكون ما يكون

... في موضع الرفع خبر ... تعلق بمحذوف ... والكل ما فهم

... يقصد اليه ... وقيل ... [illegible]

... هذا التقدير لفظ ... مسد الخبر ... بعد المعطوف ... بعد المعطوف فقط ... مقام

الخبر ... الاول ... بينهما وقيل انه ليس ههنا خبر محذوف ...

ان هذه الواو بمعنى مع فكما ... الخبر ... الواو التي بمعناها وهو ضعيف ...

... يكون خبرا ... الواو ... خبر ... الا اذا كان ... مبنيا ...

... تعاطيه ... [illegible] ... الا ... وضيعة ...

الموضع لان كل رجل للعموم وليس كل رجل له ضيعة ... مخلوعن حرفته ... وانها ...

... ذكر ... كان ... المرفوعات ... والالزام ... الملحقات ... [illegible]

... منها ... الناقصة ... وكذلك ... ناقصة ومنها ... ما كان ...

... ذكره ... اسم ما ولا المشبهتين

بليس ... واعلم ان ... سيبويه ... [illegible]

... الجنس ... [illegible]

ان ... مرفوع ما كان ... [illegible]

... والمبرد والزمخشري ...

... اما ... هذا ... ذكر الشارح

فائدة ... [illegible] ... لا يكون

... [illegible] ... عاما كالموجود

و ... [illegible]

فاذا ... خبر خاص ... والاسم المستثنى في لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار

ولا فتى الا علي ... ان يكون خبرا ... الاعلى ... [illegible]

... على العام ... الخاص ... مذكور ... جعله ... المغايرة وجعله خبرا

... بالمخبر عنه ... ذو الفقار كان لمنبه بن الحجاج اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وقيل

ذو الفقار والصمصام سيفان ... وكانت الصمصامة لعمرو بن معدي كرب

ثم وهبها لخالد بن سعيد بن العاص ... وكذلك ... تعالى ... اسم ... الخبر

سواء كان عاما او خاصا ... بالعموم ... اسم ما ولا المشبهتين بليس ... المص

... اسم لات ... قوله تعالى ولات حين مناص ...

... المشبهة بليس اسمها محذوف وحين مناص خبرها اي ليس الحين حين مناص

... التاء ... متصلة ... وهي ...

... في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه منفصلة ...

... ولات ... حين مناص ... [illegible]

... السابع ... [illegible]

... على حذف الخبر ... حين ... موجودا

والتاء داخلة عليها ... [illegible] ... وقيل ...

... يوقف عليها بالهاء ...

... عند سيبويه ... عند المبرد وابن جني ...

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... الامام المرزوقي ...

دلها وذكرنا

تكون الصورة وثبت لا رفعها قال سيبويه جعل الكلبس مبهما وجعل عدة ... مبتدأ والكرم ... فاض

كونك ... درهم ... دينار ... الرفع ... بعد الا ... الكلام ... منه ... استثناء

انا نستقيم ... سيبويه ... المنصوبات ... المنصوبات بعد المرفوعات ... ان الفاعل

... المفعول ... الفعل ... المعنى ... الكلام ... عمرا ... بعد ذلك الا ...

... المعطفه ... المفعول المطلق ... المفعولية ... الفاعل

لم ... المفعول به ... مفعول ... هو الاسم الصادر عن الفاعل ... المنسوب ... او المتعلق

[illegible]

والمفعول له

[illegible]

... مذكور ...

[illegible]

الفعل

[illegible]

مستعملا ... وكذلك فيما رأيت ... كان من عادة الملوك انهم ... الربط ويوقفون

فيها البغال والابل ... يقطعون اذنابها ثم استعمل في اثنى عشر ميلا ... الرسول ... والقرية في ...

[illegible]

ومنها ... تفصيلا ... مضمون الجملة

مصدر ... مضافا الى الفاعل ... المفعول ... ذلك المضمون ...

[illegible]

كان ... ثبوت ... فلم يبق ... الجملة ... تأكيدا

[illegible]

تكرار او جه

[illegible]

وهو مجاز مشهور [illegible] وحقيق [illegible] عن [illegible] ما قال الامام [illegible] تعالى [illegible] اللام في نحوه [illegible] للعلة [illegible]
للموكد اي [illegible] وان كان للعلة فالمؤكد على صيغة اسم المفعول غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف المضاف
اي لاجل [illegible] مع الغير على ما ذكره ابن الحاجب [illegible] وهو الباطل [illegible] لا يشكل [illegible] العائد الى المصدر
على هذا التقدير وان كان للصلة فمعناه ان [illegible] موكد لا احق مضمرا واحق غير مضمون الجملة [illegible] وهو
ظاهر ومعنى ان معنى احق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير معنى [illegible] قوله حقا موكد غير مضمون الجملة [illegible] نحوه
ان مضمون الجملة [illegible] الا [illegible] انه يعلم منه ان المراد من الجملة [illegible] فالحق [illegible] بالقبول
ان اللام للتعليل والمعنى على ما ذكره [illegible] الا [illegible] وهو في التحقيق [illegible]
التدقيق [illegible] هذا الموضع [illegible] فانه [illegible] ومن الله اسال
الاجر الجزيل على ما [illegible] من الشدايد [illegible] في [illegible] من [illegible] الافكار [illegible]
[illegible] وهو المسئول [illegible] والسداد [illegible] في يوم المعاد [illegible] اقامة [illegible] اقامة
[illegible] ان [illegible] لك [illegible] اي [illegible] وامتثال امرك محذوف الفعل
واقيم المصدر مقامه [illegible] المفعول والصفة [illegible] المصدر [illegible]
ذلك [illegible] بالسرعة من التلبية [illegible] لامتثال [illegible] يكون [illegible] بالمكان [illegible]
[illegible] محذوف [illegible] ومعنى [illegible] اجابة بعد اجابة [illegible] الا انه [illegible]
[illegible] باللام محذوف الفعل و [illegible] المصدر بعد حذف [illegible] الى المفعول [illegible] هذا التقسيم
[illegible] المفعول الاول [illegible] الفعل [illegible] الدعاء [illegible] الا [illegible] فعلا [illegible]
[illegible] النصب [illegible] وهو [illegible]
[illegible] واحد [illegible] فعلا واما لواسطه
[illegible] على [illegible] كان [illegible] مستقرا ان كان [illegible]
[illegible] المستقر [illegible] مفعول مع الواسطة [illegible]
[illegible] اقرب [illegible] النصب [illegible]
لكن [illegible] المفعول [illegible]
[illegible]

فانه يظهر

فانه يظهر [illegible] عليه [illegible] والتجد [illegible] الارض [illegible]
[illegible] في الارض وصف [illegible] مبالغة [illegible] قوة [illegible]
[illegible] فالظاهر [illegible] لان المقدر [illegible]
كان [illegible] ملفوظا دون [illegible] فالظاهر [illegible] وان كان [illegible] ملفوظا دون [illegible] حال [illegible]
[illegible] فالظاهر [illegible] الفعل [illegible] ما كان [illegible] منصوب محل [illegible] المجرور [illegible]
[illegible] وهو ضعيف [illegible] الفعل [illegible] اللازم [illegible] مع [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] لو كان [illegible] والمجرور في محل النصب لامتنع [illegible]
[illegible] والمنصوب [illegible] المفعول [illegible] على شيء [illegible]
[illegible] فانه [illegible] الامر بالعكس لان الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] مجرور [illegible] عن [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] مفعول به [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] المفعول [illegible] بالالتزام
[illegible] المفعول [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] الفعل المتعدي [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الفعل المتعدي [illegible]
[illegible] مفعول افعال الجوارح المثبتة [illegible]
[illegible] افعال غير الجوارح [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] لا [illegible] يكون [illegible]
[illegible] بعد [illegible] موضع العلم
[illegible] التمام [illegible] واللام [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] مفعوله [illegible] المفعول به
[illegible] انه الفعل [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] انه هو معنى المفعول له [illegible] الفاعل [illegible] التكليف

ورفعه واخبر الكم هذا مذهب سيبويه [illegible] انه حين كان [illegible] الانتهاء خبرا [illegible]

انه صفة [illegible] وقت [illegible] انتهوا انتهاء خيرا لكم [illegible] ولم [illegible] ذكر الفعل

[illegible] سؤال مقدر [illegible] حرف النداء [illegible] الفعل [illegible] ذكر الفعل لان

[illegible] والمنصوب [illegible] فاجاب بقوله ولم [illegible] بنى بناء المنادى

بسبب [illegible] بان [illegible] قولنا ما هذا [illegible] وهو الضم [illegible]

[illegible] المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم فالاول ان [illegible] مبنى على

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] لانه [illegible] السراج [illegible] والاول

[illegible] وهذا [illegible] ذكره [illegible]

[illegible]

انتزاع الالف واللام [illegible] الالف واللام [illegible]

النصب [illegible] وهو موافق لما ذكرناه اولا لانه

[illegible]

[illegible]

والمراد بقولهم [illegible] ومناه وتعدى اليه [illegible] وقال الجوهري [illegible]
وقال الميداني [illegible] والشيوة المكروه [illegible] [illegible]
[illegible] لا ابا لكم [illegible] ابا لكم اسمها [illegible] ابا لا المراد منه الاضافة او
تشبيها بالمضاف [illegible] وعمر فاعل [illegible] واستشهاد انه كرر الثاني [illegible]
الضم والنصب [illegible] الاندلسي في الاول [illegible] احدهما [illegible] الاتباع [illegible]
[illegible] مثل يا زيد بن عمرو وثانيهما ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا وان يكون منصوبا باعني [illegible] اختلفوا [illegible]
[illegible] فعند البصريين هي تاء التانيث عوضت عن [illegible] الوقف [illegible]
الكوفيين هي تاء التانيث والياء مقدرة بعدها [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] اسم امراة [illegible]
[illegible]

[illegible]

فان قدرت المجرور منصوبا في موضع نصب فيجب ان تنصب زيدا باضمار فعل كانك قلت أتنتظر زيدا انت محبوس عليه ان
موقوف بسببه [illegible] او الحبس بسببه وان كان زيد انت مكان عليه حبس فانت زيد عمرا اذا غلبته وزيد
محبوس ومكان [illegible] يعود الى الاسم لان معناه انت تحبس عليه وكذلك ان لم ترد بهما الفعل وذهبت
بهما مذهب الفعل رفعت فقلت أزيد انت محبوس عليه وكذا لو اردت المضي لانه لا يعمل حينئذ فالكلام
[illegible] بانه شعر بان انت تقدم على المحبوس وان كان [illegible] ونسبه فهو [illegible] لكن كما انه
العلم اسم لما امكن [illegible] ان يكون مسندا واسم المفعول الى اثنين فقائل [illegible] فيه تدل على ما [illegible]
وبدا ان لما لو سلط عليه نصبه ان لم يمنع مانع [illegible] بان الضمير فيه لو سلط عليه
نصبه جهة التسليط لفظا ومعنى لا لفظا فقط حتى يدخل فيه قولك [illegible] وكل شيء فعلوه في الزبر لكنه عبارته
وانه لما قدرناه [illegible] وان لم يكن فان الكلام تقديره فعل معه المفعول [illegible] قولنا زيدا مررت به وزيدا ضربت
غلامه [illegible] ما يكون [illegible] الفعل [illegible] مع معموله الخاص [illegible] بالصلة كما في مررت به [illegible]
[illegible] الفعل الكائن مع معموله العام الى غير المقيد بالصلة كما في زيدا ضربت
غلامه فان [illegible] مع علامه وغلامه معموله بدون ان يحتاج الى الصلة وبهذا [illegible]
[illegible] وان لم يكن فمعناه مع معموله الخاص فان لم يمكن فمعناه مع معموله العام وجعل بعضهم
[illegible] معمولا خاصا [illegible] الخصوص [illegible] والسلام معمولا عاما [illegible] على انه غير
[illegible] فطانة واعلم انك لو قلت زيدا اخاه ضربته يكون [illegible]
[illegible] اخاه ضربته [illegible] بالاسم [illegible] كل اسم [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible] المفعول به [illegible] رفع [illegible] الاسم بالابتداء وما هو
[illegible] رفعه [illegible] المفعول [illegible] رفعه [illegible]
[illegible] بعد [illegible] الرفع [illegible] فيه لوجود قرينتها اي قرينة
[illegible] الرفع [illegible] مع وجود المفرد [illegible] قرينة
لا يقتضي كون النصب مساويا او مختارا او واجبا وفي الرفع وهي عدم لزوم الحذف الذي يلزم مع النصب
[illegible] كون الرفع مختارا [illegible] عدم الحذف [illegible] لعدم ترتب هذا الحكم وهو كون النصب مختارا
[illegible] الاستفهام [illegible] قبل الاستفهام [illegible] فان كان قبله [illegible]

[illegible] بعد حرف [illegible] لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ولا يفسر عاملا [illegible] الا ان يكون
الاستفهام بالاسم او بالحرف فان كان بالاسم [illegible] الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل
فلم يكن الموضع للفعل [illegible] بعد [illegible] الا ان الاستفهام لا يعمل فيما قبله
وان كان بالحرف [illegible] بالهمزة او بهل فان كان بالهمزة [illegible] أزيدا ضربته [illegible] الاستفهام
عن الفعل فيطلب الفعل فتقتضي النصب [illegible] الرفع وان كان الاستفهام بهل [illegible] فانه شاذ
سواء رفعت زيدا او نصبته لان هل [illegible] لفظا الاسم [illegible]
لكن [illegible] المثال [illegible] اعلم انه [illegible] الزيادتي [illegible] النصب [illegible]
سيبويه وهو قولنا زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة [illegible] الرفع [illegible] فاذا عطفت عليها بالجملة
[illegible] موجب ان يكون فيها رابطة تربطها بالمبتدأ ولا رابطة فيها فوجب الرفع [illegible] النصب
[illegible] مبتدأ [illegible] ثلاثة اوجه احدها [illegible] على المبتدأ وهذا ضعيف [illegible]
[illegible] انه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه [illegible] شاة وسخلتها وهذا
ايضا ضعيف [illegible] خبرا [illegible] الجملة [illegible] كانه لا موضع لها
من الاعراب [illegible] ضعيف لان عدم ظهور الاعراب لا يعني عود الرابط
الى المبتدأ فاذا تقرر هذا فاعلم [illegible] وان الرفع هو الوجه [illegible]
مثل الى الوجه الاول [illegible] ان يراد في الجملة المعطوفة ضمير [illegible] يعود الى المبتدأ الاول
[illegible] سيبويه ليس الا هذا [illegible] بتصحيح [illegible] فلذكره في [illegible]
[illegible] سيبويه فافهم [illegible] فان الرفع مختار [illegible] لان [illegible]
[illegible] نصبه [illegible] ان [illegible] احد بهما ان الفعل [illegible]
ان يكون [illegible] الفعل فيما قبله [illegible] فيما قبله [illegible] ضميره وهذا [illegible]
[illegible] نصبا لانه لا [illegible] الا ان الفعل [illegible] ما قبله [illegible] الفعل
[illegible] ان يكون [illegible] عليه [illegible] ضميره [illegible] فيما قبله لم يكن من هذا الباب
[illegible] بل ان [illegible] اما هو رفع هذا الكلام [illegible] لو سلط [illegible]
[illegible] علنا [illegible] مناسبة [illegible] الجيد [illegible]

[illegible]

[illegible] الاسل والرماح والسهام [illegible]

[illegible]

[illegible] المفعول له [illegible]

فكما يتعدى الفعل اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام [illegible]

[illegible]

المفعول له

المفعول فيه

المفعول معه

[illegible]

[illegible] مقام الفاعل بعد وجدان سائر المفاعيل فان قلت ينبغي ان يقول مذكور بعد الواو
[illegible] عنه قلت [illegible] من قبيل تخلف المانع [illegible] وجدان ما هو اول منه وذكر عدم المانع
ليس بشرط في مسوغات [illegible] الى ذكر في المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه
لا يمكن ههنا اعلم ان الشيخ ابن الحاجب [illegible] هذا الاعتراض [illegible] المفعول المطلق بعد تعريفه بقوله وقد
وقد اورد على تعريف المفعول [illegible] ضرب ضرب شديد فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه
فيجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد فيجب ان ينتصب لانه انما قيد المعرف فينتصب كما ان الفاعل انما قيد
المعرف فيرتفع بهذا الكلام وهو وارد على المفعول له والمفعول فيه ايضا واجاب عنه بجواب اجيب منه
وحاصله سلمنا انه داخل في الحد لكن لا نسلم انه لو دخل في الحد لوجب نصبه لجواز ان يوجد مانع وهو قيامه
مقام الفاعل كما ان المفعول به قد يعرف فينتصب لكنه لم ينتصب اذا اقيم مقام الفاعل فان قلت فلا ذكر في حد المفعول
المطلق وله وفيه ما ذكر [illegible] ما ينبغي [illegible] على الفاعل قلت لعدم الاحتياج اليه لانه ذكر من قبل ان
المفعول المطلق وغيره يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا ما ينبغي على الرفع نوع التكرار واذا عرفت هذا فقوله
[illegible] ذكره ان الشيخ ابن الحاجب دفع الاعتراض الوارد على تعريف المفعول معه ان الحق [illegible] كل واحد
من المفعول المطلق وله وفيه بعد ان ذكره [illegible] ما لم يسم فاعله انه يرفع كل واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يذكر
[illegible] المفعول معه [illegible] عدم رفعه لانه لا يقام مقام الفاعل [illegible] فكيف جاز فيه غير النصب
[illegible] الغبار [illegible] بجواز النصب في المفعول معه ايضا كما [illegible] ابن الحاجب انه
في المفعول معه قبل ذكر الحد [illegible] بعد ذكر الحد [illegible] قال كلما صدقت هذه [illegible] وجب النصب
[illegible] المفعول المطلق وله وفيه [illegible] ذكره في المفعول معه [illegible] التأمل [illegible]
[illegible] فانه من المواضع التي [illegible] لكن [illegible] في الكتاب [illegible]
[illegible] لان [illegible] يكون [illegible] للعطف [illegible]
مع قطع النظر [illegible] يكون مفعولا معه [illegible] الحق فان كان العامل لفظا
[illegible] العطف [illegible] المراد به انه مفعول معه على [illegible] المراد انه ان جاز العطف جاز
[illegible] قطع النظر عن كونه مفعولا معه وجاز [illegible] كونه مفعولا معه مع قطع النظر عن كونه عطفا
[illegible] ما تقدم [illegible] رفع ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان معناه لجاز رفعه ان

زال عنه مقدرا انه

غير صح

زال عنه مقدر انه [illegible] لانه لجاز رفعه [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] العطف [illegible] معه [illegible] مفعولا معه [illegible]
معطوفا [illegible] منصوب [illegible] ينبغي ان [illegible]
[illegible] العامل فيه الفعل [illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] ما عمل [illegible] العامل [illegible] ان
منصوب [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل فقد خالفه فانتصب [illegible]
[illegible] منصوب [illegible]
انتصاب [illegible] ينتصب [illegible]
[illegible]
[illegible] العاطفة [illegible] العاطفة [illegible]
[illegible]
[illegible] سائر المفاعيل على عاملها [illegible]
وابن جني [illegible] على الفاعل [illegible]
المفعول له [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] بخلاف المفعول معه [illegible] المفعول فيه
[illegible] مفعولا بها [illegible] مفعول له [illegible] مفعول له
دون المفعول فيه [illegible] المفعول [illegible] المصدر [illegible]
[illegible]
[illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] المفعول [illegible]
[illegible] بعونه تعالى [illegible]

فصل [illegible]
[illegible] المفعول معه [illegible]

في حكمه

... ان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان المضاف اليه

معنى فجاز ان يكون ذا حال ... وقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه ميتا حال عن ... اخيه

وجاز انه ... المضاف ... ملة ابراهيم ... [illegible]

[illegible]

...

[illegible]

وان

في متعلقه غير ذكره فيكون بينه ادنى مصدر وسبب لذلك التمييز [illegible] ان ذات زيد نسبة التعجب لا في نفسه الا من نفس ما
هي سبب نسبة التطيب الى المسند اليه الطيب الحقيقة فهي لان مثلا فيذكر لكون الذات ترفع الابهام المستقر وهي
النفس في قولنا طاب زيد نفسا والذات في قولنا طاب زيد ابا وذكر السيد [illegible] في شرح اللب ان طاب مستعلق
اللفظ الى زيد [illegible] اليه مسند الى مقدر مبهم فاذا قصدنا ان نفرج به ابهم قلنا في المثال الاول طاب شيء زيد نفسا
وفي المثال الثاني طاب شيء زيد ابا فيكون منتصب عنه وهو زيد مضاف اليه للذات المقدرة في المثال الاول وهو شيء
[illegible] في المثال الثاني [illegible] فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه اي فالمثال الاول هو قوله اما هو نفس زيد او نفس الذي زيد
والثاني وهو الوجه اضافة بينه وبين غيره اي صفة لنفسه الصفة لمتعلقه والفرق بين الوجه و[illegible] ان الاول
صفة اضافية والثاني صفة غير اضافية [illegible] والحاصل ان الاب سواء كان نفس المميز
او متعلقه ليس صفة [illegible] في المثال [illegible] والعلم متعلق به [illegible] تعلق [illegible] بالموصوف في الدار متعلق به
كذلك علق [illegible] فيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الشرط والجزاء واحدا وهو لم يفد [illegible] من شرح اللقي
هذا الموضع ووجهه انه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا كما ذكره في اول العوامل [illegible] تمييزه اسما صالحا لان يرجع
الى المنتصب عنه ان متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون متعلقه لعدم افادة كون الشرط والجزاء واحدا [illegible] وانه لازم
من انتفاء صحة المجموع المذكور انما يكون متعلقا [illegible] منتصب عنه [illegible] غير مساعد لهذا الشرح [illegible] غير موافق لهذا الكلام
[illegible] الا يكون الشرط والجزاء واحدا انما هو في المعلوم من الشرح لا في المتن ان لفظ المتعلقه غير مذكور
في الشرطية في المعلوم من شرح [illegible] المذكور وان حملنا [illegible] ساعدنا [illegible] الشرح المشكل
قبل طاب زيد نفسا بهذا الكلام وانما اشكل علينا كلام الشيخ ابن الحاجب ولا والجواب عن وجوه النظر فيها
[illegible] عبارة الشيخ ابن الحاجب ان التمييز قد يكون مما [illegible] المنسوب اليه
وقد يكون [illegible] متعلق به [illegible] كقولك طاب زيد ابا [illegible] ان يكون زيد هو الاب وجاز ان يكون الاب
[illegible] ان يكون [illegible] واحد من [illegible] فهذا معنى قوله جاز ان يكون له
ولمتعلقه [illegible] من المنتصب عنه [illegible] الكلام والاخير [illegible] فضلا [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] انه وجد
في [illegible] بانه كلام [illegible] والمتعلقة جاز ان يكون له والمتعلقه
[illegible] وهو [illegible] اما الاول

وظهر

89

معانه [illegible] مذكورا انما يكون [illegible] حتى يرد [illegible] مما ذكره [illegible] وروده في جملة
طاب [illegible] وهو [illegible] النفس اشكل [illegible] طاب زيد نفسا [illegible] جملة متعلقه
[illegible] انما يكون [illegible] التعجب [illegible] نفس وان يكون [illegible] من حيث انه نفسا [illegible] ان يكون نفس متعلقه زيد
علق [illegible] بالكل [illegible] جملة ما انتصب عنه [illegible] ان يكون ما انتصب عنه [illegible]
عمرو [illegible] الشرط والجزاء [illegible] مذكور [illegible] طاب زيد نفسا لانه [illegible]
ان يكون ما انتصب عنه [illegible] لكلام [illegible] المعنف فان قيل [illegible] قصد التنبيه [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] مذكور [illegible] بجنس [illegible] مطابق [illegible]
[illegible] متعلقه [illegible] مذكور [illegible] وكذلك [illegible]
من جهة [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الاصل مصدر [illegible]
كانوا يعتقدون ان الدين [illegible]
[illegible] تعالى [illegible]
[illegible] تعالى [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
العصفور [illegible]
[illegible]
[illegible] بالفراق [illegible]
[illegible] التعجب [illegible]
[illegible]
ان [illegible] بالفراق [illegible]
[illegible] تطيب [illegible] بالفراق فان قلت

[illegible] ليكون العامل [illegible] لا تطلب [illegible] الا الكلمة العظيمة فيتقدم
[illegible] بانه منصوب [illegible]
[illegible]
[illegible] منصوب [illegible]
[illegible] اهل وعيال والمراد بالاحمد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم [illegible] الرجل بالكسر اتباعه وانصاره
[illegible] آل محمد صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] المبتدا [illegible] آل احمد [illegible]
[illegible]

[illegible]

اول ما ابول [illegible]

اوالى [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] محذوف [illegible]
[illegible] محذوف [illegible]
[illegible]
[illegible] فذهب سيبويه الى [illegible] والفراء الى انه [illegible]
[illegible]

[illegible]

كما في قوله شنشنة ... فلان الكتبي ينبغي ان يخبر عنه متعدد لفظا او تقديرا و مهما ليس كذلك فلما ذكرنا انما ينبغي ان
يكون تابعه جمع سوا وافق حالها صفة حالها استثناء فتكون ... فانه ... الصفة كلاما عن ... [illegible]
... الرازي ... بعدم صحتها والامام جلال الدين الدواني ... عليه واذا ثبت انها للصفة
ومعلوم انها ليست للاستثناء ايضا فكيف المثال الذي اورده ... جائز فلا يرد ... كقوله ... معارفه
... معدل ... العالم ... فان ما دام
... النحاة ... مبتدا ... خبره ... محذوف
... القسم وجواب القسم محذوف ... الاخبار ... وان

[illegible]

الاستثنائية ... فقد ذكروا ان الا ... ولا يعد بعض ... قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
واما له من ادوات الاستثناء و الثالث في الاسماء من الاستثناء فان الاستثناء في الاثبات نفي وفي النفي
اثبات والرابع الاستثناء ... كقول القائل من قذف زيدا فاجلدوه ...
شهادته الا ان يتوب فعند ابي حنيفة ...
بعضهم ... الفعل بعد الا ...
... الفعل ...
المبتدا ...

[illegible]

مع انه في جميع الاحوال تحت الكون ... منصوب بلا التي لنفي الجنس وانما لم تعمل ليس لا التي لنفي الجنس كما في اسم ان وارتفاعا

لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا اذا كان نكرة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلا يصح قوله المنصوب

الصحيح الى ذكره فان قلت كما ان المنصوب بلا بعضه معرب كذلك بواقي المنصوبات كالمفعول واسم ان وغيرهما

قلت باقي المنصوبات اما منصوبة لفظا او تقديرا او محلا والمبني بلا ليس محله نصبا عند سيبويه لان اتباعه

كلام وقالوا ولا النصب تابعه لا النصب في موضعه وانما النصب في لفظه وكذا او الرفع رفع على محل ان رجل لا على محل

رجل وما لا حاجة اليه للاعراب في موضع الجار من لا رجل لانه انما يكون في الشي منصوب المحل او مرفوع موضع منصوب واسم لا

المفرد لا يكون منصوبا ابدا ولا لها او كانت في اسمها مفردا لا يكون ... من الكلمة لا تعمل فيه فلا يبنى عملها في

شي اصلا وعلى هذا يجوز ان لا يكون لا عاملة في الخبر كما لم تعمل في الاسم ويجوز ان تكون عاملة فيه اذ لا مانع عنه ولا عامل

... اذا ركبت مع اسمها المبني وصارت كلمة هي مبتدا فالكلام انها غير عاملة في محل اسمها ولا في خبرها

ومن قال بكلامه كالخليل والزجاج وغيرهما فانه يرى انها عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي الخبر لا تفيقهما

... وثمرة الخلاف يظهر في نحو لا رجل ولا امراة ... فعند سيبويه يجوز وعند غيره لا يجوز واعلم

انهم ذكروا ان في قول النحويين نفي الجنس تجوزا لان المنفي ليس هو الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل

في الدار ليس هو الرجل بل كونه في الدار ... ان كان نصبه بالكسر بني على الكسر وذكر الزوزني نقلا عن ابن جني

ان جمع المؤنث السالم بعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا وهذا بناء على ان التنوين للمقابلة لا للتمكن

والتنوين ههنا لا ينبغي ان لا يكون في اسم النكرة ... تنوين التمكن لان ما هو عامل فيه ينكر الاعراب ... يكون في المبني

والجمهور يكسرونه بلا تنوين ... ولم يكن للتمكين فهي شبيهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين ... مخالفته

... ذكروا ... لا بد من ... ان هذا اولى ... في باب ... ولا رجل

... سوال ... قبل ... ليس ... الاصوات ... فيها

... وهو ... المبرد ... معناه ... ذكر ... بناؤه

... الذكر ... على الكسر ... ذكرنا ... الاعراب ...

... هذا ... او بني على ما ... اخف من الوجهين ... ومثل قصه

... ولا ... والنقل على العامل لانه كان فيما ... والثاني انه لو فتح

... التركيب ... العطف على صيغة المبني للمفعول ... التركيب فلذا ... بنا الثاني

مع الاول

مع الاول تركيب خمسة عشر لان الاسم لا يوجد في كلامهم مثله والوقف تركيب على ما هو الظاهر ... وهم يعدلون عنه بلا ... بل

عدل بها جميعا ... متعرض ... وانما ليس ... الثاني ... الزمخشري ذكر

وجها ... وهو ... ليس ... الرابع ... وهو الثالث بعينه

... الوجه ... الثالثة ... يكون ... ليس المرفوع اسمه او

ليس لكن ... الاسم ... الوجه الرابع ... يكون ... ليس

... ليس ... عاملة كما هو مذهب المبرد ... الكلمة والنوع ... لان

فظاهر لان بناء الاسم يتضمن الحرف ... الصفة ... على ... قال ... مرارا

... في مدح عبد الملك بن مروان ... ملوك العرب ... الكرم ...

... وابنا ... النصب ... الرفع على محل ... بنصب ... على ... وجه

... او ... الخبر ... الحرف ... وهو ... مجرور

... سيبويه ... مذهب سيبويه ... جمهور النحاة ... المذكور مضاف حقيقة

... وهذه ... لكنه ... الاضافة ... مضاف اليه

باللام ... بسائر الاضافات لانهم قصدوا النصب في المضاف معرب ... حقيقة وحق ... المنفية بلا

الرفع ... فصلوا بينهما لفظا حتى ... المضاف ... كانه ليس بمضاف ... نصبه ... بكر ... فظهر

... العمل لان ... قوله ... خبر ... ليس

... بعضهم ... يرفع ... فيكون ... ثم ... الازم

... باب ... باب النداء ... يا بوس للحرب

... التخصيص ... وان كانت معرفة ...

... يا بوس للحرب ... الاضافة في هذا الموضع ... لا يتخصص ... يا بوس

للحرب ... النصب لكونه نكرة ... معرفة ... بنية ...

ان هذه الاضافة لا تخصص ... الكرات ... سيبويه ... تابعه

... جبنا ... بيت ... العادة ... الصحاح ... ان ...

... ذي ...

والجبن الخوف واصلها ... وهي الموت ... وهو مستشهد لجبنا جبن ... اسمه
ولكن مخففة ... مثالنا ... معطوف عليه اي ولكن الجبن منا ... اي علانية ...
من بعدنا ... معنوة اسم لان المضاف اليه لا تكون الا اسما ... بعض خواص الاسم والابهام ... مضافا
... ما هو الحق المبين ... مثال ... مررت ... المضاف اليه الذي نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا اعلم ان كلام الشيخ ابن الحاجب ... على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء
ولم يقل اسم ... مررت بزيد ولكن قد ... ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين وقد صرح به
الزمخشري وغيره وان في اطلاق اسم المضاف على ... فاسمع لما اتلو ... من كلام المدقق ... واستغن
باسم ... الذين يسمعون القول فيتبعون احسنه ... اما تسمية ... باسم المضاف فتحقيقه
ما ذكره ... قال ... ان مررت ... زيدا ... بزيد ... ما أول بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه
ما تؤول به ... فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا بالاسم
كالمبتدا واما تسمية زيد في مررت بزيد باسم المضاف اليه فقد نقل ... عن الرضي انه قال قد سمى سيبويه
المجرور بحرف الجر ... مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما اشتهر الآن من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق المضاف
اليه يراد به ما يجر بحرف مقدر واما من حيث اللغة فنحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه اذا اضيف اليه المرور
بواسطة حرف الجر ... ويعلم منه ان اطلاق المضاف على زيد في مررت بزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول مررت باسم
او لم يؤول ... واما اذا اول فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان تكون الاضافة بينه وبين المضاف
معنوية او لفظية ... ان يكون العامل في المضاف اليه المصطلح اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة على
الاقوال المشهورة ... مراد ... من قوله ما أول بالاسم ان زيدا من حيث انه مضاف اليه لغة ما أول بالاسم
في بعض الشروح ... المضاف اليه ... الاضافة ... معاني
ومن حيث انه مضاف اليه فيه
الافعال الى الاسماء ... بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان ...
... على طريق ... اشارة الى معهود مخصوص
... الالف واللام ... العهد نحو الغلام ... لم يبق
فرق بينهما ... بالغلام ... الا اسما ... الابهام ...

ذكره

... هو بعينها ... وسوى ... لم يستحق ... من الاسماء لانها تفيد التنوين الا اذا اضيفت
... قلت كانه اختار ان اضافة ... الاسماء لفظية قال ... امتناع تعريف هذه الاسماء
... كما قالوا ... واذا اضيف الى غير ... معنى ... بمعنى
... لفظية فلم يكن ... فان قلت الا انها اضافة فيها لفظية لجاز دخول
... عليها قلت ... عن هذا السؤال ... والاصل ... الا انها ... الائمة والا لكان
لا يعمل عمل سائر الصفات ... صفات الاضافة فيها لفظية ... اسماء ... المضاف ... توغل
على الشبهين ... دخول الالف واللام ... عليه سيبويه لانه لا ... الاضافة
والمضاف اليه ... في حكم ... فلا يجتمع ... ولا يجوز ... نص عليه سيبويه
ادخال الالف واللام ... ومما لا يتعرف بالاضافة ...
قال ذو الرمة ... اسم ذي الرمة غيلان وكنيته ابو الحارث وذو الرمة لقب وعنه ...
... امسى ... سلام عليكما ... جمع ... المسلم ...
... من اسم امرأة ... مصدر سلم ... الاسم ... عدم الخبرة ...
وقد حذف ... كالاواهي والاماني ... وعلى ... اللغة ...
... مسلم ... وقد يكون ... والبلاغ جمع البلغ ... الى ...
بما ينادي ... عليها ... عن رجوع ملك الايام التي ... مع العشيقة ...
قال ... سلم ... تشكوا عليها ... والحزن ... في منازل ... والدار
... قد ... الدنيا ... منزلتي ... ظاهر
... فاعل ... الاعراب ...
... وافق ... فقط ... النهار
... بن المهلب ... قوله ... الاعتبار ... قوله ادرك
... اشارة الى ... ابي طالب ... بالقامة ... وقدر ذلك
... وقيل المراد به السيف ... وقيل ... حقيقة ... ذلك
... الخاتمة ... قوله ... افعال ...

... مستتر ومذكور مضاف الى الجملة بعدها وقسما معطوف على مقدر كذا قيل ... والبيت الثاني
للنابغة الذبياني ومعنى البيت الغبار ... لم يتحاول فيه قبله ولم يتبين غبار من اثاره والاستثناء في البيتين
على ان المصادر ... مجرد عن حرف التنوين كما في قوله ... الاشياء وذلك الثاني والعامل ...
في البيتين لان الكوفيين يجيزون مجرد المصادر ... كما يجيزون ادخال اللام ... مع اللام عامل ... مصادر
فان قلت المقام مقام التنويع لان قسما وادرا ... وجه ... الثاني فلم عدل
الى ... يكون بدون اللام في باب العدد وهو المستشهد ... استعمال النظم مع اللام فيهما ما بعد
استعمالهما معرفين فالاستشهاد بهما ... ضعف الراهب ... وعبدنا البيت
لا ... وآزره عوذا ... خلفها اطفالها ... البعض ستوى فيه الواحد والجمع
كالفلك وعبدنا اى العبد الاول ... والعوذ جمع العائذ بالعين المهملة والذال المعجمة هي الحديثة النتاج في الصحاح
العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدتها عائذ مثل حائل وحول ... اى ... و
الاطفال جمع الطفل ... وهو المولود ... فقوله ... مبتدا محذوف اى هو
الواهب وهو مضاف الى المائة والهجان صفة المائة وعبدا معطوف على المائة وعوذا ... حال من المائة خلفها
ظرف ... واطفالها فاعل ... اله ... على المائة فيكون التقدير الواهب عبدا وهو
مثل ... زيد ... ضعيف وكذا كذا جاز رب شاة وسخلتها ... ساعة امه من
الضأن والمعز جميعا ذكرا كان او انثى ... سخال ... الى ان ... المعارف الكن
... ان يكون بحرف التنوين او النون ... ان يكون
... معرفا في الاصل ... النكرة ... افردت حكمها ... لان المعارف
... العارف زيد ... الشبه ... الثاني لان اللام في الثاني ... الصحيح
... لم تكن ... جاز العارف ... فانصبت على المفعولية ... نظر
... المعطوف ... الكلام ان ... المصنف ... الكاف ... الى
... المعهود ... ... العارف زيد ... زيدا
... المعطوف ... النون مع الضمير المتصل
... يبنت ... يحكى ...

السؤال ومعادي ... لكونه عار عطيفة حجر ... في العطيفة ... النوب اذا آن
... والاطلاق جمع ... وهو الجال ... الاعيان ... الامثلة للمماثلين
في ... المماثلان في العموم ... الكل ... شيء ... الكل ... الدراهم ... الكل والجزء
... يعني لان الكل قبيل الاضافة ... ان تكون ... الدراهم ... الاضافة ... جملة اجزاء
الشيء ... قبيل ... العدم ... والعدم ... العلم الله والموجود
وعد الاضافة ... بالنسبة الى ... الاشياء موجود ... وبعده كان ... بعض الشروح وقال
... اذا كانت ... التي ... الموجودات ... الشيء
... عين ... زيد او عمرو او غيرهما ... مثل ... ذوا ... الدار
... مجاز ... مفعول ... الكل ... هذا
الموضع ... هذا الموضع ... مبتدا ... المعنى
فاعلا ... الافراد ... مفعول ... الفعل
والمفعول ... محذوف ... اسم ... ان
... الى ... شاذ ... الشذوذ ... الابل ... الجمع والجمعان
حالات متعددة ... البيت متعدد ... الشيء ... بين ... قول
... هذا الشاعر ... اصواتنا ... يا ابانا ... قوله ... بعض
مضاف الى ... بعده ... وهو العامل فيه ... ظاهر ... الجمع ... من
... هذا ... ذكرت ... التمييز ... الجمع ... ثلثة ... فيها
... مقصور ... جالم ... الكلام ... العامل ... فعالة
حامد ... الافراد ... الافراد ... الاولين
... الظاهر ... الاعراب ... الحركات ... الاعراب فقط ... ومثله
... المعنى ... الفعل ... التابع ... متبوعه
... الصفة ... الفعل ... الموصوف ... التعريف
... الصفة ... الاعادة ... جميع ... جميع الصفات
... متبوعه ... الا ... الاول ... متبوعه مثلا اذا قلت

انما هي تابعة تدل على معنى في متبوعها الا انه لكن المتبوع مذكورا او في بعض استعمالاته تدل على معنى في متبوعها نحو اي رجل فانه يدل
على معنى في متبوعه اذا استعمل نعتا اما اذا لم يستعمل نعتا نحو اي رجل عندك فلا والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم
ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والموصوف على ثلثة اقسام اسم لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر وثلثة اقسام منها
الالف واللام والمضاف والمبهمات اسم الاشارة واما القسم الرابع وهو ان يوصف ولا يوصف مثل او وجد في الاسماء
المفردة وقد يكون في الجمل فانها يوصف بها ولا يوصف مثل بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فحمل الحاق عليه
قيل عليه انه انما يتم ان لو كان فائدة النعت مع الوضوح الا ان ذلك لكونه اقرب الى الفعل والموصوف المعارف الا ان يكون للمدح
والتخصيص فلم لا يوصف لذلك فالاول ان الوصف لغيره الموصوف اخص او مساو والعلم الذي اخص منه او معنى الاخص
مهما والمراد منه بعضهم وهو ان المراد منه الاخص منطقي وهو ما يكون صادقا على ما صدق عليه غيره لكن لا عكس كما اذا قلت مررت
بزيد الطويل فالطويل اعم من الموصوف لان الطويل كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره وزيد لم يوجد به الا يكون الا طويلا ودليل هذا ان
على ان الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى انما لو اخصت ونساوت لما احتاج الى ذكر الموصوف بل يكتفى بها نحو رأيت الانسان
الرجل فانه لا فائدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما فائدة صاحبه وبعضهم ذهب الى ان المراد بالاخص ههنا الاعرف
لا الاخص المنطقي لانه لا يتصور ذلك في المعارف والا في النكرات اتفاقا في المعارف فانك تقول لقيت الشيء المحبوب وظاهر انه لا يطلق
الشيء على ما يتعلق عليه الشيء واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض والجماد لو اريد الاخص المنطقي لا ينتقض
بذلك بل نقول ان الضاحك فان الموصوف اعم من الصفة فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف الخمس اذا وصف بعضها
ببعض كان من الواجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف لان الموصوف هو المقصود وهو يعني الاولوية فانه يمتنع
وعن بعضهم ان النكرات يجوز الوصف بالاعم منها بالاخص نحو كل شيء طويل وعالم نافع وذكر جميل ان الوصف من وصفها يقبل
تمنعها مع كل واحد بالصفات المقدم تقديمها بل تكلم قد افاده تقدم الاخص على الاعم في الثالث بالاولى
ان يقول الاعم قد تنسب مفهوم وان كان اعم فيثبت الخارج فان مفهوم الضاحك شيء له الضحك وهو لا يلزم ان
يكون حيوانا وقد يكون حيوانا كما في صفة الضاحك لكن الضاحك صار كالحيوان وليس كذلك واذا عرفت
ما ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب فانه يقول ان الموصوف كان لا يكون اخص من الصفة والى المذهب
الاول بقوله ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساو والخاص نسبت المعلوم زعما منه ان لفظ المتن يحتمل كلهما
وليس كذلك لانه لو كان المراد بالاخص منه لم يقع اراده تبع او مساو ابضا لما عرفت فحمله على ما
والعمر ان هذا الموضع مما لم يتعب فيه ذهنه لم يتعب مهرته في حذوه مني وان لم اكن اهلا لذلك حملا على الصفة
يعني لا يجا ... اذا اريد بها بعض الصفة اما اذا اريد بها الا على فلا كلام في الكوان ونهر يقدرها

باعتبار معناها

باعتبار معناها انما هو لا يلزم ان يوصف الا بها ان قياس الاعتبار معانيها ومدلولها في هي وتنبيها انما
بالنظر الى الموضع المعرف بالشيء باعتبار نفسه فالفرق وصف المبهم باسم الجنس ذي اللام بانه يوصف باسم
او المعرف الالف بالاضافة يوصف باسم باعتبار استعماله باعتبار معناه في نفسه الذي هو مقصود ههنا الا ما ذكر لهم
فانهم قد ربطوا بهذا وشبهنا الا انهم جعلوا مدح وشبه منها باب ضرب واما ها كل بمعنى حسن الجهالة والمعاند
نامقدا المذكور في عجب حسنها ذكر حال والمعنى شاهد كونها موصوله ... بالزيادة منها زيادات ورد الاستشهاد
انه يصح دخل ها خبر مجرور المتصل بدون زيادة بها حرف تكون جملة ان دخ في الشذوذ واحد يبني على جر زيادة ماتنس
وقول الشاعر الكل امرء في يعيش امرا يسبب ابي داود ونوقد جملة تنوقد بقوله الكل امرا امره بلا استفهام ذكر
مفعول تحسبين والباء فاعله ونامرا معموله اثنان وبارا معطوف على امرا ونارا على امرا الثاني وهو الاستشهاد مذكور
في الشرح ... فلما كان الغرض من المتبوع ان تعين وتخصص ذكره تابع يبيع الامر يدل عليه المتبوع وهكذا في نفس التابع
لم يجز العطف بالحروف الدالة على خلاف الارادة متعلق بمتبوع معهما مثله مع عدمها الا ان كما الكل اذا قلت جاءني زيد
احتمل ان يكون مجازا يعني متعلق زيد واستدرك بنحو اليه مجازا فكذا اذا قلت جاءني زيد نفسه كلا واذا قلت
جاءني زيد زيد فانه لم يبق ذلك الاحتمال ... ولما كان في النسبة الشمول لم يثبت ذلك في التابع بانه لا يدل متبوعه عليه فانه
من امره في نسبته الحكم الى نفسه دون نسبته الى جميع اجزائه ... واعلم ان المذكور الذي يتناول الجمع والواحد والجنب
فمنه بان يتناول لكل ما هو صيانة اما هو تأكيد المراد بالتقريب المذكور احكام من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية
ودقة فلا حاجة الى قوله فلو قال ... ولبيته في قوله متبوع الى غير متبوع كما في قولك رجع الكافر زيد بالوان
زيد قائم ... فان ثبت تأكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الا ازيد باعتبار تعين تكرار اللفظ الاول بالايجاد
المعنوي الاول بعينه حملا على ما يجد مراده في بعض ما في التعدد ولا حاجة الى قوله ... ولا ان لا يقول بتكرير اللفظ الاول
وان كان مراده ... ان يراد تأكيد المعنوي بالفاظ معدودة هي التسعة المذكورة وما اخذ منها بالتثنية والجمع
فان كلا جميع وعامة عند سيبويه بمنزلة كل وان نقل عنها ما يرادف النجاة واعلم ان النفس والعين يعبر بها
عن حقيقة الشيء او الجزء ما اكد بهما ومعناها اثبات حقيقة وكل مشتق من كلالة النسب اذا احاط به فمنه
الاكليل وما اجمعون فقالوا انه جمع اجمع بمعنى كلا وجمع اجمعون وجمعا وجمع وكلا وكلتا العموم واكتع من قولهم
اتى عليه حول كتيع اي تام ومنه ما بالدار كتيع اي احد حكاه يعقوب وقال الجوهري سمعته من بعض اعراب بني
تميم وابتع بتقديم الباء مثناة تحتانية بواحدة على التاء الفوقانية مثنيين طول العنق مع شدة مغرزه وذكر ابي البقاء
ابصع الصوت والبصع بالصاد المهملة منه وهو جمع قال الجوهري لا سمعته من بعض النحويين والا ادري ما صحته

وبكلام [illegible] بانه [illegible] الاشتقاق [illegible] الالفاظ [illegible] من التابع [illegible]

[illegible] بالموافق [illegible] الوزن [illegible] ان المثنى [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] كل واجمع واكتع

واتبع وابصع [illegible] لفظة الكل [illegible] العوامل [illegible]

[illegible] العوامل [illegible] تاكيد الضمير المذكور بالكل [illegible] بلا تاكيد بالمنفصل [illegible]

العوامل [illegible] كل نفس ذائقة الموت [illegible]

[illegible]

تؤكدا

تؤكدا [illegible] اكثر [illegible] اول [illegible] الكلام [illegible] اجمع [illegible] ابصع [illegible] اتبع [illegible] اجمعين تؤكيدا الاجمع

[illegible] الاشتمال

[illegible] الاشتمال [illegible] المعروف [illegible]

[illegible]

[illegible] الاول [illegible]

الدلالة منه [illegible] الاشتمال [illegible] البدل [illegible]

[illegible]

ولان البدل هو المقصود لا بمعنى الحدث فان انحاه لو قال زوجتك بنتي فاطمة وانهم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح
النكاح لان العطف يتبع في معنى الكلام وان اراد البدل لم يصح لان المطلوب في معنى الحدث هو العادة او رما
حديثي ... وصدرقه احد السرجين في سبيل مع الملفوظ اي فانه في هو الدال لا وجد فيه اعلم السر ...
فيه ضدهما على سبيل مع الملفوظ ... لانما تنسب بانها اسماء صوت ... يرد على قوله لكونها معطوفة على اسماء
وتقريره ان يقال انها ليست معطوفة على الاسماء ولا يكون اسماء لوجود المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فاجاب بقوله لانها
كونها معطوفة على الاسماء ولانها ليست باسماء بل لانها لا يطلق عليها اسماء الاصوات في الاصطلاح من الاصوات ...
تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس وقوله تعالى ولابويه اي لابوي الميت ... امتناع الفصل بين الجار والمجرور وفي ... الكلام
ما ذكره ... من عدم كون المجرور متصلا ... وذلك ان المرفوع والمنصوب ... حيث لم يتقدم عليهما شيء او حيث
لم يتقدم شيء صالح للاتصال به كونت قائم وهو ما راك ضربت ... والمجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره
فلم يخرج الى الانفصال فبقي على اصله في الاتصال ... لوجود قرينة دالة على ... وهي ... فانها تدل على انه للمتكلم الموحد
مذكرا كان او مؤنثا والنون لا تدل على الاربعة الباقية كما ان التاء والياء قرينة للخطاب والغيبة كما ذكره النجدواني وقبل
القرينة في المتكلم هو المتكلم ... الاستتار ... واللازم في اربعة افعال افعل امر للخطاب ونفعل
وافعل ونفعل وغير اللازم فيما سواها ... اللزوم ان الاستتار ... الافعال الخاصة ... المسند اليه الى مظهر
والا ... مثل الظاهر ... المستتر الى البارز ... الفعل كقام زيد ... قام وما قام الا هو
لوجود ... الضمير ... ان
... لزوم الاستتار ... كما ... الضمير
... الغائب ... الضمير الغائب ... اسم ظاهر ... والمسند ...
... المسند ... الغائب ... الا ... الفعل ... واما
يكون ... هو ... على ... ما ... بنفسه ... بعض
... البارز ... ان الضمائر ... البارز ... او اختار
... البارز ... الا الباس ... صورة
... زيدا
... بعده المذكور ... الالتباس ... وكذا الالتباس ... استتار
عوده

لانه اصل

لانه اتصل ... المذكورين لانه ... اصل ... اماكن ... وكون ... استتار ... على ... و...
والمذكورين ... الالتباس ... ان ... الضارب ... بدا ... علم ... على ما هو ... يكون
الضارب هو ... ان ... على ما هو ... فيكون الضارب ... الزام ... المتكلم ... هو
... ما لم ... الى ... المنفصل ... حال ... ضمير الفصل ... مبتدا او خبر ... بانه ضمير لانه ... مبتدا
... الفعل ... ضمير ... كون ... للمستتر ... فحيث ... المنفصل ... ضمير ... فلذا
ذكروا وقالوا ولذا ... فصلا ... ضمير ... اذا كان الخبر معرفة ... اذا كان نكرة مشابهة للمعرفة نحو زيد
افضل منك ... فهو ... كان معرفة ... لم يكن ... فانها
... كقوله تعالى ان كان هذا هو الحق وان الله هو السميع العليم وان كان ... كقوله تعالى وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ونبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فلا يلائم فيه
الالتباس او النكرة لا يتبع ... المعرفة ... الموصوف ... والتمييز ... صفة ... الضمير
على مقتضى التعليل ... الخبر معرفة ... ان يكون ... الخبر
الخبر معرفة ... زيد ... والاخفش ... عليه ... بان
... ان كنت ... كلام
... الله تعالى ... كلام
... فائدة ... التوكيد ... ان يكون المطلق ... فان ...
... الفعل ... التوكيد ... الا ... المذكورة ... علي ...
منه علي ... اللام ... للتاكيد ... التاكيد كما في قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى ... خبر
... لعدم المشابهة ... الخبر
... بعدم المشابهة ... دخول اللام عليه ... عند بعضهم ... لانه
... الخليل ... اسم ... ان سيبويه
... الخليل ... اسم ... سيبويه ...
على ... المرجوع اليه ... المتكلم ... الغائب ... والخليل ... ضمير ... اسماء ... اليها

وهو ضعيف لان الضمار [illegible] وقال [illegible] من الكوفيين [illegible] او [illegible] وهو ضعيف اذ ليس [illegible]

الظاهر [illegible] المفسر ما يخالف آخره [illegible] ويسمى هذا الضمير ضمير الشان [illegible] لان هذا الضمير [illegible] قوله

[illegible] الشان عظيم [illegible] قلوب الناس والكوفيون يسمونه ضمير [illegible]

[illegible] الطباع [illegible]

[illegible] الشرط [illegible]

[illegible]

مدارك

[illegible] الموصول [illegible] فليكن [illegible] وصلته جملة

خبرية [illegible] العائد [illegible] الاعراب [illegible]

[illegible] الموصول [illegible] الموصولات [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible]

الصلة

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] كان [illegible] ان يكون اسم [illegible] الكاف [illegible] موضع الحال [illegible]

[illegible] موضع الصفة [illegible] فان قلت [illegible] ما ذكره

الرازي [illegible] الكافية [illegible] وما ذكره ابن يعيش

[illegible] من اخواته [illegible] الخليل [illegible] على الحكاية

وتقديره كل من شيعة [illegible] ايهم اشد [illegible] الاستفهامية [illegible] كل شيعة [illegible] من كل

[illegible] موصولة بل هي الاستفهامية [illegible]

[illegible] مبتدأ [illegible] صلته [illegible] العائد [illegible] موضع [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الموصول [illegible] الاستفهام [illegible] المبتدأ [illegible]

ما تركته كما ذكرها غير معرفة مقيد من قبيل اسماء الحروف الى العوامل المظنة كان رفعه ووقوعها مبتدأ او ورود مجرورا فيما ذكر ولعال انها
معمول لما عليها غير بارز لكنه مستحق مسند الخبر خلاف الصفة الا انه وقوعها مبتدأ كالصفة بل انه حكم عليها لكونها
معرفة انها ما لم يكن مرفوع فانه معنى بيّن ما يعامل الاعراب لان تقدم معرب ووقع اسماء الافعال بمعنى المبني فيكون مبنية وان
وقعت مركبة ترقيات الحديث على الاول بانها اشترط عليها في معنى الفعل استغنت ما عليها المبنية فيه على الجر واما علة بنائها
فما كان منها للخبر فلوقوعه موقع الفعل الماضي وما كان منها للامر فلا اشكال على مذهب البصريين لانه وقع موقع فعل الامر
وهو مبني عندهم واما على مذهب الكوفيين ففعل الامر عندهم معرب فالوجه ان يعلل بناؤها بوقوعها موقع الجملة اي الجملة
غير معربة وقع بعضها على مذهبهم الضاد وعلى هذه العلة ليصح ليكون ايضا وقوعها موقع الفعل اي اخذنا في نزال ابتعام
لانه منع من الافراد والله الهادي الى سواء الطريق وهو ادعى الى التحقيق كقطام وغلاب قال في الصحاح
غلاب مثل قطام اسم امراة نحو نزال المعرفي والزهرة المشترى بكسر الشين اسم الكواكب لا نطع نحو الحوار او
حلوكة سدة الحر والزهرة بفتح الهاء النجم كذا في الصحاح اما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب فان ما مال
اسماء الاصوات بنيت عند التركيب واسماء الحروف اعربت ونعني بها اسماء الحروف كما الباء فانه اسم ب والجيم فانه اسم ج الى
غير ذلك والفرق بينهما ان اسماء حروف التهجي وضعت لتكون يستعمل فانه ادام يركب لم يستحق الاعراب فاذا ركبت استحقته
واما اسماء الاصوات اذا ركبت لم تخرج بها مسمى وانما يقصد بها حكاية الصوت او التصويت للبهيمة فلم يليق
بها التغيير واما حال من ساكنين لم يعلل به لبيان الا لدلالته على سيبويه وفيه نظر لانه يوهم ان الحدث بالكسر وليس
كذلك بل هو الاسم الفارسي وذاب من الاصوات وبدر فذلك وفيها نحو والمراد بالكنايات مبنية الاسماء
احترازا عن الكنايات المعربة مثل فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم ذي يعقل وان يعقل والفلان والفلانة وهما كنايتان
عن اعلام غيرها وهن وهنة وهما كنايتان عن اسماء الجنس ومع هذا لا يبنيان لكلام متكلم سواء كان هو
متكلم او غيره مثل ان يقول المتكلم اشتريت بلا التي بعشرة دراهم او بخمسة عشر درهما مكان عشرة وخمسة عشر فوقع
مفسر بكلام متكلم ثم يعبر عنه بلفظ مبهم كقول بعد ان كان مفسرا اشتريته بكذا درهما وجاءه وكذا معتبر او ما يجعل
التي يعتد بهما على الحكاية كما يعتبر في الحكاية كذا والنسبة او الاستفهام في معناه كما تعبر في العدد بالعادة ومن
كنت منعوتا فوقعت وهي اولى كذا لانها لما تجرى في لفظه شد كذا بمعنى هذا ان معنى عدد كون المراد بالكنايات
بيانها ما ذكره لكن في نحو ما هذا بانها ما يعبر بها عن الفاظ مبهمة وضعت كي يعبر بها عن عدد من او حديث كالك
فكل ما يعلمه ما يعطي مبهمة ويعبر بها ما يعدد كيت وذيت كنايتان عن الحديث اعلم ان كلا واحد منهما
يستعمل مكرر او افراد والعطف فالقول كان من الامر ذيت وذيت وكذا وكذا فيهما انه كناية في لفظه

الكناية

والصحيح

ويجوز في ما كل منها الضم والفتح والكسر واصلها كية وذية فحذفت التاء لانها للتانيث واليا والمحذوفة اي كيت وذيت
والتانيث لسكون ما قبلها وللوقف عليها بالتاء اي ضم كم الاستفهامية منصوب مفرد ومن حيث قدر او اضافه
الخبرية فانها مضاف الى مميزها وقد جاء ذكر كم الاستفهامية تركيم رجلا مررت به عند سيبويه والخليل خبره بمعنى في التقدير والقفا فه
كم رجلا فالجرور لا جل على كم لاتها ومميزها كثير او احد والجار على قبول ما ضم كم الاستفهامية خبرها كم ما كذا جواب
ان عن كان وانما يحذف ويحوز ان لا يكون يعلو الحكم بان يكون يستعمل بعض كم الاستفهامية كمعلومها بالطرف خبر كم لكن
درهما للاتباع اي تمييز كم الخبرية مجرور مفرد او مجموع كم انه ادا فعل بين الخبرية وتمييزها بعد الظرف انصب حملا على الاستفهامية
كقوله لم كم نالني منهم فضلا على عدم لانه لو نصب بالعام الفعل بغير تمييز وهو ممنوع ان فعل بالظرف فالمجرور نصبه العامل
ان الفعل بنا في جاء به صاغه مع اشكال انتصابه حملا على ميزة الاستفهامية ويجوز نحو بقاء محرورا لكن الفعل بين المضاف
اليه وهو مذهب الكوفيين دل بل فلما ميزها كم الاستفهامية والخبرية الفرق ان بعرفي الكلام الى قال المطيب
فان يكون شيء او قبل المراد من مميزها خبرية المفرد والمجموع ان كان حسنا ان سيبويه قليلا كثيرا لم تقولوا ان
بدفعل من فاظهر اي مميز الاستفهامية وجوازه متوفرا كما مر وهو كم عمة لك يا جرير وخالة الى اخره مرفوع الوضع
من احدا او الرجل يتبين منفعتها الكلف الى تقدم في تدبيرها وقوله عشار لك بكسر العين والراء ومعناها الناقة التي اتم حملها
عشرا بضم العين وفتح الشين المعجمة جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم يزا عليها الفحل عشرة اشهر ثم لا تزال
ذلك اسمها حتى تضع والنوق في استخف جرير بهذا البيت لان معناه حال حلبي ما تبلغ ما يحلبن وكانت الشاعر
ان تحلبن ابلي وقد مر في الحلبتين وقوله على اي اكثر منه كما قال على الفاعل داره ومعنى بعضهم ان على هنها بمنزلة في
ووقد قاسمه تقول وقد نقله والباقي مذكور في الشرح فساحل الشراب ثم فلا الكلاب نفس بالقاء بعدرات ساح الشراب
يسمح بسوغان اي سهل مدخله في الحلق ويغص من غصص بالفتح مصدر كذلك تغصصت يا رجل تغص من باب علم وهو
بقاء الطعام والشراب في الحلق ما غزوات السويق والنعاس بين الصير انا تمر وبانا اطيبهم رهوا كار وانبارد وهو
المراد بهما وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب بغارس انم في معسكرين او ملفة فتمكن من قصاص
قريبه فقتل قاتله فبرز يتغنه البيت فانشد هذا البيت وتركيبه فظهر اي ليسيهما انه يحرز القصاص ولم يبق ذكر كما اعرب
انها مذكوره بنا بها في الصورة الاولى فاعربت فان قلت لما كان حيث واذا واذ وامثالها مبنية مع كونها مذكورة بيانا بها
قلت بيانها اي حقيقته الى الاولة التي بعد ما الاول حسابها البيت بظاهره انها معانيه وحقيقته المصادر كما حاله كان معانيه

محذوف كقوله أما ترى حيث سهيل طالعا كأنه جعل حيث بمعنى مكان فقال حيث سهيل بمعنى مكان سهيل [illegible] وجه سهيل
بناء على أنه مبتدأ محذوف خبره أي حيث سهيل موجود [illegible] الا أن [illegible] طالعا [illegible] الاضافة لزوال علة
علة البناء أعني الاضافة إلى الجملة والأشهر بناؤه [illegible] وفي حيث ست لغات [illegible] الثلث والواو
معها [illegible] في البيت من الرواية [illegible] فيصح مفعولا [illegible] طالعا [illegible] صفات
[illegible] ولعل بعضهم [illegible] مفعول ترى [illegible] طالعا حال [illegible] الظرف مكان
أو الوقت [illegible] كلام [illegible] أن إذا المفاجأة ظرف زمان [illegible] والعامل فيها [illegible] فاجأت
[illegible] أول [illegible] فاجأت [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] فاجأت [illegible] فاجأت [illegible]
[illegible] المبتدأ بعد إذا التي للمفاجأة وهي ظرف [illegible] وقال المبرد [illegible]
[illegible] ظرف مكان [illegible] الجملة الاسمية لأن ظروف المكان لا تضاف إلى الجمل إلا
حيث [illegible] بعدها جملة نحو خرجت فإذا زيد قائم أو اسم مفرد بعده حال نحو خرجت فإذا زيد قائما [illegible]
أو ظرف مكان [illegible] العامل [illegible] وهو قائم [illegible] إذا زيد قائم [illegible] وقال الأندلسي
[illegible] خبر المبتدأ [illegible] إذا [illegible] الظرف [illegible] زيد قائم [illegible] الثاني إذا هو
[illegible] ظرف [illegible] والعامل [illegible] الظرف [illegible]
[illegible] إذا [illegible] فاجأت [illegible] الأخفش [illegible] إن إذا المفاجأة حرف [illegible] على المفاجأة [illegible]
[illegible] فإنه [illegible]
[illegible] المبتدأ بعد إذا المفاجأة [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] الزمان مضاف إلى [illegible] الجملة [illegible] الزمان [illegible] الجملة
[illegible] الزمان [illegible] إلى الجملة [illegible] الأمكنة
[illegible] إلى الجملة [illegible] الزمان [illegible] إذا [illegible]
[illegible] ظروف المكان [illegible] إلى الجمل إلا حيث [illegible]

ما بعدها

ما بعدها [illegible] الزمان [illegible] المضاف والذي [illegible] العامل
[illegible] العامل [illegible] واعلم [illegible] بعد إذ [illegible]
[illegible] الماضي [illegible] العموم إذ ظلمتم [illegible] تقديره بعد إذ [illegible]
وقيل [illegible] مثل قولنا بينا زيد قائم [illegible] الأصمعي [illegible] بينا بينما
تكون [illegible] مبنيا عليه [illegible] الزمان [illegible] الزمان للعلمية [illegible]
الفعل عليه [illegible] ضعيف لأن المعنى [illegible] مذ ومنذ [illegible] معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول
المدة يوم الجمعة وما رأيته مذ يومان جميع المدة يومان ولا شك أن المقدم هو المبتدأ [illegible]
لأنه نكرة غير مخصصة [illegible] الظرف [illegible] النكرة مبتدأ [illegible]
لأن الظرف إنما يكون [illegible]
[illegible]
يجعلون منذ مركبة من [illegible] ما رأيته مذ يومان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] يومان [illegible] بالضم [illegible]
[illegible] منذ في بعض اللغات [illegible] يومان خبر المبتدأ والثاني أن تقديره ما رأيته [illegible] يومان [illegible]
[illegible] إذ [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] ما رأيت زيدا [illegible] يومان [illegible] الجملة [illegible] الإعراب
[illegible] الإعراب [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] العامل [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] غدوة [illegible] الشمس [illegible]
الشمس [illegible] غدوة [illegible]
[illegible]
وقال [illegible] غدوة [illegible] غدوة
[illegible] ما رأيته [illegible]

وكذلك غيرهما مما هو [illegible] بين سائر الظروف نظر [illegible] الاستغراق زمان الماضي والمستقبل [illegible] واما المعرف باللام
التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنسي اي للاشارة الى نفس الحقيقة من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد [illegible] واهلك الناس
الدينار والدرهم اي جنسه الناس جنس الدينار والدرهم [illegible] الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ
موضوع لمعنى مفرد [illegible] واما للتعريف الاستغراقي الجنسي اي للاشارة الى الحقيقة في ضمن جميع الافراد الحقيقة من
حيث [illegible] لا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد الخارجي اي للاشارة
الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول جاءني [illegible] فلان [illegible]
[illegible] لتقدم ذكره صريحا او كناية او للعهد الذهني اي للاشارة الى فرد موجود من الحقيقة [illegible] باعتبار كونه معهودا
في الذهن جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة [illegible] قرينة على ان القصد ليس الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق [illegible] على ما ذكرناه
وهذا المعهود الذهني في المعنى كالنكرة لانه ليس [illegible] ولهذا يعامل معاملتها كثيرا كالوصف بالجملة [illegible]
على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا [illegible] بكونه معرفة [illegible] كون المعرف [illegible] عليه من
[illegible] مبتدأ او ذا حال او وصفا للمعرفة وموصوفا بها [illegible] الى ان الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة كما سلف واما عليها مع ملاحظة
الافراد كلها وهو الاستغراق [illegible] النكرة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة
وهو العهد الخارجي [illegible] على الشخص [illegible] واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة واذا
[illegible] اذا كان سوق معهودة [illegible] العهد الذهني ادخل
السوق حيث لا عهد في الخارج واللام [illegible]
لغيره [illegible] اسماء الاشارة [illegible]
ليس [illegible]
[illegible] معين [illegible]
مع [illegible] ما اصطف [illegible]

ما اصطف الله

[illegible] فالواحد والاثنان [illegible]
[illegible] والاحد والاثنان [illegible]
[illegible] ما بعد العشرة [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] الاثنى عشر
[illegible]
اثنى عشر [illegible] العقود [illegible]
[illegible] العقود [illegible]
[illegible] احدى عشرة [illegible]
[illegible] اثنين [illegible]
ثلاثة اشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] العشرة
[illegible]
[illegible] العشرة [illegible]
[illegible] ثلاثة [illegible]
ثلاثة [illegible]
[illegible]
[illegible] العشرة [illegible] احد عشر [illegible] احد عشر

في تركيب الاول مضاف الى الثاني كما في عشر الآن ولفظ حادي مقلوب من واحد ... قلنا ان ... معنوية الى المضاف
الى هذا المعنى ... واحد وبعضهم احد عشر وبعض ثلثة ثم ... كما ... ولا يجمع ... فعل فاعل ...
باعتبار التعيين ... الاضافة لفظية ... استقبال كقولك هذا رابع ثلثة الآن او غدا ... بمعنى الماضي كقولك
رابع ثلثة امس والاضافة فيه ايضا معنوية ... ثنيت حادي احد عشر ... عشر ... نحو ...
ما ذكر ... حادي احد عشر ... الاسم الثاني من الاول ... الثاني فتبقى ... كلفظ المركب الاول ... الاول
مضاف الى الثاني ... فيعرب المضاف ... التركيب المعنوي لبنائه ويخرج ... وبني ... مبنيا ... لبناء
بنائه ... الاعراب ... الاول مبنيان للمزج واما في ... الباقية مقام الجزء الثاني
واما ... بحروف ... كما هو عند البعض ... مبنيان ... بلا خلاف ... واعلم ان العدد موضوع
للوقف ... اثنان ثلثة ... المعاني المقتضية للاعراب معدودة ... ماذا ...
... واحد ... منقلبة عن واو ... الاعداد المركبة ... معلوم واحد
... تعريف الاعداد ما دون العشرة ... العشرة ... باللام كما يقول
... المقصورة ... التانيث ... الاول
... الثاني وقيل ان ... البصرية ... الوصل ... الوقف ...
... علامات التانيث ... التانيث ... الفاء ... العاد والعين
... بالفتح ... معروف ... بضم الفاء وفتح ... بالشين المعجمة ...
وهو موضع ... وفعلى بكسر الفاء وسكون العين ... بالحاق ... يكون واحدا ...
والتنوين ... النكرة ... للتانيث لم ينونه ... فانها ...
... مونث ... وعلقى ... وعلقاه ... غير منصرف ...
... وهو اليوم العاشر من محرم ... وكذلك ... بكسر الفاء
... بكسر ... والعين ... وتشديد اللام
... فحل ... معطوفا على ... ذكروا ...
... مونث ... الفاء ... والحد ...
... والف ... اتساع ... علاوة

والمراد

... المونث بالمذكر ... في اليوم ... واما اذا ... بامراة ...
... العاص ... وقوله ... سواء ... عشر ...
... بعض ... من ... ولدت ... باب ...
... علامات ... معطوف ...
... المتقدم ... سوى والاستشهاد على انه ترك الحاق العلامات ... الفعل ... فاعله ...
... الذين ... والذي ...
... الظاهر غير الحقيقي ... المونث الذي ذكرناه ... المراد والمونث ... المونث ...
... العلامة ... جاز
... ان يجب ... جاز ... ان الحاق ... التانيث ...
... المونث ... المعنى على معانيها الاول ...
... المقصود ... باعتبار ... الاول ... المعنى
... بالتانيث الحقيقي ... تانيث الفعل ... المونث الحقيقي ... زينبات
... المذكر السالم ... الفعل ... التانيث
... اعتبار التانيث ... تانيث الفعل ... المونث غير الحقيقي ... المونث
الحقيقي ... قلنا ... التانيث ... غير الحقيقي ...
... الحقيقي ... الاول
... باعتبار التانيث غير الحقيقي ... الاول ... المذكر من الثاني ...
... الى ... الرسول صلى الله عليه وسلم ...
... بالالف ... ملهى ...
... وفي ... الجمع ...
... مبالغة ... بضم القاف ... مبالغة ... الفتح
... المقصورة للتانيث

وزيد بعدها الف لحد العرب ثم [illegible] عن الف مد الصوت لكن علامة ان التانيث [illegible] آخر الكلمة ثم ابدلت
الف [illegible] همزة [illegible] معدودة [illegible] لعدم [illegible]
[illegible] صيغة [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] التكسير [illegible]
[illegible]

وانه بحرفين

[illegible]

٩٩

نحو ضعيف والكتابة مصدر [illegible] منصوب به وهو المستشهد به والمراد ويرجح الاجل مفعول له حال [illegible] اذا ما غدر
نحو انتهب وهو مستشهد به اسهب الرجل بالسين اي اهمله اذا اكثر في الكلام وافحش الرجل تزوج الفحش اه
افلس الخبيث [illegible] اي صار [illegible] والمشتبه [illegible] واورس النخل اي اصفر ورقه بعد ما ادرك ابلغ الغلام اذا ارتفع
سنه الا ان [illegible] على المسند اليه وزاد بعضهم الموصول [illegible] بالمضارب [illegible] كتبت الكتاب اما وقوعا
عرقت العشيرة اي العشيرة القبيلة والنطف بفتح النون [illegible] بالعيب يقال هم اهل الريب والنطف
[illegible] الرجل بالكسر اذا اتهم بريبة [illegible] مكان نطف [illegible] العيب [illegible] وكف
اي منقصة [illegible] باب افعال [illegible] فانه [illegible] حذف النون
من [illegible] اسم [illegible] وللتفضيل [illegible] بعد التعجب [illegible] التفضيل [illegible] قال [illegible]
ان يذكر بعد اخوته اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم فيزاد في آخره صفة مشبهة بل زيادة [illegible]
[illegible] الى ذكره لانه [illegible] معلوم لكل احد فكانه مذكور فقال قوم انما [illegible] اضافة الشيء الى
نفسه [illegible] وهو باب شاذ [illegible] اضافة الشيء الى نفسه وذكر ان مراده منه ان اصله حسن وجهه
بالرفع لان المعنى [illegible] فعله يرفع واضافته الى فاعله [illegible] الى نفسه [illegible] الوجه
من [illegible] فاعله الحسن [illegible] الوجه [illegible] الوجه الى الوجه [illegible] فيها الخفض
لا نها [illegible] فيكون [illegible] الى فاعله [illegible] ولكن سلم ان اصله الرفع [illegible] بعد ان [illegible]
[illegible] فاعلا [illegible] الضمير فلا يكون [illegible] الى نفسه وقيل ان الحسن
[illegible] الحسن [illegible] لا يجوز [illegible] الصفة المشبهة [illegible] باسم
[illegible] مفعول [illegible] فيها [illegible] الصفة المشبهة مشابهة مطلق اسم الفاعل [illegible]
[illegible] مشابهة [illegible] الا ولو [illegible]
[illegible] واما [illegible] مفعول [illegible] ثم ان اسم الفاعل المتعدي
واسم مفعول المتعدي الى اكثر [illegible] مفعول [illegible]
[illegible] مفعولا [illegible] واسم الفاعل [illegible] فاعله
[illegible] واسم الفاعل [illegible] الفعل اللازم واسم مفعول [illegible] وهو مشتق من

اوس [illegible]

المتعدي الى

من المتعدي الى واحد اذا اريد نصبهما المتعلق وهو لما على [illegible] توسعا ونصب اضافتهما الى الله شبهوهما بالمتعدي
منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول او التمييز ثم اضيفا اليه والصفة المشبهة شبهت باسم الفاعل في
حيث [illegible] بانها على شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه [illegible] توسعا ولما لم يكن لها مفعول [illegible]
[illegible] ونصبه [illegible] الفاعل ونصبها [illegible] بالمفعول او التمييز [illegible] الشبهت الصفة به
[illegible] تشبيه [illegible] اسم المفعول [illegible] متعديين او لا [illegible] في العمل [illegible] وهو اسم مفعول
[illegible] فيها [illegible] العارض [illegible] اعلم ان [illegible] المذكور [illegible] الكتاب اي [illegible]
[illegible] شاذ وقيل [illegible] اشدها [illegible] مشتقا [illegible] اذا [illegible] ما
عليها [illegible] حنيف [illegible] معناه [illegible] الابل [illegible] فيجوز ان يكون من ابل الرجل
[illegible] فهو [illegible] الابل وقيل انه شاذ لكن [illegible]
[illegible] الشام [illegible] فانه لا [illegible] شذوذ [illegible]
مبني [illegible] واصل [illegible] حنيف [illegible] قبيله [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] على [illegible]
[illegible] منهم [illegible] والعزة للكاثر
[illegible] العدد [illegible] للكاثر اي [illegible] منهم عددا [illegible] للغالب وقيل المراد [illegible] الفضة
ونصب [illegible] بالتمييز [illegible] التفضيلية [illegible] اللام [illegible] ابلا
[illegible] التفضيل [illegible] وقيل [illegible] اسم التفضيل [illegible] ابتداء
الغاية وقيل [illegible] بمحذوف يكون [illegible] انت من بني فلان [illegible]
كانه من بني فلان [illegible] وقيل [illegible] الشارح [illegible] قوله تعالى يعلم السر [illegible]
النفس [illegible] انت تعلمه [illegible] فلك [illegible] انت تعلمه [illegible] رسول الله
صلى الله عليه وسلم [illegible] علم به [illegible] لفظ من [illegible]
[illegible] سؤال مقدر [illegible] اذا
[illegible] الفعل [illegible] فانت [illegible] على [illegible] الله [illegible]

[illegible]

[illegible] شعرا اهل طلاوة [illegible] اسم شاعر واراد [illegible] اهل طلاوة [illegible]

[illegible] انشد شعرا [illegible] للفرزدق فاستحسنه فقال له انت اشعر [illegible]

[illegible] ذكر [illegible] الشعر [illegible] اهل طلاوة [illegible]

[illegible] مشهورة [illegible] اسم التفضيل [illegible]

[illegible] فان قيل [illegible] اسم الفاعل [illegible]

[illegible] المبالغة بالصفة المشبهة [illegible] في الثبوت [illegible]

[illegible]

[illegible]

المعاني الاول تفضيل حسن الكحل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا اراد زيادة حسن الكحل في عين الرجل على حسن الكحل في عين زيد استعمل

اسم التفضيل وقع في الموجب مبالغة لحسن الكحل في عين الرجل على حسن الكحل في عين زيد لانه لم يرض بمساواته فاذا اراد الحكم

نفي قول متكلم ينبغي ان يحمل معنى كلامه في النفي ايضا على المبالغة وهي لا تكون الا اذا حمل على زيادة حسن الكحل في عين زيد على

حسن الكحل في عين الرجل فلا يكون معناه نفي زيادة حسن الكحل في عين الرجل على حسن الكحل في عين زيد لاحتمال مساواته لما في عين زيد

فلا يكون فيه مبالغة لكن المقصود تحصيل المبالغة في النفي فينبغي ان يحمل على زيادة حسن الكحل في عين زيد على حسن الكحل في عين

الرجل لينتفي زيادة حسن الكحل في عين رجل آخر ومساواته فيحصل فيه ما قصد من المبالغة فاذن كان معنى المثال الاول كالثاني في

تفضيل حسن الكحل في عين زيد فحصل الكل وهو كون اسم التفضيل بمعنى الفعل فعمل في [illegible] لانتفاء مانع العمل واذا ثبت ان الشروط

المذكورة تاثير في جعل اسم التفضيل بمعنى الفعل علم انه ان فقد شيء منها لم يكن في معناه فلا يعمل في الظاهر واما

اشتراط النفي فلانه لو كان مثبتا لم يكن بمعنى الفعل الا ترى انك لو قلت رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد معناه

معناه التشبيه ومساواة الكحل في الحسن خلاف قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والوجه الثاني في الكحل

ان الكحل في المثال لو لم يكن مرفوعا بانه فاعله لكان مبتدأ لانتفاء احتمال شيء آخر لان الحسن لا يعمل لانه لم يكن مبتدأ والا لكان

المبتدأ قبل صلوحه للابتداء مستوي الخبر لان الكحل خبر مقدم على تقدير كون الحسن مبتدأ وهو منه على ان كون المبتدأ نكرة

والخبر معرفة ممتنع لكن الثاني اي كون الكحل مرفوعا بالابتداء باطل اذ يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو متمم

لمعناه وبمنزلة جزئه وهو منه باجنبي وهو الكحل لانه على تقدير ان يكون مبتدأ لا يكون معمولا للحسن فيكون اجنبيا واما

قلنا انه متمم لمعناه وبمنزلة جزئه لان الحسن ومنه بمنزلة المضاف والمضاف اليه وهما كلمة واحدة فكما لا يجوز الفصل

بين اجزاء الكلمة لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل على تقدير ان يكون مبتدأ واما اذا كان مرفوعا

بانه فاعله فلا يلزم الفصل بالاجنبي لانه يكون معمولا له والمعمول لا يكون اجنبيا فان قلت على تقدير كون الكحل مبتدأ

تقدم منه عليه لئلا يلزم الفصل بالاجنبي والا استثنينا فالخبر قبل الصحيح على تقدير جعل الحسن مبتدأ [illegible] انما اراد [illegible]

ارتفاع الكحل [illegible] عدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التركيب فاذا قدم منه لا يمنع حمله على خلافه تغير التركيب واجاب

[illegible] في شرحه بقوله ولو قدمت منه لوقع الضمير الذي هو مذكور بعد يلزم اضمار قبل الذكر بحسب ما انه يكون من تتمة الكحل

بينه التاخير وهو غير جائز [illegible] وان زيد [illegible] بعبارة اخرى اقصر من الاول وهي ما رأيت

رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فحذف [illegible] من عين زيد واذا دخل في عين زيد فيكون ما ذكرناه واعلم

انه لابد من تقدير ذلك التعلق وهو الكحل معنا في عين زيد [illegible] فالتقدير من كحل عين زيد [illegible] فان قلت

العين

رابعين ما اورد في هذه العبارة من حرف شرط عند شيء [illegible] والنفي آخر الوجوه

الكحل ما معمول له تقدم المفضل عليه [illegible] زيد [illegible] المفضل عليه [illegible] زيادة

[illegible] ان المفضل [illegible] الكحل [illegible] محذوف فاستغني عنه لعلمه [illegible]

[illegible] الحسن [illegible] الكحل [illegible] في عين زيد الحسن [illegible]

الكحل والثالث ان في عين زيد هذه العبارة [illegible] معناها [illegible]

تفضيل الحسن [illegible] الكحل [illegible] عين زيد [illegible] الكحل [illegible] المبتدأ هو

[illegible] الحسن [illegible]

[illegible] الحسن [illegible] هو

مثل [illegible] سيبويه [illegible] اللواذ السباع اليه

[illegible] اسم التفضيل [illegible]

السباع [illegible] الموصوف بالكاف [illegible] السباع [illegible]

بالعبارة الاولى [illegible] السباع [illegible] من حيث اللفظ على واد

وهو [illegible] التفضيل [illegible] بالعبارة

الثانية [illegible] السباع [illegible]

[illegible] السباع [illegible] السباع والعامل فيه معنى [illegible]

[illegible] الثالثة التوقف والتثبت

وهو منصوب على انه [illegible] مفعول مطلق [illegible]

[illegible] عطف على [illegible] في الله الستغناء [illegible]

الا في كل وقت [illegible] الله تعالى [illegible]

[illegible] نصب رفع وجر [illegible] الاعراب في الاسم [illegible]

[illegible] المطلوب من الاسماء [illegible] المعاني [illegible] الفعل [illegible] المطلوب

من الفعل [illegible] صدور الفعل من شخص في زمان من الازمنة الثلثة [illegible]

[illegible] زمان [illegible] زيد [illegible]

النفي

فيرتفع ابدا ونصبه بها مخالف لما ذكر [illegible] الا لام الجحود لام زائدة لتأكيد النفي وانما سميت هذه اللام لام الجحود لمجيئها بعد
كان [illegible] ما سبق ذكره [illegible] كقوله سائرك منزل لبني تميم [illegible] مفعول سائرك والبني تميم متعلق
والحق [illegible] معطوف عليه [illegible] منصوب بان المقدرة بعد الفاء والاستشهاد به نصب الفعل بعد
الفاء والبيت [illegible] والكوارث انه شاذ [illegible] الرواية المشهورة لا الحق بالحجاز [illegible] لكون الفاء عاطفة
واستريحا منصوب لعطفه على لا الحق [illegible] بالحجاز [illegible] ما كان [illegible] واجب [illegible] الشرط
[illegible] الاول سبب للثاني [illegible] لا تنه عن خلق وتأتي
مثله [illegible] البيت لابي الاسود الدؤلي [illegible] وحركت اللام للوزن [illegible]
لا تنه احدا عن خلق وتفعل انت مثله [illegible] فعلت ذلك [illegible] عار عظيم [illegible]
[illegible] عار عليك وعظيم [illegible] بعد الواو في جواب النهي [illegible]
[illegible] ان لا تنه عن شيء في حال اتيانك مثله [illegible]
وتقر عيني [illegible] البيت [illegible] والعباءة [illegible] مع قرة العين [illegible] لبس الشفوف
[illegible] الماضي [illegible] بالعيه [illegible]
[illegible] والاستشهاد [illegible] المقدرة بعد واو العاطفة [illegible] الحروف
التي [illegible] ثلثة اقسام قسم [illegible] وهو حتى والواو والفاء واو ولام الجحود [illegible] وهو اللام
[illegible] الواو العاطفة فان قلت [illegible] المضمرة
مع الفعل [illegible] ذكر عبد القاهر [illegible] ان اللام احدها [illegible] موضعها الرفع [illegible]
[illegible] موضعها النصب [illegible]
[illegible] فتدرك [illegible]
[illegible] فتدرك [illegible]
[illegible] السلول [illegible] جمع [illegible] قوم [illegible]
[illegible] والعبسي [illegible] الرجل [illegible]
[illegible] منصوب [illegible] والاستشهاد [illegible]
[illegible] البيت لعنترة [illegible]
[illegible]

وهي [illegible]

[illegible] وورد [illegible] التوقي [illegible] المراد به [illegible] بنون مخففة
[illegible] يعني [illegible] الواو في
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] معطوف [illegible] والاستشهاد [illegible] جزم فعلين [illegible] البيت [illegible]
[illegible] شماس [illegible] سعد بن [illegible]
[illegible] متى كلمة شرط [illegible] الشرط [illegible] النصب [illegible]
[illegible] والمعطوف [illegible] ومعموله [illegible]
[illegible] موقد [illegible] والاستشهاد
جزم [illegible] كقوله [illegible] البيت لبيد بن ربيعة بن مالك [illegible]
الشعراء [illegible] لبيد واسمه عامر [illegible] لبيد [illegible] وانشد قصيدة من جملتها
هذا البيت وقيل لان عمه قد ضرب جاره بالسيف [illegible]
تلتبس اي تختلط كلا مركبيها اي كلا جانبي تلك الداهية اي قدامها وخلفها
[illegible] اي مضطرب ومتحرك تحت رجلك [illegible] فعلا لا تخلص بشؤمه
من داهية [illegible] من قدامك وخلفك وتحت رجلك شبه الداهية بالدابة
الشموس متى ركبها الراكب اسقطته [illegible] جملة فعلية وفعلها مجزوم [illegible]
وتلبس [illegible] ايضا مجزوم بها وهو المستشهد كلا مركبيها مبتدا و[illegible] خبره
وتحت رجلك ظرف [illegible] والجملة في محل النصب على الحالية بالضمير فقط
ويحتمل ان يكون خبر بعد خبر [illegible] واشتغله اري
[illegible] البيت لطرفة اري فعل من افعال القلوب والعمر
مفعوله الاول وكنزا مفعوله الثاني [illegible] صفة كنزا وكل ليلة ظرف [illegible]
[illegible] مجزوم من النقص والايام فاعله والدهر معطوف
عليه و [illegible] ايضا مجزوم من باب علم قال في الصحاح نفد الشيء بالكسر نفادا
فني

ويستعمل ان ما رأت رقعة حرم فعليس كما رأيت قوله واراد بتمسكي بالحوادث نكبة اى ما به النكبة واحدة نكبات الدهر تقول
اى صابته نكبة اى مضرة ونكبه ... فهو منكوب وغيابة الجب قعره وكذا غيابة الوادى والمراد ههنا المعنى فيتخيل الى
... وبتكشف تمسكي محروم ... وهو المستشهد نكبة فاعله ... الفاء ... واصبر ... اذا ... غيابه
الفاء تعليليه وكل غيابة مبتدأ فتمسكي خبره ... الفاء ... خبر المبتدأ ... يوصف بالمستقبه الضعيف ويحتمل
... التقدير وكل غيابة تمسكي ... الفاء زائدة قوله فاصبحت مغانيها قفارا رسومها المغانى جمع مغنى وهو
المنزل وقفارا جمع قفر وهو المكان الخالى من الماء والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر يقال رسم الدار اى اثرها
اى صارت منازل العشيقة خالية واثارها مندرسة كان لم يكن ... سوى ... معانيها اسم اصبحت
وقفارا خبرها ورسومها مبتدأ ... وفاعلها ضمير عائد الى الرسوم ... طرف ... والجملة
... رسومها ورسومها ... الخبر بعد خبر ... يحتمل ان ... رسومها بدل الاشتمال ... من مغانيها وكان ... الى
... الاستشهاد انه فصل بين لم ومعموله ... علم ... بسبب ... اعتذر
... الفعل ... الثانى ... وجوده ... طلوع الشمس ... بالوجود
النهار ... الخارج ... العقل ... ربع ... حليلى ... سبعة ... الخليل
... السفينة ... الحكيم ... الزمان ... ان
اى ... يوم ... ليس ... يوم ... الشرط
... معطوف على الا ثابت
... تقدم ... على معنى ... بعد
... اذا ... الدار
... فى ... المتقدمة ... الدار
... المتقدمة ... الكشف على
الحديث ... الامر ... الفعل على سبيل الاستعلاء
وههنا ... بيان ... الصيغة التى تدل على الفعل ... انه ... ان ...
... الامر ... الامر ... هذا النوع

المخصوص

المخصوص من الفعل اشتهرها مصدر فاراد ان يعين ان المقصود اللفظ لا المصدر ... وحكم آخره حكم المجزوم وانما
كونه مبنيا للكوفيين فانه عندهم معرب اصله باللام ثم حذفت ... المضارعة ... الالتباس وجوابه مسطور فى المطولات ...
يتوقف على شىء يتعلق به حرف ... فى المحصل ... المتعدى ان غير المتعدى يتوقف
تعقله على الفاعل ... المنطقيون بان اللفظ الدال على معنى ... غير معين يتوقف ... الفاعل ... وان لم يكن
معينا ... الفعل ... يتوقف تعقله من حيث ... الفعل ... ولا يخطر بالبال ... يقول
... صفة تتعلق بالشىء ... من غير ... الفاعل ... الفاعل ... تعقله ... وجب
التعرض لتعلقه ... الزمان والمكان يتوقف عليهما تعقله ... الفعل ... ذلك
... لا يتوقف تعقله عليهما ... الزمان والمكان ... وان لم يكن
... حقيقة ... يتوقف تعقله على ... الامام فى التحقيق ... الى التوفيق ... الغير المتعدى
يصير متعديا ... اعلم انهم ... اسباب التعدية الى ستة الثلاثة التى ذكرت ... الفعل
مع ما ... والسادس ... الفعل معنى
... الستة ... الفعل ... يتوقف تعقله على امر ... ذلك
... التعدى ... الحروف ... الفعل ... معناه
... الالفاظ باعتبار ... الفعل متعديا ... بها لان
... يكون للتعدية ... معناها التغيير ... زيد ...
زيدا ... متعديا بالهمزة ... التعدية ... الزمخشرى ... للمتعدى
... الصيغة ... التغيير ... مفقود ... اذا قلت
... الصيغة ... الصيغة ... التعدية ... فيه ... صح
... الفعل ... التعدى ... الفعل ... متعديا ... الحرف
... التعدى ... التعدى ... الحواشى ... التعريف للعلامة
التفتازانى ... الواحد ... الحروف ... الحرف الجر
... قلت ... قلت ...

والهمزة فى

والحبست
الخشيت

وان اردت انه حبه قلت ترعت بسلنى ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري اخ وقد اجاز الاخفش اظننت
واد خلت وزعمت افعال القلوب ما ذكره فيه نظر لانه كان معلوما من المتن فلا حاجة الى ايراده ولو اعلم
وقد يستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا وكذا اراه وترى وكذلك القول اذا دخل عليه همزة
الاستفهام لانه بالهمزة يصير مشكوكا فيه فيشبه الظن كقولهم متى تقول زيدا منطلقا اي متى تظن زيدا منطلقا ومنه
بطل الحوار حذف كل واحد من المفعولين ذكر الاول الى الحول الاقتصار والحذف في افعال القلوب عند
دلالة الدليل على حذف المبتدا او الخبر ولكن لا يسمى هذا الحذف اقتصارا لان المحذوف مراد معنى والمحذوف لفظا وهو مراد
معنى بخلاف المفعول الثاني من باب كسوت فيفرق بين هذه الافعال وباب كسوت ان الحذف لا يجوز فيها الا
بدليل وفي باب كسوت يجوز سواء كان هناك قرينة تدل على المحذوف او لم يكن يحصل الجواب عن المذكور
وقد اجاب عنه الشارح النحوي ان تعلم الكشاف فليطالع ثم ان الآية الكريمة الا يبخلون دال على البخل فيجوز
الحذف ومن خصائص هذه الافعال التعليق وهو ابطال العمل لفظا بين المفعولين والالغاء وهو ابطال العمل المطلق في
المفعول المطلق بين الحسن والقبح اذا كان ضميرا او اسم اشارة وقبيح اذا كان مظهرا مصادفا الى المكان وان
لم يكن معادا فالحسن اقبح كزيد ظننته او ظننت ذاك او ظن منطلقا اد العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض
فعلى هذا سقط ما قيل انه اذا الغي بالتوسط فقد زيد ظننته مقيم فلا فكيف يعمل في الضمير اعلم ان لم اعرف
فائدة هذا الحكم في قوله حكم معناه قلت يمكن ان يقال ان معناه صار مثلا لا ينتقل الى خبره بل ينصف بان ينتقل الى كونه
منتقلا الى حكم الانتقال فعطف على صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك كان زيد عليها استمرار العامل على
العامل فيكون الخبر مستمرا عليها بعد اعطى كان خبره حكم معناه فافهم فانه لطيف وذكر الرضي ان معناه
الاعطاء خبر حكم معناه اي ثبوت وحيره واستمرار الى غير ذلك كقولك زيد قائم والطلق كانما قطعا الكون
الثبوت ... والقطعا لوح من الطيور والكون الارض العلية
[illegible]
يعني ... صارت وهو المستشهد
... مبتدا او حطا الكون خبر كان واسمها
الضمير وكان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا ايضا اسم كان وخبر كما تقدم عليها وهو قوله قراخا والجملة حالية قال حاجبه

الحادي

اوامت كان

انما دخل ... معنى ... صار ... البعض فيما مضى ... دواما وبزواله كان
يكون صنفان ناقصة وتامة من ... بمعنى ثبت ... اذ فرح بحليته العدو ... من طرح الفاس والناس
مبتدا وصنفان خبره وتامة بدل من صنفان او خبر محذوف المبتدا والعدد احدهما تامة والآخر ... معطوف
عليه وقوله بالبدل متعلق ... وكنت احسن جملة الدنيا والاستشهاد ان كان فيها بمعنى الشان والجملة بعدها خبر كان
كان فيقال اذا كان ... كما اذا كانت ثلثة كما قرئ ان كان ذو عسرة وامشت ... لا مساغ كون اقسام التي
قسمه له اعلم ان القسم التي هو ما كان مصدرا فانه ... وقسمه ... مقابلا له ومصدر جامعه ...
مثلا او اقسمت ... كان ... فقسمها ... وقسمها ... ومعنى كونه
قسم ... ان يكون ... الواقع وقد جعلت ... ومعنى ... فقسامه ... وكذلك
واذا رايت ... ان ... يجوز كون اقسام التي
قسمه له ... مع انه ... الى ان ... عدم اقسام ... ناقصة على الانواع
الاحوال ... ناقصة ... اقسام ...
معروفة ... فصار معطوفا على الثبوت وقوله وكمن ... ان ...
كما هو ... معرف ... ناقصة ... ان ... بعضهم ...
لم يشعر بالناقصة الى ... اقسام الثلثة وقوله انه ... ثلثة اي ما الناقصة فعدم تسليم ...
الناقصة عليها ان يكون ... اشتقاق قال سيبويه معنى على الطمع الا
الطمع فيما ... اشتقاق ان لا يكون ... الغوير ... الغوير نصغير
الغار ... مثل انه كان غار فيه ناس فانهدم عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلا لكل
شي ... منه شر وقال ابن الكلبي والغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزبا لما تنكبت الى ... القصير
اللخمي ... الطريق المنهج واخذ العوير ... المعرب الزبا ... العرب ... والغرج الفرج
والبيت لهدبة بن الخشرم ... قاتله ... وكان ملازمه
قد قتل ابن ام زيادة بن زيد ... ان معاوية تقدم عبد الرحمن ... الى معاوية فادعى عليه قتل ابيه
فقال معاوية ما تقول يا هدبة فقال تريد ان اجيب شعرا او نثرا فقال شعرا فقال ... منه الاقرار فقال معاوية
... اقررت فقال ... عبد الرحمن ... وذكر معاوية قتله ووجه به الى المدينة

شقاق

في الراوية

يحسن ما حنين يبلغ ابن الراوندة معاد الشعر الذي منه الاستشهاد في المغني فيبلغ ابن زاروه فوصف عليه عنز دابة حال
الا العود فدفعه اليه فقتله وتنا ما وقع في البيت صدره ان من حجر عسى وهو قليل والمشهور اسم عسى والاول نعت المشهور
وفرح اسم كان وراه خبره ويجوز ان تكون تامة وفرح فاعل لها كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
البيت لرؤبة واوله ربع عفاه الدهر طولا فانمحى الربع يعني الدار المنزل وعفاه درسه وانمحى من محاه يمحوه محوا ويمصح
بمعناه قوله ربع مبتدا او عفاه الدهر خبره وطولا تمييز الفاء عاطفة وانمحى معطوف على عفاه واسم كاد ضمير الربع وان
يمصحا خبره والالف للاطلاق والاستشهاد على ان استعمال كاد مثل استعمال عسى في ان الخبر فعل مضارع مع ان او اذا غير
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح في بعض الروايات اذا غير النأي والنائي البعد والهجر يعني الهجران
الفراق والرسيس اثر الشيء وبقيته يعني اذا غير الهجران احبابنا المحبين وزال محبتهم عن قلوبهم لم يبرح الا حب
مية وهي معشوقته يعني ادام لم يبرح زوال حبها فكيف يزول حبها وتركه ظاهر والاستشهاد مذكور في الشرح والا لم
يكن لتخطئتهم وجه قال الاذى اروي عن علية انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية
ملما وصل الى قوله اذا غير فناداه ابن شبرمة اراه قد برح فشنق ناقته وجعل يتاخر بها ويتفكر ثم قال
اذا غير الهجر المحبين لم اجد قال عنبسة فلما انصرفت الى ابي اخبرته فقال اخطا ابن شبرمة حين انكر عليه ذو الرمة
ما انشد واخطا ذو الرمة حين غير شعره اما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فعلم من هذا الجواب تخطئتهم اياه
فما مبتدا انكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل تخصيص المبتدا انما العموم كما في كتب المصنفات واما كونه
في نعم فاعل واليه مال الزمخشري حيث شبهه بقولهم ما احسن زيدا عند الكوفيين وانكر بعض الناس كون ما انكرة بمعنى لا شيء
لانه لا يلزم ان يكون قولنا ما اعظم الله بمنزلة شيء اعظم الله وهو الكفر واجاب عنه السيرافي من اوجه ثلثة احدها ان معنى قولنا
شيء اعظم الله ان عباده يعظمونه الثاني انهم يعظمونه بذكر الشيء كما نبه المعتبرين من عجائب السموات والارض انه تعالى
اعظم امانت بنبيه ويذكر الشيء اليه ويكون بمعنى عظما لا شيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه الا انا لا نريد هنا
الا انا نريد [illegible] قال الزمخشري في حواشي المفصل فيه البناء على المتعجب لانه لو قيل اكرم ازيد لم يدر اهو متعجب ام آمر
مزادوا الباء لهذا كان انعم بنعيم من اي علامة للتفسير والا ذهب في تقديره كما قال ما احسن زيد اي هو بمعنى لازمه
ثم جرى مجرى المثل فلم يتغير عن لفظه واحدة كما لم يتغير الامثال فان المثل لا يتغير المقصود من ضربه تشبيه
الواقع بحال من ضرب به المثل ولهذا نعم انما غير بكونه منصوبة اعلم انه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز
تأكيدا للفاعل نعم الرجل رجلا زيد الاان وقع استغناء عنه في قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا والقائل ان ابهم

بهنا ليس

بهنا ليس يراد به واحد بعينه ففيه ابهام المضمر فقيل الذكر كذلك وهو مثل قوله ربه رجلا معناه رب رجل
وهو مركب من حب الشيء ومن ذا فصار محبوبا اعلم انما جعل حبذا على وزن نعم لحذف حركة الباء الاولى
وادغمت في الثانية فصار حب وبعضهم ينقل حركة الباء الاولى الى الحاء بعد اسقاط حركة الحاء والى اشار بقوله
وحب ان الاول اشهر واما هو قبل التركيب فانه فاعل نعم وبهذا قال بعضهم حبذا مبتدا او ما بعده
خبره قال ابو البقاء اصله حبب على ما قال بن ذا وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة فصار شيئا واحدا فصار بمنزلة
اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتدا وزيد خبره ولا يكون فيه من ذا الا انك تقول حبذا امراة ولو كان بدل
لقلت حبذه المراة والمراد بالمخصوص معاملته بمعنى المضمر في نعم يعني عدم تغير ذا عن هذا اللفظ كما لا يتغير الضمير في نعم عن لفظه
معاملة المضمر في نعم فكما لا يتغير الضمير في نعم عن كونه مفردا مذكرا سواء كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا استغناء
بذكر الاسم الضمير لتفسيره وهو هو في المعنى فكذا لا يتغير ذا عن هذا اللفظ اعلم انه كما لا يتغير ذا عن هذا اللفظ كما ذكرنا
لا يكون بعده والا وتبعه والتاكيد والعطف عليه لانه كالجزء الاول من الفعل وهو لا يتغير فالاسم لما امتزج صار كالجزء
حكمه وتنزل منزلة بعض حروفه وذكر ايضا لا يتبدل منه لان المبدل منه في حكم المطروح وذا هنا لا يطرح وان قلت
حبذا رجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان مثل نعم السلطان وانت زيد بعد رجلا السلطان
فلو حذف تمييز لا يدري ان السلطان فاعل او مخصوص الا ان مضمرا كذلك حبذا فانه يعلم ان فاعله ذا وان ذكر بعده
الاسم المخصوص كذلك ومن اعلم ان حروف الجر على ثلثة اضرب ضرب لازم للحرفية وهو من ولهم الى قوله فيمكنه
وضرب يكون اسما وحرفا وهو من قوله عن الى قوله ومنذ وضرب يكون فعلا وحرفا وهو من حاشا الى آخره
وثانيها التبعيض كقوله تعالى لكونها للتبيين والتبعيض والزيادة مجملها راجعة الى الابتداء وكذلك كونها للبدل في قوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتجريد في البيت فمن ابدا سهوا للاستغراق في ما جاءني من رجل فان معرفة بن ونحوه ما جاءني احد
وبين قولك ما جاءني من رجل ان زيادة نفي ولكنها جاءني فيه احد فانه يحتمل الاستغراق في العموم وكذلك لا يستعمل الا في النفي
ما ما فوقهم ما جاءني من رجل فلا يراد منه نفيه استغراقه لكلام بعد صدقه اذ من حيث انها تفيد الاستغراق نصت زيادته
لا يرى انك لو قلت فيه لكان نفيا لرجل واحد كما تقول ما جاءني رجل بل رجلان فينبغي ان الحكم على هذه بالزيادة بل تجعل
للاستغراق قال ابو حيان ويكون بمعنى على لقوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم ولا يكون للقسم مكسورة الميم ومضمومها
في حشر الى الافعال وذكر ابن جني انما يكون للانتهاء فزيدت منه فانه مساو له تراه وتجي للفصل وذلك بين
بين المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وتجي بمعنى الباء كقوله ينظرون من طرف خفي وتجي بمعنى في كقوله تعالى

ن

[illegible]

عن مثل السوم ان من [illegible] والثاني ان تكون بمعنى مع وهو اختيار الاول وحكى صاحب الهادي انها تجيء بمعنى في وذكر [illegible]
انها للتبيين في قوله تعالى رب السجن احب الي مما يدعونني اليه اي تبين فاعلية معنوية اي تفصيل الحب او البغض وتجيء بمعنى
اللام كقوله تعالى والامر اليك اي لك كما تجيء اللام بمعناها كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا وقد تجيء بمعنى في كقوله كأنني الى الناس اي
في الناس ومنه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة وقد تجيء بمعنى من كقوله فلا يروى الى اي مني وقد يزاد لفظ الى واذا الا
وهي نعم [illegible] مسند لا مثل قوله فلا والله لا يلفى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد والاستشهاد
انه اوصل حتى الى الضمير والباقي ظاهر [illegible] وثانيها ان تكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم
الخ قال الزمخشري انها على اصلها لان الجذع ظرف للمصلوب لاستقراره وقال الشيخ كما يجب
كل ما فيه احتواء او منزل منزلته فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار
فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الخير [illegible] نظرا الى المعنى نحو جلست على الارض
وفي الارض وقد تجيء للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله تعالى
لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم وكقوله صلعم عذبت امرأة في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة
على ما يقصد تعظيمه [illegible] مثلوه كقوله تعالى فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل
وبمعنى الباء كقوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه يكثركم به [illegible] وبمعنى الى زيادة
فيها سائغ وقد تجيء للبدل نحو اعتقبت بهذا الثوب خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد
بحرا وللتعليل كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم
تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك
وبمعنى [illegible] مررت به منه وبمعنى من التبعيضية كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج ذكره الفارسي [illegible] واما في المنصوب كما في هذه واما في
المجرور نحو ما حسبتني [illegible] كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد
[illegible] قوله لله متعلق بأقسم [illegible] من يبقى للآمن من [illegible] ابي
وذو حيد فاعل يبقى [illegible] متعلق بيبقى وقوله به الظيان والآس جملة اسمية
صفة [illegible] وهو الجبل العالي ويروى ذو حيد بفتح الحاء والاول اجود
[illegible] اللام [illegible] بمعنى واو [illegible] اذا تعجبت باسم

فعل الحب [illegible] او تعجب او تفضيل نحو حبيت بكم وما احب زيدا [illegible] والذين امنوا اشد حبا لله وتجيء [illegible]
كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا [illegible] عاقبة وبمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم
القيامة وبمعنى عند [illegible] وقيل المعنى عند يوم القيامة [illegible] ومعنى بعد
كقوله عم اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى على كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول
جرير ونحن لكم يوم القيامة افضل [illegible] وبمعنى الباء كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وبمعنى
[illegible] الثالث ان تكون فعلا ماضيا [illegible]
[illegible] ان عاملها [illegible] فيها لغات رب بالراء مضموم والباء مخففة مفتوحة
او مضمومة او ساكنة ورب [illegible] الباء مشددة مفتوحة او مخففة مفتوحة وربت بالتاء والباء
مشددة او مخففة مع فتح الراء وضمها وضم الراء وفتح الباء مشددة وهي المشهورة قال [illegible]
وقد يدخل عليها التاء [illegible] ربت دالة على تأنيثها [illegible] كلمة [illegible] زيدت على الحرف منهم من يخفف
[illegible] التاء [illegible] بين الحرف والاسم ومنهم من يلحقها [illegible] كما كانت التاء التي في الاسم المؤنث قال الامام الاندلسي
[illegible] رب اسم [illegible] زيد قائم [illegible] على [illegible] الاول على لغة بني
تميم والثاني على لغة اهل الحجاز [illegible] ومنه للعشرة [illegible] الرابعة حلقة
[illegible] الضمير [illegible] الاصمعي [illegible] رويد [illegible] واجل ومفعول
والرواح متعلق به [illegible] مفعوله الثاني [illegible] في محل [illegible] على الرواح [illegible]
على الظرفية والعامل فيه [illegible] معطوف على المبني كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها [illegible] لكعب بن
زهير وقيل لمزاحم بن الحارث العقيلي وآخره تصل وعن قيض بزيزاء مجهل غدت من الغدو وهو ما بين طلوع
الشمس الى صلوة الغداة ونقيضه الرواح وهو من زوال الشمس الى الليل قال الاصمعي [illegible] غدت من عليه والقطاة
[illegible] فعلا [illegible] العدو [illegible] ذكره للتعجل [illegible] بكسر [illegible] القطاة [illegible] نهاية العطش [illegible]
[illegible] صليلا [illegible] صوتا والقيض ما تشقق من قشور البيض والبيداء القفر الذي يبيد من سلكه
والمجهل المفازة التي يجهل الماشي الطريق فيها [illegible] بكسر الزاي [illegible] وهو موضع [illegible] غدت
[illegible] القطا من فوق [illegible] لان [illegible] ثابتة ما دام صغيرا [illegible] اشتد [illegible] من شدته

ونحو تشكو البيض بذلك لغاته قوله قد فعل من افعال المقاربة واسمها ضمير الغفا ونحو ذلك متعلق به وبعد ظرف مضاف
الى ما وهي مصدرية اي بعد تمام خطواته تصل جملة في محل النصب خبر قد وفي بعض ان يخفف بل عليه ... شيء اشكالها
... بيت ... ان وان جعلته متعلقا بعدت جاز وكونه بيكون قوله بعدما خبر بعدت وتصل جملة حالية
او خبر بعد خبر والاستشهاد في البيت على انه ادخل حرف الجر على من وعلى ... انها ... وقيل على في البيت بمعنى عند
لان الفرخ بعد ... يكون ... لا تحتها وعدد ... عن ... التنوين ... على ... الاخرى ... عن
شيا وللاستعلاء ... في ... الاصل عليه ... وللاستعانة ... من ... الاعوس او بالقوس
ونحو للتعليل ... وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي الا لموعدة وقيل ... بعد ... كثير
... من ... لا ... عنه ذلك الامر وانما ... فيه لان ... تنبيها وذكرى
وعلى في للمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي على الكبر ... وزدنا ... وتعذر ... واشباههما وللتعليل
كقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان
وبمعنى من كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم ... كقوله تعالى فلا جناح عليه ان ... على ان لا ...
على الله الا الحق ... قوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه واما ...
... ويكتب بالالف ... قوله كقوله ... كالبرد ... والاستشهاد ... بعلو حم
... تعالى ... ولا تلبسوا ... وكرره ... كقوله ... ان ... كيف ...
من ... كيف ... قوله ام او ... او ... بيت ... واوله تجشى الارنبات ...
وام او ... ذات اليمين ... ان ... والارنبات ...
... معقوطة ... موضع ... من كتب ... وام او ...
... كما ... ذنابات ... من الذنابات ...
... قرينة ... ولست ... وام او ... ولكن ... كالذنابات
... وقرينة ... ان ... ومعناه ... قرينة وشماله ... من ...
... ذنابات ... قوله ... قرب من ام او ... ام او ...
... قرب ... ذنابات ... فعل ... الذنابات ... معقولة ...

ولكنها معنية

ولكنها معنية ... يكون حالا ... على الذنابات ... وشماله قرينة منه ... ام او ... مبتدا ...
... او ... على ... ام او ... معطوفا عطفا على الذنابات ...
كما عطفا على المعطوف الثاني وقوله ... فلان ... على معنى ... ام او ... الذنابات او اوب
والاستشهاد ... في التنبيه على ... وكذلك ... للظرفية ... فاعرف اذا كان
... منذ ومذ ... للظرفية او ... الزمان ... ان ... فان ...
ومذ ... ابتداء زمان ... الذي انتهاه ... فيه ... للابتداء وان ... الزمان ...
... للابتداء ... يكون للظرفية ... مثال ... يوم ... واد العيب
... يكون ... وهو مذهب المبرد دون الكوفيين ودليلهم انه ... الحرف ... له
... يعني ... المعرفة ... ما ... لا ... الكلام
... بتعلق ... اعلم انه ... وقد ... المقيم ... واذا دخل
الضمير المجرور المتصل عند سيبويه ... على احد الوجهين ... الاخفش ... ولذلك مثلها
ذكره الشراح رحمهم الله ... لعلها ... مشابهة الفعل ...
... ما ... قال النابغة ... بالوجهين ... الرفع والنصب ... احكم
كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
... شارع الثمد ... النابغة الذبياني للنعمان بن المنذر احكم ... كما حكمت ملك
... وهي زرقاء اليمامة المشهورة بحدة البصر وقوة النظر اي ... في امر من سعى ...
... كما ... الزرقاء حين نظرت الى حمام ... بين جبلين ... حمام ... الى حمامتنا
ونصفه ... فاتبع الحمام الى ان وردت الماء فعدت فاذا هي ستة وستون ولا ... اذا ...
... من البيت ... الزرقاء ... للتنبيه وما في ليتما
كافة ... هذا الحمام بالنصب اسم ليت ... حمامتنا ... ان يكون هذا الحمام
بالرفع ... المبتدا ... هذا الحمام ... بالوجهين ... فقد
على السكون ... خبر المبتدا الرفع ... على جواز ان يكون ما في ليتما كافة
... معقول ... ان ... جملة ... منصوبة ...

مثال فقد نه قال زيد عمرو منطلق بعمرو منطلق حكاية موضعها نصب على المفعولية ولا يكون قال زيد قائما عمرو
قائما عمرو ومقوله محلها النصب ولا يكون مقول القول مفردا الا اذا كان قولا مفردا كما قلنا ان القول [illegible]
[illegible] فاذا قال [illegible] الله اكبر [illegible] جوابه [illegible] معناه [illegible] الله اكبر و [illegible] الكلام حق
[illegible] مفردا [illegible] مفرد [illegible] مبتدا
[illegible] محذوف [illegible] جملة [illegible] جواب
[illegible]
وكذا اذا وقعت [illegible] وكذا اذا وقعت بعد الا [illegible] في محل القطع عن الكلام السابق
[illegible] ما يسرون وما يعلنون وكذا بعد اذا [illegible] صاحب [illegible] مضاف
[illegible]

[illegible]

[illegible]

وسمي انسانا فالكوفيون يقولون زيدا بوذلك وفيها لغات لعل وعل ولعن وعن ولغن بالغين المعجمة ولأن وان كانهم
ابدلوا من العين همزة كما ابدلوا من الهمزة عينا في قولهم اشهد عن محمدا رسول الله ولا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة
وداع دعا يا من يجيب الى الندا الخ الندا بفتح النون الجود ورجل ندا اي جواد والمراد ههنا العطاء ورجل
مغوار اي مقاتل كثير الغارات في قوله وداع بمعنى رب وما ... والمنادى محذوف ... من جيب ... تمامه
... وارفع الصوت ... ان يكون مصدرا ... والاستشهاد على ان لعل ههنا ... والجر والدالم ... ابا المغوار
لان نصب اسماء الستة ... في شعر المتكلم اما يكون بالالف ... وهذا التاويل ... لم يكن الجر بها لغة قبيلة فلعل
... اما هو على تقدير ... لغة تلك القبيلة ... وقيل ان المغوار مجرور بلام الجر المحذوفة لا اجتماع اللامات
وقيل المحذوف ... لعل فانه ... لامها ادغمت ... في لام الجر بعد فتح لام الجر مع المظهر حملا
... مع المظهر ويقويه رواية بعضهم بكسر اللام واسمها ضمير الشان المحذوف وقريب مبتدا ان قوله
... والابي المغوار خبره والجملة خبر لعل وهذا التاويل وان كان ... اولى من جعلها ... جر ... افراد لها
من وضعها والتاويل ... من عمر ... للترتيب قال الشيخ ابن الحاجب ... فيفصل المراد
بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة ... بعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان
بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما ... لا يتخلل ... الاول والثاني ... حلت البصرة فالكوفة ... بعد ... على
... واكثر العطف بالفاء ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا كقولك فنام وقد لا يكون كذلك
كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد ... تعقيب ... مجرد اللفظ ... رسول الله
صلى الله عليه وسلم ... وقد يكون العطف ... كقوله ... بسقط اللوى
بين الدخول فحومل ... مررت بزيد ثم عمرو ... ان يكون
بينهما ... او منقطعا ... ام اما متصلة واما منقطعة اعلم
ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا تدخل الا على الاستفهام ... عليه ولا بد
... والمنقطعة ... الاستفهام ... ام المتصلة ... لعطف
... والمنقطعة ... الثاني منقطع ... الاول ... سابقا
... بعد همزة الاستفهام ... بعد ام ان يكون ... واقع

بعدام

وهو الفاعل ...

بعد ام مفرد ... جملة ... ام عمرو ... بنكر ... لاشك ... فان كان الواقع
بعد ام جملة لم تكن متصلة ... ام زيد قائم فعد عمرو ... يستفهم ... بل ... وقال
... تلك ... الهمزة الاستفهام ... ان يكون
السائل عنده علم ... ويحمل تعيينه ... لا يكون ... جملة ... ولا بد ... لتكون على
بصيرة في الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة ... ليعلم ... الكلام ... الشكل اعلم ان الشيخ
... حروف العطف ... ثلثها وهو الواو ...
اجتماع حرفي العطف ... الثانية ... يكون بعد المعطوف ... قبله ... حرف
... الاسم الذي ... الاسم الذي بعدها ... الاول ... الاول
... بل ... الشك والعاطفة ... الثانية ... الشارح ... يعلم ... الامر
كون الكلام ... بل للاضراب ... مثبتا كان او منفيا اي بل للاضراب عن المتبوع ... الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ... الحكم ... جاءني زيد
بل عمرو ... زيد وعدم مجيئه واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه في المتبوع ... ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت ... مع احتمال ... وعدم مجيئه وقيل يفيد
الحكم عن المتبوع ... المذكور ... ومذهب المبرد انه في النفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت ... متحقق ... ما جاءني زيد بل عمرو ... عمرو ... عدم
مجيء عمرو ... وعدم مجيئه ... احتمال ...
... الجمهور ... الكلام ... النفي
... التابع على مذهبهم ... عن ... الى ... عمرو
... معنى ... الجمهور ... الحكم ... ثبت
... مثبتا او منفيا ... الاول ... الثاني ... وجعل
الاول ... المسكوت عنه ... وهذا الشك ... المفرد على المفرد او الجملة على الجملة اعلم انه
... مفرد ... عاطفة ويمتنع ان يجامعها الواو ... مع الواو ... قوله تعالى ولكن رسول الله

حملتني اليك معالي بن الزبير ان ورائكها [illegible] والمراد بالخبر [illegible] قوله تعالى [illegible] ان المراد بالخبر هو الكلام
اعم من ان يتكلم فيه او بانشاء وليشمل الاستفهام والدعاء وغيرهما [illegible] يتكلم بالخبر بالخبر فقط [illegible] قوله
كان ظبية تعطوا [illegible] النافذ السلم [illegible] ويوما توافينا بوجه مقسم وقائله ارقم بن علباء اليشكري
وقال [illegible] هو [illegible] بن حرم اليشكري ويروى ويوم [illegible] ويروى [illegible] وارق السلم توافينا اي تجيء
من الموافاة [illegible] بيان المقسم [illegible] صيغة اسم مفعول التحسين [illegible] كل موضع منه [illegible] قسمة فيه
الحسن [illegible] تعطوا اي [illegible] الناضر بالصاد المهملة [illegible] والسلم اسم شجر [illegible] البادية [illegible] يوم
توافينا [illegible] مراة وجه [illegible] كظبية [illegible] وتتناول اوراق [illegible] الطرية [illegible] عاطفة
[illegible] تكون [illegible] وقائل توافينا [illegible] المراة [illegible] الكاف [illegible] ظبية
مجرورها [illegible] صفة ظبية [illegible] ان بعد الكاف [illegible] ظبية
زائدة [illegible] ظبية [illegible] كان مخففة [illegible]
قوله [illegible] وهو للحجاج [illegible] العلاك [illegible] فانما كانت [illegible]
[illegible] قد تكون [illegible]
من [illegible] التفسير [illegible] اعراب ما بعد حرف التفسير [illegible] قبله قال [illegible]
التفسير [illegible] ان مخففة [illegible] ان ما بعدها [illegible] قبلها والعطف [illegible]
[illegible] قوله [illegible] البيت للنابغة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاول من الكامل
والسكون [illegible] منه والباقي [illegible]
ان [illegible] الاستقبال [illegible]
من [illegible]
[illegible] فاعل فعل محذوف [illegible]
[illegible] مرفوع بفعل مضمر [illegible] الظاهر [illegible] مبتدا [illegible]
[illegible] الاسم المرفوع [illegible] الشعر

يكون مخففة لامتناع اجتماع الناطقين [illegible] فان معها [illegible] مخففة [illegible]
[illegible] مفرد نص عليه [illegible] واعلم [illegible] الكوفيين [illegible] عاطفة [illegible] عطف الاسم على [illegible] او بالعكس
واذا عطف الاسم على [illegible] قامت زيد والشمس واذا عطف الفعل على
الفعل [illegible] قام زيد ولم يقعد [illegible] قام زيد ويقعد [illegible] ابن يعيش [illegible]
[illegible] العطف منها قولهم مررت برجل قام ابوه لا قاعد [illegible] معطوف على قام [illegible]
[illegible] والعباس [illegible]
[illegible] الحارث [illegible]
[illegible] والواو للقسم [illegible]
[illegible] التقدير [illegible]
[illegible] النابغة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان ما [illegible]
[illegible]
[illegible] الوارد [illegible] الاستغفار
[illegible] امير المؤمنين
[illegible] بكسر العين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

الا ترى ان معنى قولك ما زيد منطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اي حاصل له الانطلاق على كل تقدير وهذا

بيان لزوال معنى الشرط الا ان ذلك مدلولها الحقيقي اذ مدلولها الحقيقي ان ما يليها لازم لما يلي الفاء

وذلك بان النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل لانه [illegible] من التقديرين

كقوله فاما علي او على الثبت برويه اوله يقول بنيا قد اتى اتاكا فاما علي او على اتاكا اي اتاكا

[illegible] حين ارى كل لا سعى لطلب الرزق فلا يجد رزقا قوله بنيا فاعل تقول والاصل بنيّ

قلبت ياء المتكلم الفا واتاكا فاعل اتى وهو الفعل ممدود فقصر للوزن والجملة مقول القول وقوله يا ابتا

منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه بالكل يجد رزقا او عالي [illegible]

على دخول تنوين الترنم في الفعل وهو عاكا [illegible] قوله اضربوا اضربن بحذف الواو فان قلت لم

لم تقولوا اضربون مع ان التقاء الساكنين على حده قلت لانه [illegible] لان الاول [illegible] ينبغي ان يكون في

كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة فان قلت فلم حذف الالف في اضربان لعوض [illegible]

قلت يجوز فيهم ذلك لالتقاء الساكنين على حده بل لرفع الالتباس بالمفرد فان قلت ينبغي

ان يحذف في اضربان لانه لا التباس قلت لو حذف لزال العرض [illegible] الا لحله

كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك لغة في لعلك كما تراى لا تهنه لعلك

تصير محتاجا ذليلا منخفضا والدهر قد رفعه ونجاه من الفقر والاستشهاد على ان نون الخفيفة حذفت

لالتقاء الساكنين في لا تهين الفقير كانت محذوفة لالتقاء الساكنين فلما حذفت النون اعيدت

فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين في الاكثر بل حرك قلت الاسم في الرتبة

قبل الفعل لما دخل عليه ما يختص به ايضا مقدم على ما يختص بالفعل فحصل التنوين على النون بان حرك التنوين

عند لقائه ساكنا وحذف النون عند ذلك ليعول لان [illegible] العامل [illegible]

الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه ودرى قل هو الله احد الله الصمد

ونختم الكلام بدلالة الشريعة والحمد لله اولا واخرا على ما شرفنا بالوصول الى

الاتمام ونتفضل علينا بتيسر الاختتام انه ولي الانعام والموصل الى

المرام انه المعين على امور كل الاتمام والصلوة على محمد عليه السلام

[illegible]

[illegible] مورد [illegible] [illegible] ذكره وجعله [illegible] اوله

موضع [illegible] منها وجعله [illegible] والفعل يكون جزاء [illegible] رجحت بان جملة فيما ماهو

مدلول [illegible] [illegible] [illegible] الكلمة [illegible] [illegible] يكون مهملا والمهمل لا يكون

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مدلولا وضع [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] فان قيل الكلمة [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اللفظ رجحت بان الكلمة [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاول مدلوله [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] فان قيل ان الكلمة [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] فان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لا يكون باعتبار [illegible]

[illegible] [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] فان قيل اللفظ حقيقة للكلمة [illegible] [illegible] منها [illegible]

[illegible] باعتبار [illegible] [illegible] بان اللفظ [illegible] للكلمة باعتبار معناه

[illegible] وضع

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر هدايتك ربنا في الدراية والرواية وكفايتك في البداية
والنهاية بإذن الحكمة البالغة والنعم السابغة نحمدك على وجودك ونشكرك على عموم فضلك وجودك ونصلي
على سيدنا محمد هادي الكل إلى منهج المناهج وأقوم السبل إلى حظائر الأنس ومعارج القدس صلى الله عليه وعلى
آله الهادين المهديين وعلى صحبه أجمعين. يقول الفقير إلى الله الغني محمد بن شريف الحسيني أصلح الله باله
وحاله وحسن بلطفه آماله لما حققت قراءة قسمي الطبيعي والإلهي من كتاب الهداية الأثيرية تلقفت علمه من
أفواه الكبراء الأساتذة الشريفة اتفق قراءته مرارا كثيرة ومداومة النظر فيه تكرارا وتذكارا أحببت
أن أقيد بالتحرير ما كنت أقاوله في التدريس صونا لتلك التقريرات الرائقة على الإضاعة وتبليغا لتلك
التحقيقات الشائقة إلى حد الإشاعة والإذاعة وهي بحمد الله [illegible] كافية لطالبي هذا الكتاب
ومدرسيه وعمدة وافية لكل فطن ينظر فيه والله المشكور على حسن توفيقه فنقول اعلم أن
هذا المختصر مرتب على ثلاثة أقسام الأول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الإلهي ووجه الحصر أن الحكمة هي العلم
بأعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية تنقسم إلى نظرية يقصد بها ما يحصل بالنظر من العلوم
والإدراكات وعملية تتعلق بكيفية العمل فالنظرية علم يبحث فيه عما ليس إلينا علمها ولا عملها كالسماء والأرض
والعملية علم يبحث عما إلينا علمها وعملها كالأفعال الصادرة عنا ولكل واحدة منها أقسام أما النظرية فلأن ما يتعلق
بأعيانها إما ما لا يفتقر في وجوده إلى المادة كذات الحق تعالى ووصف الوحدة والوجوب والكثرة والعلة والمعلول
ونظائرها وإما أشبهه [illegible] فهو العلم الأعلى لتنزهه عن المادة وعوارضها التي هي مبدأ القوة والنقصان
ويسمى بالإلهي تسمية للشيء باسم أشرف أجزائه أو يفتقر إليها [illegible] إلا أنه يمكن تجريده عنها في الذهن والتعقل
كالتدوير والتربيع والكروية والمخروطية فإن هذه الأمور يتوقف [illegible] على جرم معين كالخشب مثلا وإن
كانت لا تكون إلا في جرم معين وهو العلم الأوسط لتنزهه عن المادة بوجه ما ويسمى بالرياضي لأنهم كانوا يبتدئون به في
تعاليمهم [illegible] رياضة للنفس [illegible] إذ لا يمكن كالإنسان مثلا [illegible] إلى أن صورته في
لحم وعظم وهو العلم الأدنى لاحتياجه إلى المادة مطلقا وليس يمكن [illegible] إلى المادة في الذهن دون
الخارج ويسمى بالطبيعي لكونه باحثا عن الجسم الطبيعي وأما العملية فلأنها إما علم يتعلق بالانفراد وهو علم
[illegible] ويتعلق بكمال الشخص [illegible] العملية كما أن الحكمة النظرية [illegible] القوة العلمية
[illegible] علم ما يتعلق بالاجتماع الخاص وهو تدبير المنزل ويتعلق بكمال العمل [illegible] بالتكامل إلى

الاجتماع

الاجتماع إلى [illegible] وبه ينتظم [illegible] بحكم الازدواج بين زوج وزوجة ووالد وولد ومالك ومملوك وإما علم يتعلق
بالاجتماع العام أعني معرفة كيفية المشاركة بين أشخاص الناس على العموم وهو سياسة المدن والفائدة فيه أن يتعاونوا
بالاجتماع على المصالح التي بها بقاء نوع الإنسان [illegible] تكميل القوة العملية [illegible] الحكمة
[illegible] الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وأما المنطق فهو خارج عنهما إلا أنه آلة لتحصيلهما [illegible] الحكمة [illegible] النفس إلى
كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل [illegible] المنطق [illegible] فنقول [illegible] الحكمة العملية
[illegible] الشريعة [illegible] النظرية [illegible] السعادة [illegible] معرفة [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] معرفة النفس [illegible] على معرفة الباري
وترك الرياضي [illegible] مع [illegible] على الأمور [illegible] كالدوائر المفروضة في علم الهيئة ولذا
تركه المتأخرون في كتبهم ولما [illegible] العلوم الأخر [illegible] المنطق جعل العلم [illegible]
الطبيعي على الإلهي مع [illegible] المجردات [illegible] كالمبادي للإلهي ولما فرغ من القسم الأول شرع
في [illegible] القسم الثاني في الطبيعيات أي في مباحث الأجسام الطبيعية وهي الجواهر القابلة للانقسام في
الجهات الثلاث وهو أي القسم الثاني مرتب على ثلاثة فنون لأن العلم الطبيعي يبحث عن الجسم الطبيعي وهو قسمان فلكي
وهو الأفلاك التسعة مع الكواكب وعنصري وهو العناصر الأربعة وما تركب منها فالبحث إما عن أمور تعمهما وهو
الفن الأول أو عن أمور تختص بالفلكيات وهو الفن الثاني أو تختص بالعنصريات وهو الفن الثالث الفن
الأول في [illegible] الأجسام الفلكية والعنصرية قدمها لعمومها وشرفها وهو أي الفن الأول مشتمل على
عشرة فصول [illegible] الأول [illegible] جوهر [illegible] الانقسام [illegible]
[illegible] والمقصود أن الجسم [illegible] مركبا من أجزاء لا تتجزى [illegible] منها [illegible]
على [illegible] مترتبة بحيث يكون بعضها وسطا وبعضها [illegible]
[illegible] الوسط [illegible] أو لا [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible] وهو [illegible] الوسط
[illegible] أحد الطرفين [illegible] ولا يتصور [illegible] الجسم
وحصول الجسم المنقسم [illegible] وحصول الجسم [illegible]
كونه أي الوسط [illegible] أحد الطرفين [illegible] الوسط

الجسم

قلنا

صورة ومقدار متناه عن منقسم فان قيل هذا انما يلزم ان لو كان متناهيان وانما انقسام في ذاته ممنوع
فيما ذكر لا نجد انما يلزم الانقسام وهو ظاهر وان اتحد انما فيها ويلزم تلاقي الطرفين المقدار متناه على معنى
وانما نوقف فيما عطف على كونه متناهيا واشاره الى برهان آخر على برهان تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى جزاء
على ملتقى جزئين فانه ليس يلاقي ذلك كل واحد منهما او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا والاول وهو ليس يمكن
ملاقيا لواحد منهما في والا لم يكن على الملتقى ومقدار متناه كذلك هذا خلف فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم
الانقسام لا محاله لانه اذا كان ملاقيا مجموعهما فبعضه على احدهما وبعضه على الآخر فينقسم الاوسط واذا كان ملاقيا
من كل منهما شيئا لزم انقسام الكل وهو ظاهر فان قيل ينطبق على نفس المتصل والذي يدل عليه قلنا هو
الانعدام او المقدار والماء يطلب تركب الجسم من الاجزاء ويريد بيان انه مركب من الهيولى والصورة فقال فصل
في اثبات الهيولى كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى ونسبته الى الجسم نسبة الخشب
الى السرير والحال الصورة ونسبته الى الجسم كنسبة صورة السرير اليه ومعنى حلول الشيء في الشيء الذي لا يمكن
حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات
وبيانه ان بعض الاجسام قابلة للانفكاك الظاهر الساقط لبعض مثل الماء والنار كيف اذا يكون في نفسه متصلا
واحدا كما عند الحس والاليم الجزء الذي لا يتجزى وقد ثبت انه يستحيل تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اصلا وعلم
منه انه يستحيل تركبه من اجزاء لا تتجزى في جهة والطول او في جهتين بسطح مركب انه اذا كان كذلك لم يكن ذلك الجزء
منقسما في الجهات الثلث فيكون جسما وكذا بعض الجسم كما انه ملاقيا الى ان يكون في نفسه متصلا واحدا الا منفصل
اصلا او يكون جزء هو جسم ايضا فننقل الكلام الى ذلك الجسم فاما ان يكون متصلا في نفسه او يكون مركبا من اجسام آخر
ولا يدل ان ينتهي الى جسم لا ينفصل فيه بالفعل والا لزم ان يكون الكلام الذي في العصفور مشتملا على اجسام غير متناهية
العدد فيلزم ان يكون كبيرا غير متناه في المقدار فيظهر انه اذا استحال تركيب الجسم من اجزاء لا تتجزى ومن حكمها فاذن جسم اجزاء الكل
يكون متصلا في نفسه او يكون مشتملا على جسم هو متصل في نفسه فيقول ثم جسم متصل في نفسه وذلك المتصل قابل للانفصال وهو المراد
بما قال وتكلم في هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل قابل للانفصال اي يطرا عليه الانفصال فالقابل
للانفصال اما ان يكون هو المقدار او الصورة المساوية للمقدار او معنى آخر اذا ثبت ان الجوهر المقدار الذي هو متصل
بالعدد فانه فيلزم ان الجوهر المتصل بنفسه المقدار العرضي الذي به المسمى بالجسم التعليمي هو ايضا متصل بنفسه
ومشتمل فيهما فاما حقيقيا او نفعال انه اذا اورد الانفصال على الجسم بطل ما بالكلية لا يسبيل الى انه دال والثاني

والالزم

والالزم اجتماع الانفصال والاتصال في حالة واحدة لان القابل يجب ان يوجد مع المقبول واذا كان موجودا ومعها كذلك
لا يمكن اذا بالانفصال ومع الماده فانها نهايه دور فلسا كونا جوهر ممتد حاملا ايضا جائز ملحوظ منها فلا ادور فيتعين
ان يكون القابل معنى آخر غير الامور المذكورين وهو المسمى بالهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك مركب من
الهيولى والصورة فحينئذ يكون الاجسام كلها سواء كانت قابلة للانفكاك او لم تكن مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية
ان الطبيعة الجسمية التي هي الصورة المساوية للمقدار اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن ذلك واسطة بها الى اذا نظر
الى نفسه فاما ان يكون وجوده بدون الآخر او لا والاول ممتنع والا لا يتصور حلولها في المحل في جميع المواد فيبقى مفتقرة الى ذاتها
الى المحل فحينئذ كل جسم مركب من الهيولى والصورة وهو المدعى فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى اي
لا يكون موجودة بدونها والمقصود ان يتبين ان ملازم الجزئين بعد اثبات تركب الجسم منهما لانها ان الصورة
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى لكان ملا انقسم تقديره بذاتها فاما ان يكون متناهية في المقدار او غير
متناهية لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول لما ثبت في الهيولى كما قال لا سبيل الى الثاني وهو عدم التناهي لان الاجسام الى
الابعاد وكلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدا واحد امتدادان الى خطان على تنافر واحد كانهما ساقا
مثلث كل لا يزال يتزايد البعد بينهما بحسب تزايدهما بلا كلما وكلما كان زاد على كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا
الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه لانهما كلما زادا مقدار هما زاد البعد والانفراج بينهما فاذا زاد
امتدادهما الى غير النهاية كان البعد الواقع بينهما ايضا غير متناه والا ثبت ان الانفراج يتزايد الامتداد
ملازم للمقدار فلا انتهاء بين الخطين نحو ما لا نهاية به وهو محال كما قال مع كونه محصورا بين حاصرين لانه
اجتماع النقيضين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول وهو التناهي فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد لان
لان التناهي ليس الا ان ينتهي الى حد كالاخطية واحد كالكرة او حدود معدوده كما في المضلعات فيكون
الصورة متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد او الحدود بالمقدار واعلم انه يلزم تشكل الصورة اذا كانت
متناهية جميع الجسمانيات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لا الذي الشكاف ولكن الآخر لذلك الشكل حاصل لها اما ان يكون
معلولا للجسمية العامة وهو محال والا كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لان الاشتراك في السبب يوجب الاشتراك
في المسبب والا يلزم ان الجسمية العامة موجودة في جميع الاجسام او لغير حصول ذلك الشكل لها بسبب لازم للجسمية التي للجسمية المشتركة

وتقدير بعدها مع ما مر ان تعين ذكره او بسبب عارض [illegible] العناصر ... ان الاشكال الحاصلة بسبب عارض لا يمكن

زواله اي زوال الشكل بزوال سببه العارض [illegible] ... الصورة لشكل آخر بعد زوال الشكل الاول فتكون الصورة

المجردة قابلة للانفصال ... الاتصال ... الانفصال كما في السماء ...

[illegible] ... الانفعال ... المختلفة ... الانفعال ... المادة ...

يجوز ان تكون الصورة الجسمية قابلة للانفصال مع كونها مجردة عن الهيولى ... قبولها الانفصال ...

ما يقبل الانفصال ... الهيولى ... الصورة ... الهيولى ...

[illegible]

مع ما ذكرت ... [illegible]

[illegible]

الى جهة او اذا وكذا الحكم على السوية والالزم الاعراض على ملاء العوريان ثبات اناء الماء او اذا انقلب هواء او على العكس
فان الكون والفساد يجريان في جميع العناصر صار الجزء المائي المنقلب او الهوائي المنقلب اولى بموضع من الاقطار
الهوائية او المائية بعد ما كان الكل وعلم بلا مرجح بلا مرجح وانه الاستحالة فكذا في السؤال بعد المعارضة بالصورة
الجسمية لان الوضع المتعلق بنوعه والالزم السابق فيتبع الوضع اللاحق فلا يكفي ترجيحا بلا مرجح فان ذلك
انه اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى
اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للهواء فيه واذا كان قبل الانقلاب في موضع الهواء
قسرا استقر فيه بعد طبعا فالقسر مرجح وذلك الموضع مرجح فظهر ان الوضع السابق الحاصل قبل الانقلاب مرجح
الوضع اللاحق والاستحصور مثل ذلك في السؤال الى ... دار في وضع اصلا وتاخير الدلائل بين السؤال الصورة
الجسمية يرد السؤال الى ان لا يحتاج الى جواب عنها وهو الصورة النوعية لا بها يصير الاجسام انواعا فصل
في اثبات الصورة النوعية وتحقيقه ... على وجوه ... من الاجسام اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاقطار دون البعض فان اختصاص الاجسام الفلكية
بالمعارها وكذا اختصاص الاجسام العنصرية الاولى على مخصصه في نوعها

وقف

١٠٩
ورق

از چشم بد
از نظر بد
از باد لقوه
از تب

حرز من العين و ... و القوه ... و وجع الرأس و الفواد و الخوف
من السلطان و الفزع و من التابعه و التابعه بسم الله الرحمن الرحيم
انی اعوذ بک من شر کل طارق يطرق الا بخير من الجن و الانس
اللهم اجعل لی من لدنک نصرا اللهم احرسنی بعزتک و جلالک
و عظمتک و سلطانک انه لا اله الا انت رب الملائکه و الناس
اجمعين الا تعلوا علی الله و اتونی مسلمين کتب الله
لاغلبن انا و رسلی ان الله قوی عزيز الا ان حزب
الله هم المفلحون و لا حول و لا قوة الا بالله العلی العظيم
و الحمد لله رب العالمين

الغاتج

[illegible]

[illegible]

ومن احياء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف
مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت وان يسلم عليه
ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى

ولو ترك العطشان شرب الماء بالم

ولو ترك المريض التداوي لاياس

وقال في تنبيه الوهم نقل الطعام الى المقابر بكى
[illegible] وقالوا ايضا في الصافي [illegible]
الا لاكل الطعام مع [illegible] الا المنافق

قال النبي عليه السلام اذا اتى على امتي مائة وثمانون فقد حلت لهم
العزبة والعزلة والترهب على رؤوس الجبال صدق

قال النبي عليه السلام من وضع يده على بطن امرأة
وهي حامل فقال بسم الله الاحد الصمد [illegible] لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا احد اللهم اني سميت
ما في بطنها محمدا فليأتي باذن الله تعالى

[illegible]

٦١ ٢٣٠
١٢